كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

638

WWW.KASSIOUNPAPER.COM

حزب الإرادة الشعبية

الاحد 26 كانون الثاني 2014 ● 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

دبلوماسيات تتحارب
خارج «التوازن»!
05

الغموض واستثمار
«الواجهة البحرية»
09

في جامعة حلب
«بلطجية»..!
11

«تقييد الأسعار»
لم تُؤت أُكلها
14

هؤلاء لم تجر دعوتهم لجنيف..!

من الانترنت

الافتتاحية

«جنيف-2» انتصار ينبغي استكماله

تسعى وسائل إعلام وقوىً سياسية متعددةٌ لنشر جو عام من التشاؤم حول جنيفَ–2 ومآلاته، في استكمال منها لمحاولاتها منع عقده أو تأجيله أو تسويف نتائجه مسبقاً. وباتت تستند اليوم في محاولاتها الجديدة إلى مجريات الجلسة الافتتاحية للمؤتمر التي لم تخرج في طروحاتها عن المواقف المتشددة المألوفة. ولكن بغض النظر عن ذلك ينبغي تثبيت الحقيقة التالية: إنّ مجرد انعقاد جنيف هو من حيث المبدأ انتصار لقوى السلم العالمي في مواجهة قوى الحرب والفاشية الجديدة والإرهاب، التي بذلت قصارى جهدها بكل وسائلها للمنع أو العرقلة أو التأجيل، سواء عبر «لعبة» دعوة إيران ثم سحبها، أو عبر التمثيل الهزيل وغير الموضوعي للمعارضة، أو عبر إضافة عشرة دول تغرد في الفضاء الأمريكي في الساعات الأخيرة قبل المؤتمر.

وإن انعقاد المؤتمر هو «انتصار» لأنه انعطاف نحو أفق جديد لحل الأزمة السورية– أفق الحل السياسي، واعتراف ضمني من الأطراف جميعها أن لا حلول عسكرية لهذه الأزمة، وتثبيت لخيار العملية السياسية كطريق لحل الأزمات خلافاً لإرادة الجناح الفاشي الأمريكي ومن يدور في فلكه.

وعلى الرغم مما تخلل وتلا الجلسة الافتتاحية من محاولات لبث الروح مجدداً في طروحات «الحسم» و«الإسقاط»، فإن ذلك يأخذ الآن معنىً خاصاً كون المتشددين في طرفي الصراع باتوا مع انعقاد جنيف يعيشون ذروة خوفهم من الذهاب باتجاه الحلول السياسية. فهم على يقين أن الحل السياسي لن يقف عند إلقاء المواقف ضمن جلسة افتتاحية يعود كل منهم بعدها إلى سيرته السابقة وطريقة عمله السابقة، فهذه الجلسة هي بداية الحل السياسي وحسب، وبقية هذا الحل تتضمن تغييرات جدية تخضع في نهاية المطاف لإرادة السوريين الحقيقية التي يحاول الكثيرون القفز فوقها وترهيبها بصوت الرصاص أو بالتمترس خلف المواقف المسبقة ذاتها.

ولعل أجلى صور تخوف البعض من متطلبات الحل السياسي هو الهجوم على أصحاب الفكرة الأوائل رغم عدم وجودهم– حالياً– على طاولة جنيف، ما يعني أن قوة البرنامج «الذي انتقل أول بنوده لحيز التطبيق عبر انعقاد جنيف بحد ذاته» تفعل فعلها حتى وإن لم يحضر أصحابها بشكل مباشر، فالبرامج الصحيحة المستندة إلى استحقاقات التغيير والحفاظ على الوحدة الوطنية وتوحيد جهود السوريين جميعهم ضد التدخل الخارجي، هي برامج تستمد قوتها وقدرتها على الفعل من كونها تعبيراً موضوعياً عن إرادة التطور والسير إلى الأمام التي تفرضها الحياة..

وإذا كانت إعاقة انعقاد المؤتمر قد استندت في السابق إلى تشدد «المعارضة الخارجية» وشروطها المسبقة، فإنّ تذليل هذه العقبة وإخضاع هؤلاء أسند مهمة جديدة لقوى الإعاقة، وهي محاولة إفشال المؤتمر عبر «المعارضة الداخلية» هذه المرة، وذلك بالقول الصحيح بأن ائتلاف الدوحة لا يمثل المعارضة كلها وربما لا يمثل شيئاً سوى مموليه، والانطلاق من هذه الحقيقة لبناء باطل عليها هو أن جنيف–2 لن يأتي بنتيجة، وينبغي البحث بالتالي عن بدائل..

إن أخطار محاولات نسف جنيف لا تزال قائمة ولكنها تضعف تباعاً، وإن نتائجه لن تظهر فورياً كونها تتعلق بالتعديلات الموضوعية المطلوبة على جملة من المسائل المرتبطة به بما فيها التمثيل والحضور وجدول الأعمال وأولوياتها. وبين هذا وذاك سيستمر الهجوم السياسي والإعلامي على كل من يحمل برنامجاً جدياً للتغيير المطلوب، لتبقى أمام جنيف وظيفةٌ أساسية هي تمهيد مناخ الحوار الداخلي وشروط نجاحه، عبر إعادة مركز ثقل المسألة السورية إلى الداخل السوري، وذلك بإيقاف التدخل الخارجي وإيقاف العنف وإطلاق العملية السياسية، لإنجاز المهمة الوطنية الأولى حالياً والمتمثلة بوقف الكارثة الإنسانية بكل ما يتطلبه ذلك، ومن ثم الاحتكام إلى السوريين عبر صناديق الاقتراع. وإن أولئك الذين يعيقون تحقيق هذه المهام إنما يخشون رأي السوريين، ما يجعل استكمال عناصر نجاح جنيف مسؤولية وطنية من الطراز الأول.

تحولات دبلوماسية سريعة ترافق «جنيف2»

أكد الأخضر الإبراهيمي، المبعوث الدولي إلى سورية، في مؤتمر صحفي عقده بجنيف يوم الجمعة 2014/1/24 أن وفد الحكومة السورية لن يغادر جنيف وأنه سيلتقي وفدي النظام و«المعارضة» في قاعة واحدة يوم السبت، وأنهما «وفدي النظام و«المعارضة»» وافقا على مبادئ جنيف1.

في هذه الأثناء أكد ميخائيل بوغدانوف نائب وزير الخارجية الروسي أنه لا يستبعد انضمام ممثلين عن مجموعات المعارضة الأخرى إلى مفاوضات جنيف، وقال إن قرار الجربا عدم المشاركة في المفاوضات مع ممثلي الحكومة في جنيف لم يكن مفاجأة بالنسبة للجانب الروسي، حيث «سمعنا ذلك من زملائنا الأمريكيين ومن شركائنا الآخرين». ورجح بوغدانوف أن تستمر الجولة الأولى من المفاوضات لمدة أسبوع أو أكثر، مضيفا أن الوفدين قد يغادران جنيف بعد ذلك لإبلاغ قيادتيهما بنتائج التفاوض ليعودا بعد ذلك مجدداً إلى سويسرا. وقال: «لا نستبعد أن ينسحب بعضهم من المشاركة في المفاوضات، إنها مسألة ضمير». كما لم يستبعد الدبلوماسي الروسي أن ينضم ممثلون عن مجموعات المعارضة الأخرى إلى المفاوضات في جنيف لاحقاً. وقال: «بحثنا مع الإبراهيمي وشركائنا الأمريكيين إمكانية أن يضمّ ممثلين عن المنظمات والاتحادات المعارضة الأخرى للمفاوضات، ربما ليس فوراً ولكن في مراحل لاحقة»، موضحاً أن الأمين العام للأمم المتحدة وجه الدعوة لحضور المؤتمر ليس إلى رئيس «الائتلاف الوطني السوري» شخصياً، بل الى المعارضة بشكل عام.

بموازاة ذلك، وفي تطور لافت، دعا وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، حسب موقع النشرة اللبنانية، إلى خروج جميع العناصر الأجنبية من سورية، والسماح للسوريين بتحديد مستقبلهم.. وقال «أطلب من الجميع أن يخرجوا من سورية وأن يسمحوا للشعب السوري بأن يحدد مصيره بنفسه»، وأنه «رغم أن الكل يجمع على أن الحل العسكري لن يجدي، إلا أن الفريقين في سورية ما زالا يراهنان على الحل العسكري»، حسب المصدر ذاته.

«وجع ورق»

طوال السنين الماضية كنتو مئاوحين وتتبازروا ع دمنا ووجعنا لتحطوا الناس بين المطرقة والسندان ويقول واحدكم «لا حوار مع النظام».. ليقول التاني «لا حوار مع الخونة»..! وليكم بالآخير رحتوا يا شاطرين ع جنيف.. بس لساتكم عم تعلوا سقوفكم «وعلى أونة وعلى دووه وعلى تربيه..!» وأنتو عرفانين أنو يابا «فوتة الحمّام مو متل طلوعوا» تماماً متل ما نحنا بنعرف أنو الأمريكان عم بحاولوا يطبقوا على كتافنا بجنيف الائتلاف المربط معهم وبالمقابل في حدا لأنو بيعرف أنو غالبيتنا ما رح ترضى فبراهن على أنو ترجع الناس تقبل بالنظام متل ما هو..!! ويعني أكيد ما حدا بيقدر يقول أنو استبداد النظام متل عمالة الائتلاف بس تنيناتهم يعني تنيناتكم كل مين بسلوكه وبباسة راسو كنتو السبب بكل معاناتنا وألمنا.. بس مرة تانية «رح تفوتوا شكل وتطلعوا شكل..!» والناس يللي ما عم تنطلى عليهم قصصكم ما رح تطلع من المولد بلا حمص.. يعني ما رح يخلوكم تتقاسموا الملبّس.. لأنو ببساطة الحياة مو موقفة عندكم!

وبنكم، السوريين بالآخير بدهم جنيف لأنو بدهم حل.. بس بالنهاية بدهم دولة تستقوي فيهم مو عليهم.. وبدهم بنفس الوقت من الطرف التاني ناس وطنية عنجد مو مزاريبهم مربوطة برا وليبرا.. مشان هيك كل يللي متل بعضهم هون أو هون ما رح يبقوا.. ويللي مع الناس قداموا فرصة..!

اختتام أعمال الدورة السابعة

الحركة النقابية بين المطلبي والإنساني والطبقي!

في أي اجتماع للمجلس العام لنقابات، ففي الاجتماع الأخير الذي عقد على مدار يومي الأحد والاثنين من الأسبوع الفائت ناقش النقابيون قضايا مهنية وعمالية هامة تتعلق بقوانين العاملين الأساسي والعمل رقم17 اللذين مازالا قيد التعديل، والتأمينات الاجتماعية، وقضايا عمالية خاصة متعلقة بالتثبيت والمحاكم العمالية، بعد تعرض أغلب مواقع العمل في القطاعين العام والخاص للتخريب، وتسريح أعداد كبيرة من العمال في القطاع الخاص فاق عددهم مليونين نتيجة إغلاق الكثير من المنشآت، مبدين استغرابهم من الطريقة التي يتم فيها صرف العاملين، مطالبين بإعادة النظر في شروط صرف العاملين من الخدمة، ودعوا إلى احترام المتقاعدين، ووجوب تأمين الصرافات لصرف رواتب المتقاعدين والموظفين معاً!!.

■ متابعة وإعداد: علي نمر
تصوير – محمود الترك

معلم الفاسد والإرهابي واحد

محمد شعبان عزوز رئيس مكتب العمال القطري رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال قال: إن المرحلة الراهنة تفرض علينا أن نكون أشد حرصاً وحزماً في محاربة من يتاجر بلقمة عيش المواطن وحاجياته الأساسية من تجار الأزمات، والذين نؤكد مجدداً أنهم لا يقلون خطورة عن الإرهابيين والمرتزقة، ولا بد لنا من أن نرفض ونجابه بقوة ما يخطط لوطننا وشعبنا في دوائر المؤسسات الدولية المتخصصة من خطط ومشاريع تسوَّق تحت يافطة إعادة الإعمار، لأن هذه المشاريع ملغومة بالخصخصة، وإعادة الهيكلة وفق توجهات البيوتات المالية الاستعمارية، وقد أسهم من خرب الاقتصاد الوطني وهرب بأمواله ودمر الصناعة الوطنية عن عمد.. بدوره قال عزت الكنج نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال: إن من أبرز منعكسات الأزمة على المجتمع السوري تراجع كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وتوقف عجلة الإنتاج، وانخفاض القيمة الشرائية لليرة السورية، والتضخم والارتفاع الهائل للأسعار، كل ذلك كان سببه السياسات الاقتصادية التي طبقت في الفترة السابقة، ولعبت دوراً كبيراً في تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

وأضاف الكنج: نحن في الحركة النقابية نتحفظ على بعض أرباب العمل في القطاع الخاص الذين هربوا المليارات إلى خارج سورية، وتاجروا بقوت المواطنين، مشيراً إلى أن الخلل في الاقتصاد السوري ظهر نتيجة اعتماد سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي الذي استفاد منه الأغنياء فقط!!.

فرسان النهج الليبرالي مجدداً

من جانبه أبدى نزار ديب عضو مجلس الاتحاد العام عن استغرابه من بعض التصريحات الحكومية التي يشوبها الكثير من الغموض حول إيجاد فرص عمل لجميع المواطنين، وأنه ليس من واجب الدولة، وأنه ينبغي على طالبي العمل دراسة اختصاصات جديدة تؤمن لهم فرص عمل ذاتية، وبمشاركة القطاع الخاص ومن خلال المسابقات حصرا، وذلك بعد كل ما جرى والذي يجري من حرب مجنونة كان وقودها جيل كامل من الشباب من شباب الجيش السوري ومن الشباب العاطلين عن العمل والذين استقطبتهم قوى معادية لا نرى لهذه التصريحات أي تفسير، والتي تضع العراقيل لاستقطاب طالبي العمل والتخفيف من البطالة.

فرسان النهج الليبرالي في السياسات الاقتصادية السابقة عادوا ليدخلوا من زواريب أخرى بحجة إعادة إعمار سورية.

إن الذين يتاجرون بلقمة عيش المواطن وحاجياته الأساسية من تجار الأزمات، لا يقلون خطورة عن الإرهابيين والمرتزقة!

أليست السياسة الاقتصادية الليبرالية التي انتهجتها الحكومات السابقة بنهج اقتصاد السوق والخصخصة والأخذ بنصائح المؤسسات الدولية والاتحاد الأوروبي بإغراق السوق بالبضائع الأجنبية التي أدت إلى إغلاق آلاف الورش وترك آلاف الناس عرضة للعوز. أليست هذه السياسة سببا هاما في الأزمة، وهذا يوضح أن هذه السياسة لم يكن لها دور اقتصادي فحسب بل كان لها أبعاد أخرى غير اقتصادية تتعلق بالسياسة والمجتمع والثقافة، وهذا ما كنا نقوله من على هذا المنبر إن استمرار هذا النهج الاقتصادي سيؤدي إلى نتائج كارثية لا تحمد عقباها.

الآن نرى فرسان هذا النهج الليبرالي في السياسة الاقتصادية الذين ساهموا إلى حد كبير في الأزمة بالتحالف مع الدوائر المالية والامبريالية والتي غابت رموزها عن الساحة، الآن عادت لتدخل من زواريب أخرى بحجة إعادة إعمار سورية.

ها هو الدردري الذي كان رئيس الفريق الاقتصادي في الحكومة الماضية نراه اليوم يمثل موقعه الحقيقي في الدوائر الدولية رئيس منظمة الاسكوا التابعة للأمم المتحدة والذي أوفد منها إلينا سابقا نراه يجمع الخبراء من داخل وخارج سورية ليعود ويستثمر إعادة إعمار سورية.

يجب قطع رؤوس الأفاعي في الداخل والخارج المترصدة والمتكالبة على سورية، وأن لا يكون لأي إنسان ساهم في الحرب وإحراق سورية مكان مرة أخرى، ولابد من التأكيد على استقلال القرار الاقتصادي الداعم للقرار السياسي!!.

ضرورة تعديل قانون العمل

ابراهيم عبيدو رئيس الاتحاد المهني لعمال الصناعات

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

المجلس العام بين مطالب العمال ووعود الحكومة؟؟

عقد الاتحاد العام لنقابات العمال اجتماعاً دورياً لمجلسه العام، وكما هي العادة حضرت قيادة حزب البعث، وحضرت الحكومة، ليستمعوا إلى ما لدى النقابين من مطالب، وهي مطالب معظمها تقع في خانة المطالب المتكررة منذ عدة اجتماعات، وربما منذ عدة سنوات، دون حدوث تقدم حقيقي على طريق تحقيقها، وعلى سبيل المثال واقع عمال الأفران الاحتياطية المحرومين من الطبابة وإصابات العمل، وإعادة العمال المسرحين ظلماً التي شكلت الحكومة لجانها من أجل إعادة النظر بأوضاعهم وعودتهم إلى أعمالهم، وهذا الواقع خطير من حيث آثاره الاجتماعية، والسياسية، على المسرحين، وأعدادهم ليست بالقليلة وهم بازدياد دائم تحت حجة مكافحة الفساد الإداري والمالي، بينما الفساد الحقيقي يصول ويجول بلا رقيب أو حسيب في أربعة أركان معمورتنا.

الأزمة الوطنية كانت حاضرة في الاجتماع بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتنوعت الأطروحات حولها، خاصةً حول ما جرى في مدينة عدرا العمالية، حيث حملَت إحدى المداخلات المهجرين في توسع عدرا العمالية مسؤولية دخول المسلحين بزعم أن هؤلاء«المهجرين» خلايا نائمة لابد من التقصي والتحري حول من سمح لهم بالسكن في التوسع ومحاسبته على فعلته «الشنعاء» هذه، وكأنهم غرباء ليسوا من هذا الوطن المنكوب، والأنكى من ذلك مجاراة الحكومة لهذا الطرح والتأكيد على أن الجهات المختصة تقوم بدراسة أوضاعهم لكي لا يتكرر هذا العمل في مكان آخر، مداخلة أخرى طرحت حول عدرا العمالية حملَت الجهات الحكومية المسؤولية عن التقصير تجاه سكان عدرا من حيث تقديم المساعدات الضرورية لهم بعد كسرهم للحصار وخروجهم عوضاً عن تركهم في العراء للجوع والبرد القارس، ولكن الأهم فيما طرح من مداخلات تلك التي أشارت إلى الدور الذي لعبته السياسات الليبرالية الاقتصادية في التحضير لانفجار الأزمة، منها تراجع المؤشرات الاقتصادية، توقف عملية الإنتاج إلى حد بعيد، ارتفاع الأسعار، التضخم، ارتفاع مؤشرات البطالة والفقر، وانتشار العشوائيات في المدن، والبلدات، لقد طالبت المداخلات بضرورة تجاوز السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة ومازالت، والتوجه نحو الاستثمار الحقيقي في الصناعة والزراعة.

اجتماع المجلس عكس في جوانب كثيرة منه عقلية المادة الثامنة القديمة من الدستورالسابق، سواء بالحضور أو الخطاب اللذين سادا الاجتماع، وكأن الحركة النقابية هي منظمة حزبية وليست منظمة عمالية نقابية لها خصوصيتها، واستقلاليتها المعبرة عن مصلحة جميع أعضائها بغض النظر عن وجود افراد حزبيين داخلها، لأن هذا الشكل من الاحتواء يجعل وحدة الحركة النقابية شكلية، ولا يمكنها من الدفاع الحقيقي عن مصلحة من تمثل في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية في خضم الصراع حول مستقبل سورية، ومنها أي نهج اقتصادي نريد.

عشرة لمجلس الاتحاد العام للنقابات..

إعادة النظر في شروط صرف العاملين من الخدمة أو إلغاء المحاكم العمالية!!

الغذائية أكد أن العاملين في المطاحن والمخابز لا يوجد لهم التأمين الصحي أو أي نوع من أنواع العلاج، وهناك مخاطبة من وزارة المالية إلى شركة التأمين من أجل تشميل هذه الشريحة في التأمين الصحي، مقترحاً تطبيق المادة /65/من القانون رقم /91/لعام 1959 ، أسوة بالعديد من الشركات والمؤسسات المشابهة على اعتبار أن عدد العاملين في هذه المؤسسات زاد عن /500/ عامل.

وفيما يتعلق بلجنة المخابز الاحتياطية قال عبيدو: لا أحد ينكر الدور التي تقوم به هذه الشركة، لكن يجب علينا إنصاف هذه الشريحة العمالية من حيث العمل على إشراكها بالتأمينات الاجتماعية، والحد الأدنى لإصابات العمل، حيث إن بعض العمال تعرضوا لبتر أصابعهم، ولم يقم المستثمر بمعالجتهم، مؤكدا ضرورة العمل على تشميل هؤلاء العمال بالتأمين الصحي والوجبة الوقائية وغيرها من التعويضات التي يتقاضاها زملاؤهم في المخابز الآلية.

وطالبت القيادة النقابية من خلال مداخلة نبيل العاقل رئيس الاتحاد المهني للخدمات بتعديل بعض مواد قانون العمل الذي أجاز تسريح الآلاف من العاملين في وقت أحوج ما تكون أسرهم للقمة العيش ومعالجة ملف المصروفين من الخدمة، مداخلة والذين أحيلوا إلى القضاء وثبتت براءتهم، وتلقينا وعودا كثيرة بفتح الملف مرات ومرات دون جدوى.. التأمين الصحي على العاملين في القطاعات الإدارية وما تمخض عنه من مشكلات ومتاعب، تستوجب الحل الجذري والسريع خاصة وأن العجز في تأمين هذه المتطلبات يحول دون وصول المشروع إلى الغاية المأمول منها، مشيراً أن التعويضات العمالية، ونظام الحوافز الإنتاجية ما يزال متباينا، ولا يحقق العدالة في التوزيع بحسب طبيعة العمل والجهد الذي يبذله العاملون على الرغم من اللجان التي شكلت والاجتماعات التي عقدت.

ودعا إلى المزيد من الاهتمام بعمال الحمل والعتالة الذين تغبن حقوقهم في التأمينات الاجتماعية «تعويض التدفئة – التعويضات العائلية» العطل الرسمية، والزيادات التي تصدر عن السيد رئيس الجمهورية، والعمل على إحداث ملاكات لهم في مؤسساتهم التي يعملون بها ليكونوا من تعداد العاملين الدائمين.

التطبيل والتزمير للمسؤولين

وعن مأساة العمال في مدينة عدرا العمالية تحدث حسام إبراهيم رئيس اتحاد العمال عن التقصير الكبير بحقهم حيث القسم الأكبر من الخارجين التحفوا الأرض وسط شتاء قارس وبطون خاوية بعكس الذي شاهدناه على القنوات الإعلامية من تطبيل وتزمير.

وأضاف إبراهيم: لا ننكر جهود العديد من الجهات لكن هناك الكثير من المقصرين الذين طبلوا وزمروا في محطات الإعلام دون أن يقوموا بأي مجهود يذكر، واستغرب غياب أي رؤية واضحة المعالم بخصوص غياب العمال المحاصرين في المدينة العمالية بعدرا إذ تتفاوت وجهات نظر الإدارات فهناك من يبرر غيابهم بأجر، وهناك دون أجر، وآخرون يعتبرونهم بحكم المستقيل.

وتساءل عادل شيبان رئيس اتحاد عمال ادلب عن بعض العاملين الذين أوقفوا وكفَّ يدهم عن العمل لأسباب غير أمنية، وليست لها صلة بالأحداث الجارية، ومثالها المشاجرة – حادث السير – تشابه الأسماء – منع المحاكمة التي يقررها قاضي التحقيق عندما يتبين له بأن الفعل لا يشكل جرماً أو أنه لم يقم دليل على ارتكاب المدعي عليه إياه، فهل تحتاج مثل هذه الحالات موافقة أمنية لعودة العامل إلى عمله؟!.

وقال شيبان: يعمل في قطاع المخابز في محافظة ادلب أكثر من مئتي عامل بموجب عقود مؤقتة لمدة ثلاثة أشهر على طبيعة عمل دائمة، فكلما انتهت الشهور الثلاثة يصرف العمال بعد أن اكتسبوا الخبرة، ويعين بدلاً منهم عمال آخرون نرجو إجراء عقود سنوية لمثل هؤلاء العمال في هذا القطاع طالما أن طبيعة عملهم دائمة.

الخصخصة بطرق ملتوية

غلاء الأسعار المتزايد وضرورة الحد من تحرير الأسعار كانت صلب المداخلة التي قدمها علي معلا رئيس اتحاد عمال طرطوس بعد أن ذهبت أدراج الرياح الوعود حول ربط ارتفاع أسعار المنتجات بارتفاع أسعار الصرف، ودعا معلا للحفاظ على القطاع العام وعدم تخصيصه حيث يتم اللجوء إلى التشاركية أو تخصيص بعض مرافقه الهامة إلى القطاع الخاص الذي لا يعنيه إلا الربح وتقليص العمالة، وفي حال شعوره بعدم تحقيق ذلك يترك العمل ويتملص من التزاماته العقدية بحجة الأزمة.

كما شرح جمال الحجلي رئيس اتحاد عمال السويداء موضوع العمال الذين التحقوا بالخدمة الاحتياطية، وكانوا معينين بعقود سنوية، وعند تسريحهم فوجئوا بعدم الموافقة على إعادتهم للعمل، متسائلاً: تعليمات وزارة الصناعة بتكليف عمال معمل الأحذية بالعمل يوم السبت خلال النصف الأول من هذا العام، ودون بدل مالي وهؤلاء العمال منذ صدور قرار عطلة يوم السبت لم يداوموا، فكيف لنا بإلزامهم خلال هذه الفترة ودون مقابل، مشيراً أن العمال الذين يلتحقون بالخدمة العسكرية ترفيعهم 5%، وهذه غير مناسبة خاصة، ونحن في ظروف استثنائية، لأنهم بحاجة لدعم مادي ومعنوي وهم حماة الوطن.

التسريح خلافاً للقانون

استمرار معاناة عمال القطاع الخاص المسرحين والموقوفين عن العمل خلافا للقانون، تحدث عنها جمال المؤذن رئيس نقابة عمال السياحة بدمشق، وذلك لعدم قيام المحكمة العمالية حتى هذا التاريخ بالنظر بأية دعوى بالرغم من صدور مرسوم تعديل آليات عملها، إلا أنه على أرض الواقع بقي حبراً على ورق بسبب التفاف غرف الصناعة والتجارة على عمل هذه المحكمة من خلال امتناعها حتى هذا التاريخ عن تسمية ممثليها في هذه المحكمة، إضافة إلى أن شروط تمثيل عضوية المحكمة لا تأتلف مع الواقع باعتبار حصر هذه العضوية بالحاصلين على إجازة الحقوق، وهو غير متوفر لدى الصناعيين والتجاريين وأحيانا ممثلي العمال، كما أكد المؤذن على أن الفساد ليس محصوراً بالأمور المالية والإدارية فقط، فعلى سبيل المثال الفساد يمكن أن يمتد إلى إصدار القرارات المخالفة للقوانين وحقوق العمال من معاون وزير النقل عند عرض موضوع وقف أكثر من 80 عاملاً وعاملة من عمال فندق سميراميس عن العمل، وعدم منحهم أجورهم منذ تاريخ استلام الفندق من المؤسسة العامة للخط الحجازي الحديدي وإصراره في هضم هذه الأجور والالتفاف عليها بالرغم من وضوح النص الذي ألزم في المادة 12 من قانون العمل الخلف بالالتزامات المترتبة على السلف.

حل الدعاوى العمالية

وعن معاناة العاملين في الحقول النفطية والغازية أكد فرحان الدندح عضو مجلس الاتحاد العام أنهم يعانون من عدم استقبال الأطباء المشتركين في الصندوق المشترك التابع لنقابة الأطباء للإحالات الطبية أثناء مراجعة الأطباء الأخصائيين بحجة عدم صرف قيمة الإحالات من الصندوق المذكور مما يؤثر سلباً على صحة الإخوة العاملين، وطالب الدندح بحل مشكلة الدعاوى العمالية التي اكتسبت الدرجة القطعية انطلاقاً، ومقترحاً على الجهات المعنية بتنفيذ مضمون القرار المبرم رقم 206/115/98 تاريخ 2000/12/19 الصادر عن محكمة الاستئناف العمالية بدمشق بتوحيد التعويضات المستحقة للمهندسين والجيولوجيين وخاصة المتعلق منها بالجهد الإضافي للعاملين في قطاعي النفط والغاز تحقيقا للمساواة فيما بينهم، كونهم يعملون بظروف العمل نفسها.

عمال عدرا العمالية التحفوا الأرض وسط شتاء قارس، وبطون خاوية بعكس الذي شاهدناه على القنوات الإعلامية من تطبيل وتزمير!

يجب قطع رؤوس الأفاعي في الداخل والخارج المترصدة والمتكالبة على سورية حفاظاً على استقلال القرار الاقتصادي الداعم للقرار السياسي!!

محاسبة كبار الفاسدين

بدوره شرح شفيق طبرة عضو المجلس العام الفرق الشاسع بين أسعار المؤسسة العامة للاستهلاكية والمؤسسات الأخرى، منوهاً بضرورة أن تكون الأسعار حسب جيوب أصحاب الدخل المحدود التي «بخشتها» الفاسدون، مشدداً على ضرورة جدولة قروض العمال الذين لم يعد بإمكانهم دفعها بسبب منعكسات الأزمة وخسارتهم البيوت والقروض معاً، ومطالباً رئاسة مجلس الوزراء بإصدار قرار بإعادة المصروفين من الخدمة وخاصة المظلومين منهم، والذين صرفوا قبل الأزمة أو أثناءها، وأثبتت التحقيقات القضائية براءتهم من التهم الموجهة إليهم، مؤكداً ضرورة إعطاء الرواتب التقاعدية للعمال المياومين أسوة بإخوانهم في القطاعات المختلفة، وصرف إجازات عمال الاستهلاكية الذين لم ينالوا حقوقهم إلى الآن.

وكان النقابي نزار العلي عضو المجلس العام وعلى مدار يومي الاجتماع شدد على ضرورة إعادة دراسة الوضع التنظيمي للمنظمة النقابية، والعمل على سد الثغرات إن وجدت، مشيرا إلى المحاولات الجاهدة التي يقوم بها بعض الاتحادات النقابية العربية لشق وحدة الصف النقابي العربي، وخلق اتحادات حرة، الأمر الذي يمثل خطاً أحمر يرفضه عمال سورية، مطالباً الجميع الانتقال إلى العمل الميداني والالتصاق بالعمال في مواقع العمل، والإصغاء إلى همومهم ومشكلاتهم، والعمل على تلبيتها، كما دعا رئيس الاتحاد لجلسة خاصة للحديث وبالوثائق عن بعض الفاسدين من كبار المسؤولين!!.

يمكن للـ«يساري» أيضاً أن يناصر الفاشية الجديدة!!

يهاجم السيد ناهض حتّر الصحفي الأردني مؤتمر جنيف-2 في مادة له في الأخبار اللبنانية بعنوان «باي باي جنيف أهلاً دمشق1» المنشورة في العدد 2204 بتاريخ 2014/1/23، ويهاجم أصحاب الفكرة الأوائل وعلى رأسهم د. قدري جميل..

■ مهند دليقان

يقول ناهض حتّر في مادته: «هل يشرّف الرفيق قدري جميل الإصرار على الانتماء إلى معارضة كهذه؟ مبكراً أعطى قدري جميل الإجابة الصحيحة عن سؤال الخروج من الأزمة السورية، وذلك بالانتماء ـ من موقع الاختلاف ـ إلى الحكومة السورية، ثم وقع في الخطأ الكبير؛ بقي على اقتناع فائت بأن الحسم العسكري غير ممكن، وظنّ أن ثوب المعارضة أجمل وأليق، وتعلّق بسراب «جنيف 2» والحل الدولي الذي سيكفل حكومة انتقالية، فاختار القفز إلى حيث يضمن مقعداً له في صفوف المعارضين في «جنيف 2». تفضّلْ يا رفيق هذا هو «جنيف 2» وها أنت، وهيثم مناع، خارجه».. انتهى الاقتباس.

ورغم أن الحياة قالت كلمتها الفصل حول خرافات الحسم العسكري وخرافات الإسقاط، وقالتها بدم السوريين وأرضهم وكارثتهم التي يعيشون، لكن يبدو أنّ بعض «المتكلمين» يحتاجون باستمرار إلى تلقيمهم الحقائق الواحدة بعد الأخرى، وهذا طبعاً إذا أحسنّا النوايا وهو ما سنفعله حتى النهاية دون إغفال حقيقة أن لا طروحات سياسية بريئة.. هناك طروحات مغفلة ولكن لا توجد طروحات بريئة..

جنيف-2 هو حل وحيد للأزمة السورية وليست هناك حلول أخرى، ومن يراهن على فشله ينضم - شاء أم أبى- إلى معسكر الفاشية الجديدة الصهيو-عربي المراهن على استكمال إحراق سورية من الداخل.

لا شك أنّ السيد ناهض وكل ذي عقل يعلم علم اليقين أن درجة التدويل التي وصلت إليها المسألة السورية تشمل المناحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية، أي أنّ حرباً دوليةً وإقليمية تخاض على الأرض السورية، ما يعني أنّ أولئك المتلطين وراء الجيش العربي السوري والذين يحملونه مهمة الحسم النهائي إنما يحملونه، علموا بذلك أم لم يعلموا، مسؤولية الحسم ضد واشنطن وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وتركيا والسعودية وقطر وتنظيم القاعدة بفروعه المختلفة.. وبكلمة واحدة يحملونه مهمة الحسم ضد العالم الغربي جميعه، ولو كانت تلك مهمة واقعية فهي أكثر مهمات العصر «ثوريةً».. ولكنها ليست كذلك.

على هذا الأساس، فإنّ المهمة الثورية الحقة والوطنية هي الحفاظ على تماسك الجيش وعلى الوحدة الوطنية وإيقاف الكارثة الانسانية المتعاظمة في سورية، وهذه المهام لا يمكن تحقيقها بغير إعادة مركز ثقل المسألة السورية إلى الداخل، والحفاظ عليه في الداخل..

أما عن إعادة مركز الثقل إلى الداخل فهذه لا يمكن إنجازها «بالحسم العسكري» ولكن بإرغام دولي لجميع المتدخلين الدوليين بالتراجع عن تدخلاتهم، وهو أمرٌ قابل للتطبيق ضمن تطور التوازن الدولي الجديد الذي فرض انعقاد جنيف والذي لا يبدو أن حتّر يستوعبه ويفهم معانيه، ولكن يتغنى بطريقة متشددي النظام والمعارضة الذين يضعون إشارة مساواة بين روسيا وأمريكا ويعتبرون ما يجري تحاصصاً دولياً لا صراعاً بين متقدم ومتراجع، بين جديد وقديم..

وأما عن الحفاظ على مركز الثقل في الداخل فهذا يتم بإيقاف العنف الداخلي البيني بين السوريين أنفسهم والذي لا يراه حتر أيضاً، ويتم بإرساء أسس العملية السياسية بحيث تضمن الاحتكام إلى رأي الشعب السوري حقاً وفعلاً.. ألا يذكر السيد ناهض الذي يتحدث عن «دمشق1» اللقاء التشاوري تموز 2011 وتوصياته الثمانية عشرة التي لم ينفذ النظام شيئاً منها؟!

إنّ الأزمة السورية، أزمة وطنية عميقة وشاملة، وبتطورها من خلال تزايد التدخل الخارجي غير المباشر المترافق مع تضييع النظام لفرص الحل الداخلي الواحدة بعد الأخرى، وصلت سورية إلى ما نحن فيه الآن، ولم يعد هنالك من مخارج سوى الحل السياسي وعبر جنيف تحديداً.. هل ينبغي التذكير ببعض أرقام عام 2010؟ مثلاً 44٪ نسبة الفقر؟ أم أن التحليل الطبقي واليساري منفصل عن التحليل الوطني والقومي؟

أما عن كلام حتر عن الانتماء إلى «معارضة كهذه» ويقصد ائتلاف الدوحة فهذا كذب علنيٌ صفيق. إننا في حزب الإرادة الشعبية نرى أنفسنا معارضة للنظام وقسم عريض من معارضته على حد سواء إذا إن اختلافات الطرفين البرنامجية في المستويين الاقتصادي- الاجتماعي والديمقراطي ليست بالاختلافات الكبيرة، أما عن الجانب الوطني فليس لأحد أن يزاود على وطنيتنا وبخاصة ذلك الذي لا يرى في النضال ضد وادي عربة أولوية..

في النهاية فإن جنيف-2 هو حل وحيد للأزمة السورية وليست هناك حلول أخرى، ومن يراهن على فشله ينضم - شاء أم أبى- إلى معسكر الفاشية الجديدة الصهيو-عربي المراهن على استكمال إحراق سورية من الداخل.. فهل هذا ما «يناضل» من أجله ناهض حتر وأمثاله؟

جنيف2 بين الحياة والموت

بدرت من ائتلاف الدوحة ومن البعض في هيئة التنسيق في الأيام القليلة التي سبقت انطلاق مؤتمر جنيف2 عدد من المواقف والسلوكيات المتشنجة والمتقلبة والمرتبكة، لم تمر دون انشقاقات وتصدعات جديدة. رأى البعض فيها تعبيراً عن «براعة مفيدة» في المناورات الدبلوماسية، في حين رآها البعض الآخر «تشرذماً ضاراً»، ونظر إليها آخرون على أنها مجرد تعبير عن صراع استباقي على «حصة المعارضة من الكعكة».

■ أسامة عبد الله

بتجاوز المدلولات الآنية والمؤقتة لتلاطم أمواج المعارضة على شواطئ جنيف، والنظر إلى عمقها أعتقد بأننا سنجد أنفسنا أمام أحد تجليات ما يمكن اعتباره «قلقاً وجودياً» تستشعر به أجزاء من المعارضة بسبب خيارات ذاتية جعلت أمر حياتها وموتها – سياسياً – مرتبطاً موضوعياً بالمعادلة الدولية للحل وبالأوزان الدولية والإقليمية لمفرداته، ودور هذه الأوزان في سورية والإقليم والعالم مستقبلاً، الأمر الذي قد يفسر جزئياً «عقدة» تمثيل المعارضة.

إذاً فالمؤتمر الدولي الذي يمثل بالنسبة للشعب السوري الممر الإجباري الوحيد لحل أزمته الوطنية العميقة، يمثل بالنسبة لبعض المعارضة شيئاً آخر. إنّه بالنسبة لهم قضية تقرير مصير وجودهم المستقبلي، وربما الراهن، بوصفهم «قوى سياسية»، وغني عن الملاحظة أنّ ذلك يمثل هماً وقضية مماثلة أيضاً لأجزاء من النظام. إنّه القلق الوجودي للفضاء السياسي القديم.

إنّ رؤية «جنيف2» على هذا النحو من جانب مكونات الفضاء السياسي القديم تحمل معها مشكلتين أساسيتين: تتعلق الأولى بمدى التزام أصحابها بالمسؤولية الوطنية والأخلاقية المتعلقة بضرورة انطلاق ونجاح المؤتمر، حتى لو لم تكن انطلاقته مثالية، وذلك بوصف أية بداية على طريق حل الأزمة السورية المدوّلة باتت ومنذ زمن طويل ضرورة موضوعية ملحة لوقف نزيف الدم السوري وبدء معالجة الكارثة الإنسانية بأسرع ما يمكن، فأرواح السوريين وما تبقى من مقومات مستقبلهم أهمّ وأجدر وأحقّ بالحفاظ عليها من أية مكاسب حزبية ضيقة يمكن جنيها من أيّ تأجيل أو مقاطعة للمؤتمر، مهما حاول المماطلون تبرير ذلك بحجة الحفاظ على «مكتسبات الثورة»، الذي لا يختلف كثيراً بالمقابل عن منطق البعض في النظام بحجة الحفاظ على «منجزات النصر العسكري».

والمشكلة الثانية هي أنّ سعي عناصر الفضاء القديم إلى الاستمرار في الحياة السياسية الجديدة دون أن تكيف نفسها مع الجديد، مع العمل السياسي الحي بين الجماهير، وتلمّس مصالحها بشكل موضوعي، وتقديم برامج سياسية واضحة تقترح حلول للقضايا الاقتصادية- الاجتماعية والوطنية والديمقراطية، إنما يعني أن البدائل المتبقية أمامها لاكتساب الوزن هي اللعب على التوازنات الدولية والإقليمية المؤقتة أو التغيرات الداخلية الجزئية لتستمد منها نسغ الحياة، وهذا يعني استمرار التدخل الخارجي بشكل أو بآخر وإجهاض ولادة سيادة وطنية كاملة وخطراً يتهدد الوحدة الوطنية .

في المقابل لا يعاني «ائتلاف قوى التغيير السلمي» المعارض أيّ قلق وجودي من هذا النوع. إنّه ينطلق من رؤية مختلفة للتمثيل السياسي «الوازن» جعلته السبّاق في النضال، منذ تشكيل نواته الأولى «الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير» وحتى الآن، ترى حلّ الأزمة على أسس ثلاثة متلازمة: المقاومة الصارمة لأيّ تدخل خارجي، ووقف العنف الداخلي بين أبناء الوطن الواحد، واعتبار التكفيريين غزاة أجانب، مع الإصرار في الوقت نفسه على ضرورة التغيير الوطني الديمقراطي الجذري الشامل والسلمي للنظام بالمعنى السياسي والاقتصادي–الاجتماعي والديمقراطي.

ولمّا كانت هذه الرؤية للحلّ تنطبق على مصلحة أغلبية الشعب السوري، لم يتردد الائتلاف في تحمّل المسؤولية الوطنية والأخلاقية لمخاطبة الجماهير مباشرة بشرح رؤيته، ووضعها في الممارسة العملية. فاشترك بالحراك الشعبي السلمي، ونبَذ العنف ضده ومنه ومن الخارج، ورفض الاستقطاب على أساس الاصطفافات الوهمية غير الوطنية، سواء المبنية على أسس دينية وطائفية وقومية إلخ..، أو على أساس الثنائية الوهمية «معارض– موالي»، ولم يوفر فرصة في النضال من أجل كسره واختراقه وتغيير الفرز نحو جعله على أسس وطنية وسياسية حقيقية، فشاركت قواه في جميع فرص الحوار والمصالحة، والانتخابات البرلمانية، والحكومة، مواجهةً خلال ذلك الاتهامات والهجمات عليها من جانب المتشددين والفاسدين وتجار الأزمة، من داخل النظام والمعارضة وأجهزة الدولة والمجتمع ومن خارج البلاد أيضاً، وبالنسبة للائتلاف أمام الكارثة الإنسانية السورية، وأمام ضرورة إنهائها، يجب أن تغدو أشياء من قبيل التنصيب على «كرسي» أو الإقالة منه، أو البحث عن «الزعامة» في الوفود الدبلوماسية، أموراً تافهة وثانوية.

تفيد القاعدة الذهبية المستخلصة من تجربة انعقاد المؤتمرات المتعلقة بالأزمات الدولية، بـ «أن من يكون جزءاً من المشكلة يجب أن يكون مساهماً في الحل»، وعلى هذا الأساس كان من الطبيعي أن يكون طيف حضور المؤتمر الدولي الخاص بالأزمة السورية واسعاً إلى هذا الحد، ومن الطبيعي أيضاً ان تنعكس كل تناقضات المواقف التي أسست للأزمة في كلمات الوفود، ليترك هذا المظهر انطباعاً سلبياً لدى المتابعين بأن الجلسة الأولى لم تكن إلا تمسكاً من الأطراف المختلفة بمواقفها... الأمر الذي طرح على بساط البحث السؤال عن جدوى المؤتمر من أساسه، وربما كان ذلك مسعى البعض بعد أن فرض توازن الأمر الواقع خياراته على الجميع بضرورة عقد المؤتمر العتيد؟!!!

دبلوماسيات تتحارب خارج حلبة التوازن!

■ رمزي السالم

في الأهمية التاريخية للمؤتمر:

يكتسب المؤتمر أهمية تاريخية لعدة أسباب:
إنه المؤتمر الدولي الأول لحل أزمة داخلية في ظل توازن القوى الدولي الجديد.
إنه إقرار من مختلف الأطراف المشاركة بأهمية الحل السياسي الأمر الذي يعني ضمناً الإقرار بأن الخيار العسكري لا أفق له.
إنه الأداة الوحيدة للحل السياسي للأزمة السورية بعد وصلت البلاد إلى مرحلة تهديد وحدتها الجغرافية والسياسية.

واشنطن وشعرة معاوية:

ما حدث في قاعة المؤتمر، بدا أنه امتداد لما يجري في الميدان منذ ما يقارب ثلاث سنوات.. فواشنطن التي كانت طرفاً مباشراً على امتداد عمر الأزمة السورية وضعت نفسها في المؤتمر وعلى لسان وزير خارجيتها جون كيري في الموقع ذاته، الجديد الجوهري فيما بين سطور خطاب رأس الدبلوماسية الأمريكية هي محاولة قول الشيء وعكسه معاً، فمن جهة «يجب إنهاء معاناة الشعب السوري ... ولا بد من التوافق» ومن جهة أخرى محاولة فرض نتائج مسبقة على المؤتمر«بشار الأسد لايمكن أن يستمر...»، لتتجاوز بذلك دور الراعي الافتراضي للمؤتمرالذي يستوجب الحيادية على الأقل بروتوكولياً.. البراغماتية الأمريكية لم تقطع شعرة معاوية مع أحد، بل حاولت ابتزاز الطرفين النظام والمعارضة، ومن الجدير بالذكر أنه كان هذا دأب الإدارة الأمريكية منذ بداية الأزمة حيث دشنت سلف كيري السيدة «كلينتون» آنذاك الموقف الأمريكي بالمقولة الشهيرة: «على النظام السوري تغيير سلوكه في الملفات الاقليمية»... بروباغندا الدبلوماسية الأمريكية من خلال التباكي على الدم السوري والمديح المجاني للائتلاف و للجربا تحديداً ومحاكاة نزعة البداوة لديه، يؤكد مرة أخرى حقيقة التخبط الأمريكي ولا يلغي أن كيري ومعاونيه قادوا الجربا وائتلافه إلى جنيف بـ «العصاية» مكرهاً على ذلك . وإذا كانت لهذه البروباغندا من نتيجة فهي لاتتعدى سوى الاستفادة من «غباء» المعارضة الخارجية كحصان أمريكي لدفع عربة الأزمة السورية نحو هاوية أخرى من خلال الانسياق وراء الوعود الأمريكية كما كان حالهم منذ بداية الأزمة، فالاستثمار في الأزمة السورية عبر هذا النموذج من المعارضة كان ومازال أداة امريكية للحفاظ على شيء من مواقعها في سياق عملية التراجع المفروضة عليها على خلفية أزمتها الاقتصادية الخانقة.

روسيا.. دبلوماسية تسجيل النقاط:

من الواضح أن روسيا تنظر إلى الملفات الاقليمية – ومنها سورية – من زاوية التوازن الدولي الجديد، وتعمل على تثبيته والاستناد عليه وجعله محور العمليات الجارية في العالم.. فبعد التأكيد على حق الشعوب في التقدم وبناء حياة أفضل.. أكد لافروف: « إن الحوار الدولي يجب أن يواكب التحولات الداخلية للمجتمعات، أما فرض الوصفات وتجارب الهندسة الاجتماعية يجعل هذا التقدم ينتكس .. يجب تأمين الأجواء للشعب السوري كي يحدد مستقبله..» إذاً فإن إحدى الوظائف الأساسية للمؤتمر حسب رأي الدبلوماسية الروسية هي لجم عملية التدخل الخارجي بكل أشكاله، وتالياً إعادة مركز الثقل إلى الداخل السوري، واعتماد نموذج جديد في العلاقات الدولية بعد عقدين من الاستفراد الامريكي بالقرار الدولي في يوغسلافيا–افغانستان – العراق..
لقد نجحت الدبلوماسية الروسية في استدراج الجميع إلى قاعة المؤتمر، وقدمت في هذا السياق تنازلات تبدو كبيرة، «تغييب إيران مشكلة وليس كارثة إيران» و«المعارضة الوطنية السورية يمكن أن تساهم في أعمال المؤتمر لاحقاً» – ولكنها في الحقيقة تبقى تنازلات جزئية أمام أهمية عقد المؤتمر الدولي لأن مجرد انعقاده يعني تغيير التموضع الحالي لكل القوى، «التنازلات الروسية» كانت دائماً توظف باتجاه سحب البساط من تحت أقدام من يحاول عدم عقد المؤتمر أو تأجيله مرة أخرى بغية استمرار النهج السابق في العلاقات الدولية، أي التدخل بشكليه المباشر وغير المباشر، الأمر الذي يعني عدم إنجاز أي شيء داخلي، لابل الارتداد إلى الخلف.

ما ينبغي فهمه أن جنيف عملية مستمرة، وسباق ماراتوني ..وأن ما سيتحكم بنتائجه ليست الكلمات التي ألقيت في جلسته الافتتاحية والتي تجعلنا نستنتج أنه ولد ميتاً..

الدبلوماسية المهزوزة:

السعودية التي كفت عن أن تكون صوتاً ناشزاً في الاوركسترا الأمريكية وحضرت مؤتمر جنيف بعد فترة «حرد» من الشقيق الأكبر الذي خذلها في العدوان المباشر على سورية، وفي الاتفاق المبدئي مع إيران، حاولت ومن خلال دبلوماسيتها المهزوزة شكلاً ومضموناً اللعب على الخطوط الحمراء، عبر المقدمة الاستفزازية واعتبار كلمة الجربا في المؤتمر «حق لايأتيه باطل»، والتفسير الأحادي الجانب لبيان جنيف والتحكم المسبق بنتائج المؤتمر، والعزف على الوتر الطائفي.. ليكشف بذلك عن حقيقة ان السعودية لاتعرف أو تتجاهل حقيقة قائد الاوركسترا «الأمريكي» وحالة التراجع التي تتحكم بسلوكه في كل الملفات الاقليمية، وأن عليه أن يتكيف او سيُكيّف مع التوازن الدولي الجديد.

دبلوماسية الفرص الضائعة:

استحق النظام خلال سنوات الأزمة وبكل جدارة لقب بطل الفرص الضائعة، فأضاع الفرصة تلو الأخرى للخروج من الأزمة بأقل الخسائر، وكان على الدوام يتجاهل دور العوامل الداخلية للأزمة ليتحدث فقط عن المؤامرة والتدخل الخارجي، ويمكن القول إن هذا المنطق انسحب على كلمة الوفد السوري في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، فالمقدمة الوجدانية المطولة لم تغيّر شيئاً في وكر الذئاب، والمكابرة لم تعد مجدية في وطن أصبحت الحقيقة كصورة أي شهيد مدني أو عسكري معلقة على جدران كل بيت من بيوته.... لايمكن لأي وطني سوري إلا أن يفرح لرد وزير الخارجية على وقاحة جون كيري، وسفالة آل سعود.. إلا أن المواجهة الحقيقية والملموسة في مكان آخر حسب رأي بعض المحللين ..كان يمكن للدبلوماسية السورية أن تستغل فرصة انعقاد المؤتمر للبدء بهجوم معاكس، والإعلان عن الاستعداد لتقديم تنازلات ملموسة للشعب السوري وليس لأحد غيره فيما يتعلق بشكل إدارة الدولة والمجتمع تهيئ البيئة الداخلية المناسبة لرد ملموس على الوقاحة الأمريكية والغربية والرجعية العربية واستطالاتهم من قوى الإرهاب والتكفير.

ما بعد .. جنيف:

ما ينبغي فهمه أن جنيف عملية مستمرة، وسباق ماراتوني ..وأن ما سيتحكم بنتائجه ليست الكلمات التي ألقيت في جلسته الافتتاحية والتي تجعلنا نستنتج أنه ولد ميتاً..
نقطة الانطلاق الصحيحة في تقييم أية عملية جارية في عالم اليوم هو التوازن الدولي الجديد، فهذا التوازن هو المتحكم الأساسي بالعمليات الجارية، وهو الذي يحدد الاتجاه العام للأحداث، وهو الذي فرض عقد مؤتمر جنيف، وتبقى مهمة القوى الوطنية السورية أن تتكامل في توجهاتها مع هذا المنحى والعمل على إعادة اللاعب الأساسي إلى الحلبة، أي الشعب السوري ليقول كلمته في قضاياه الأساسية قضية الحفاظ على وحدة وسيادة بلده، قضية حقه في اختيار النظام السياسي الذي يناسبه...

«التغيير السلمي» من موسكو: ثمن تأخير

قبيل اجتماعه في موسكو مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، عقد وفد قيادة ائتلاف قوى التغيير السلمي المعارض في سورية مؤتمراً صحفياً يوم الاثنين 2014/1/20 في مقر وكالة نوفوستي للأنباء، عارضاً فيه رأي الائتلاف بسير التحضيرات الأخيرة للمؤتمر الدولي حول سورية، «جنيف2»، وضرورة إنجاحه لإيجاد حل سياسي شامل للأزمة السورية، وإنهاء الوضع الإنساني الكارثي الذي يعاني منه الشعب السوري. وشارك في المؤتمر الصحفي كل من د.قدري جميل، وفاتح جاموس، وعلاء عرفات، وتنشر «قاسيون» فيما يلي مقاطع مطولة من هذا المؤتمر الذي نشر كاملاً على موقع قاسيون:

د. قدري جميل:

أولاً، اسمحوا لي أن أشكر «ريانوفوستي» على هذه الدعوة لوفدنا الذي كان يجب أن يكون أكبر عدداً من الموجودين هنا، ولكن بسبب الأوضاع المعقدة في البلاد لم يستطع أحد أعضاء الوفد منذ أسبوع أن يصل من القامشلي إلى دمشق، بسبب تعذر الطيران، وكذلك عضو آخر من الوفد لم يستطع الوصول في الوقت المناسب إلى بيروت للطيران إلى موسكو، لأنه لم يسافر على طائرة السبت فتلقى عقابه العادل، كان يجب أن يأتي يوم السبت من الشام..

نحن اليوم في لحظة تاريخية هامة، هي لحظة اقترابنا من انعقاد مؤتمر جنيف، لا أبالغ إذا قلت إن الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير وائتلاف قوى التغيير السلمي، هما أول القوى السورية التي دعت إلى الحوار لحل الأزمة السورية على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، ولذلك اليوم نحن مسرورون أن كل القوى الدولية والإقليمية قد توافقت على عقد هذا المؤتمر، ورغم كل التشاؤم. البعض يذكر في مؤتمري الصحفي الماضي كان هنالك تشاؤم من البعض بما يخص انعقاد جنيف، لكننا أكدنا أنه سيعقد بنهاية المطاف رغم التأجيلات المختلفة التي حصلت، وصلنا إلى لحظة انعقاد هذا المؤتمر الهام الذي يجب، وهو مدعو، أن يلعب دوراً هاماً في حل الأزمة السورية وإيجاد المخرج الآمن منها. ونحن كنا مع جنيف قبل أن تطلق الفكرة في جنيف–1 من حيث الجوهر، وحينما أطلقت كنا معها ولم نتردد، وحينما عرقلت دفعنا بنشاط وكرسنا كل جهودنا باتجاه إنجاح فكرة مؤتمر جنيف. وحتى قرار الائتلاف الذي علق اليوم صباحاً، قرار أمس بالذهاب إلى جنيف هو قرار هام جداً في لحظته، ونأمل من الائتلاف التراجع عن موقفه لأن قراراً كهذا منه هو هام جداً لأنه يعكس موقف السعودية ودول الخليج من حل الأزمة السورية، هذه الدول كانت مصرة على المواجهة العسكرية كمخرج وحيد لحل الأزمة، وانتقالها إلى تأييد جنيف والمشاركة فيه، يعني بداية انتقالها باتجاه الالتزام بالحوار كمبدأ للخروج من الأزمة السورية.

ماذا نريد من جنيف؟

هناك قوى كثيرة من تلك التي كانت لا تريد جنيف، عندما اقترب وآن أوانه، بدأت تبث أفكاراً لها علاقة بالتشاؤم من انعقاده، واليوم عندما ينعقد، هذه القوى نفسها تحاول إفشاله، لذلك فإن ما يهمنا اليوم ليس انعقاد المؤتمر فقط– مع أن مجرد انعقاده هو نجاح– وانعقاده هو شرط لازم ولكن غير كاف لإنجاحه، ونجاحه له شروط يجب أن تتحقق، أهم هذه الشروط هي التالية:

أولاً، وقبل كل شيء، وبغض النظر عمّن سيحضر، لأن المؤتمر في نهاية المطاف سيعقد بمن حضر، على المؤتمر أن يتصدى لمسؤولياته في حل الكارثة الإنسانية الكبرى التي حلت بالشعب السوري، فهي لا تتحمل الانتظار ولا يوماً واحداً، لأنه في كل يوم يسقط المئات من الضحايا قتلاً وجوعاً وبرداً ومرضاً، لذلك فإن الجزء من المجتمع الدولي الذي غض النظر خلال السنوات الثلاث الماضية عن التدخل الخارجي في الشؤون السورية، والتدخل المسلح الخارجي بالشؤون السورية، عليه اليوم أن يتحمل مسؤولياته وأن يراجع مواقفه وأن يصحح أخطاءه. الكارثة الإنسانية في سورية قضية كبرى وهي المهمة رقم واحد، وتخضع لها كل الاعتبارات السياسية الأخرى. إنّ 95% من الشعب السوري يريد حلاً لهذه المشكلة، ولم يعد مهتماً كثيراً بمسار الحل السياسي بسبب حجم الكارثة الإنسانية التي يعاني منها.

المهمة الثانية، إيقاف التدخل الخارجي بكل أنواعه وأشكاله ضد سورية وخاصةً المسلح منه، لأنه لا يمكن إيقاف العنف في الداخل دون إيقاف العنف من الخارج، وهو أحد الأسباب الرئيسية لتدهور الأوضاع في سورية. يوجد اليوم مقاتلون من أكثر من ثمانين دولة من العالم يعملون في سورية، ويجب إنهاء هذا الموضوع، فهذه القضية خطيرة وإذا لم يتم محاصرة بؤرة المتطرفين التكفيريين وإنهاؤها، فإن المنطقة كلها وجنوب أوروبا أيضاً وروسيا ستتعرض لخطر كبير في المستقبل القريب المنظور..

المهمة الثالثة، في حال نجحنا في إيقاف التدخل الخارجي وفي قضية الإغاثة– وجنيف مدعو لإيجاد توافق دولي حول ذلك– هي إيقاف العنف في الداخل، وبتحقيق المهمتين الأولى والثانية سنصل إلى تخفيض مستويات العنف في الداخل ضمن الفترة القريبة القادمة.

المهمة الأخيرة لمؤتمر جنيف، هي وضع أسس الحل السياسي بين السوريين، فالحل السياسي والحوار لا يمكن أن يكون إلا بين السوريين أنفسهم، ولكن السوريين لا يمكن أن يصلوا لحلول سياسية لمشكلاتهم الداخلية في ظل التدخل الخارجي المسلح الذي يجري من دول عديدة، وإقليمية خاصةً. وبهذا المعنى فإن جنيف هو نقطة الانطلاق لكي يتحاور السوريون فيما بينهم لإيجاد الشكل الضروري الذي يقتنعوا به لسورية الجديدة.

أخيراً أقول، نحن في الجبهة الشعبية وفي ائتلاف قوى التغيير السلمي نؤيد جنيف، إن ذهبنا وإن لم نذهب. ولكن كي ينجح جنيف يجب أن يؤمن تمثيل متوازن وعادل لجميع أطياف المعارضة السورية. لأن التمثيل المختل والأحادي الجانب للمعارضة السورية لن يؤمن كل أسباب النجاح الضرورية لمؤتمر جنيف، لذلك نحن لا نفهم حتى الآن إصرار بعض القوى على تمثيل أحادي للمعارضة السورية، وإصرارها على إعطاء عصا القيادة لإحدى القوى المعارضة، مع أن المعارضة السورية تعددية ومختلفة الآراء ولا يمكن أن تجمع بإطار واحد. من الممكن أن يكون وفد المعارضة واحداً من حيث الشكل، ولكن من حيث الجوهر هو عبارة عن تيارات متمايزة، وعليه فبأي حق يعطى موقع القيادة لطرف من الأطراف في المعارضة؟! نحن لا نطالبُ بهذا الأمر ولكن في الوقت نفسه لا نسمح لأحد أن يقود المعارضة السورية كلها في وقت لم يسأل الشعب السوري فيه، ولم يسأل أنصار المعارضة في الداخل عن رأيهم بمن يمثلهم.. وفي الأحوال المشابهة يجري توافق بين الأطراف المختلفة، ولا يمكن لأحد أن يقرر نيابة عن الآخرين.

في النهاية، جنيف يجب أن يعقد بكل الأحوال، وبمن حضر، وأنا أعتقد أن الكثيرين اليوم ممن يتكلمون عن حضور أو عدم حضور جنيف، لو كان أقاربهم في الداخل يعيشون في ظل الجوع والحصار والقتل والبرد والمرض، ما كانت مواقفهم بهذا الشكل.. وأستغل هذه الفرصة لأقول إن دور روسيا الاتحادية والصين الشعبية كان هاماً ومفصلياً في منع التدخل الخارجي المباشر العسكري في الشؤون السورية، وأؤكد أن جنيف هي فرصة انتصر فيها عملياً أنصار الحل السياسي، ولكني أحذر الآن من أن عدم نجاح جنيف سيقوي أنصار التدخل العسكري في العالم كلّه وسيحدث ارتداداً كبيراً ولن يكون هنالك أية ضمانة ألا تعاد مرةً أخرى محاولة التدخل العسكري المباشر في الشؤون السورية، لذلك فإن مصلحة جميع السوريين، نظاماً ومعارضةً، هي إنجاح جنيف.

الكثيرون اليوم ممن يتكلمون عن حضور أو عدم حضور جنيف لو كان أقاربهم في الداخل يعيشون في ظل الجوع والحصار والقتل والبرد والمرض ما كانت مواقفهم بهذا الشكل

فاتح جاموس:

من المؤسف القول إن لا شيء في سورية يبعث على الفرح أو السعادة، لكن نحن في ائتلاف قوى التغيير السلمي سعداء من منظور فكري وسياسي وأخلاقي بأن منظومتنا قد ثبتت على الأرض، وإن كان الأمر يتعلق أساساً بالوقائع السياسية لمستوى الانقسام الوطني السوري الثلاثي. النظام يعتقد أن المسألة هي مؤامرة خارجية من حيث الجوهر، ونحن نعتقد أن المسألة هي مسألة أزمة وطنية عميقة مستعصية على العنف بسبب الاستقطابات والتوازنات الداخلية والخارجية. وطرف آخر يعتقد أن الأمر برمته هو ثورة. هذه الإشكالية الثلاثية خلقت كل تعقيدات الأزمة السورية. كنا نرغب ألا تتحول مسألة التدخل الخارجي إلى هذه الدرجة من الأهمية الشديدة في الوقائع السورية، وحاولنا المستحيل مع النظام منذ أشهر طويلة، وكذلك مع هيئة التنسيق حاولنا أن نجري جهداً وطنياً داخلياً، وأن نجعل من شعار مؤتمر حوار وطني شامل خطوةً عمليةً على الأرض، ولكن النظام لم يعط حتى أي جواب ولا نعرف أسبابه إلا في إطار المقاربة السياسية، وأما هيئة التنسيق فهي بصراحة تعول على الخارج ودوره في فرض حلول على الحالة السورية. وهكذا فقد أتينا من سورية لأن الأمر قد تحول تقريباً إلى الخارج وبدرجة عالية. وسنسعى جهدنا لفتح العملية السياسية المعطاة للمعارضة السورية والنظام، وسنحاول بدورنا إن وصلنا إلى جنيف ألا نسمح للعملية السياسية بالانغلاق وسنبقى نشد باتجاه نقل الحوار إلى الداخل، ووضع العملية في أيدي السوريين.

هنالك تحول جديد في سورية، ليس فقط على الصعيد الإنساني وعلى صعيد الدمار، وإنما أيضاً بتقدم جبهة تكفيرية ظلامية حقيقية على الأرض. وإن استمرار النظام بأسلوب إدارته السابقة لا يسمح بمواجهة هذه الجبهة إطلاقاً، لكن مواجهتها تحتاج إلى جانب الجهد الذي يبذله الأصدقاء الروس تحت شعار مكافحة الإرهاب، تحتاج إلى جبهة وطنية واجتماعية داخلية عريضة، لاحتضان وتعزيز دور الدولة ودور الجيش العربي السوري، لأن هنالك أطرافاً في المعادلة السورية لا تزال ترفض العملية السياسية وستستمر في رفضها، وستحاول الاستمرار باستخدام الوسائل العسكرية و«استراتيجية الحسم العسكري».. هنالك جبهة ظلامية تطرح

«جنيف» ساعة واحدة سيدفع من الدم السوري

أشد الأفكار تطرفاً وقصوية، وتختار أسوأ الوسائل، وتحديداً محاولة جر البلد باتجاه الحرب الأهلية ذات الطابع الطائفي والأقلّي، وبالنتيجة إلى تدمير سورية ذاتياً، وتدميرها كساحة تلاقي وتعايش هامة جداً في الشرق الأوسط، وبتدميرها ينتهي هذا التعايش في كل منطقة الشرق الأوسط.

نحن مطمئنون لدور الأصدقاء الروس في محاولة الوصول إلى تمثيلات سياسية حقيقية للانقسام الوطني الثلاثي آنف الذكر كما هو حقيقةٌ على الأرض السورية، ونعتقد بالمقابل أن الدور الأمريكي لا يزال يعمل على فرض خط أحمر بما يخص تمثيل المعارضة، الأمر الذي يخل في شكل تمثيلها النهائي، ولا سيما أن أمريكا تركز على أطراف من المعارضة تتلاقى مع الإرهاب في نهاية المطاف مهما حاولت واشنطن التغطية عليها وتزييفها وتسويقها بصفة معارضة مسلحة معتدلة.

علاء عرفات

الحقيقة أن منظومة ائتلاف قوى التغيير السلمي تنتصر على الأرض، وهذا الاتجاه أصبح اتجاهاً كاسحاً ضمن صفوف السوريين، وفي صفوف جميع القوى السياسية الجدية، وهذا الائتلاف مرشح للاتساع بشكل يومي وهو يتسع سواءً بالعمق بين الناس أو بانضمام قوى سياسية جديدة ومجموعات اجتماعية جديدة إليه. إن التسارع الكبير للأحداث السياسية في سورية، جعل العديد من القوى السياسية الموجودة في الطرفين والمنتمية إلى عصر سابق غير قادرة على التعامل مع مجريات الأزمة، وهي تدخل وتدخل البلاد معها في مأزق كبرى نشهد الكثير من نتائجها. التوجه الآن على الأرض هو نحو ولادة قوى سياسية جديدة، أي أننا نشهد في سورية ولادة فضاء سياسي جديد على أنقاض الفضاء السياسي القديم المتهتك.

وحول الصراع الدائر بين ما يسمى «الجبهة الإسلامية» وتنظيم «داعش»، الذي تعمل بعض الأوساط الغربية على تصويره كما لو أن «الجبهة الإسلامية» وأنصارها وحلفاءها يخوضون نضالاً جدياً ضد الإرهاب... نحن نقول إن هذا الكلام غير صحيح، فالتنظيمات المتقاتلة لا تختلف عن بعضها كثيراً لا من حيث النشاط ولا التفكير ولا الأداء ولا الارتباطات. إنّ هذا النوع من «التسويق» الذي تعمل عليه أوساط غربية يستهدف في النهاية التأثير بشكل ما على الحل السياسي. إن الحديث عن محاربة الإرهاب في سورية، هو جديٌ بلا شك، ولكنه غير قابل للتحقيق دون توفر الحد الأدنى من الوحدة الوطنية الداخلية التي عانت الكثير من التشققات، لذلك لا نعتقد أن هنالك إمكانية لمحاربة الإرهاب والانتصار عليه دون السير قدماً في توحيد السوريين عبر البدء بالحل السياسي الذي يسمح بتحالف القوى السورية المختلفة ضد الإرهاب. إن الجهات الموجودة ضمن ائتلاف قوى التغيير السلمي تتقاطع في رؤيتها لمسألة محاربة الإرهاب في نقطتين على الأقل.. فنحن إذ نقول بأن لجنيف مهمة إيقاف التدخل الخارجي ووقف العنف وبدء العملية السياسية، فإنّ محاربة الإرهاب تتقاطع مع النقطة الأولى والثانية بشكل مباشر، آخذين بعين الاعتبار أن الإرهاب ليس موجوداً في طرف واحد. وثانياً فإن عملية محاربة الإرهاب لا يمكن أن تتم إلا بعد الوصول إلى مستوى أدنى من التفاهمات السياسية بين القوى السورية يسمح لها بالتوحد في مجابهة الإرهاب.

جميل: الكارثة الإنسانية في سورية قضية كبرى وهي المهمة رقم واحد

جاموس: هيئة التنسيق فهي بصراحة تعول على الخارج ودوره في فرض حلول على الحالة السورية

عرفات: منظومة ائتلاف قوى التغيير السلمي تنتصر على الأرض على نحو كاسح ضمن صفوف السوريين وجميع القوى السياسية الجدية

أسئلة وأجوبة..

ورداً على سؤال حول إمكانية قبول ائتلاف التغيير السلمي حضور جنيف تحت مظلة ائتلاف الدوحة، أجاب د. جميل «حسب معلوماتي لم يشكل وفد المعارضة حتى هذه اللحظة، هنالك أطراف أعلنت موافقتها على الحضور وأطراف أعلنت رفضها، وفيما يخصنا فنحن كنا وما نزال مصرين حتى اللحظة الأخيرة على تمثيل متوازن وعادل لكل أطراف المعارضة في الداخل والخارج. تعلمون أن الجانب الروسي كان أخذ على عاتقه بالدرجة الأولى العمل مع النظام لإنجاح جنيف، وأمريكا أخذت على عاتقها العمل مع المعارضة، بالنتيجة نجح الجانب الروسي نجاحاً باهراً في إقناع النظام، أما الأمريكيون فيظهر أنهم لم يحظوا حتى الآن بنجاح مماثل في إقناع المعارضة التي كانوا يراهنون عليها، الأمر الذي يتطلب منهم إعادة حساباتهم وترتيب أوراقهم من جديد، كي يستطيعوا في اللحظة الأخيرة اقتراح وفد، لأنهم ليسوا المقررين في العملية، فمن يقرر في هذا الشأن هي الأمم المتحدة، والدور الروسي موجود ضمناً. نحن لسنا ضد الحضور، بل نرغب فيه، ولكن سخرية القدر التي يمكن أن تحصل هي أن يستثنى من طاولة الحوار أولئك الذين دعوا إليها أولاً! وأحداث كهذه تجري في التاريخ، لكن توضع الأمور في نصابها في نهاية المطاف»..

النظام و«جنيف»

ورداً على سؤال حول مدى قدرة النظام على الالتزام بمتطلبات مرحلة انتقالية، ومدى جديته في الحوار وإيقاف العنف، أجاب جاموس: اختلفت أولويات الصراع السياسي السوري بالمقارنة مع اللحظة الأولى، حيث التصور القائل بعملية ثورية مفتوحة على النصر، أو القول بمؤامرة خارجية، وبين الوصول إلى أزمة وطنية عميقة، حتى غدا الكل مضطراً الآن للتراجع عن أهدافه الأقصوية الأولى. واختلفت بالتالي الأولويات ولكن الآن فإن أولوية المهام هي حوار غير مشروط بتشجيع أطراف دولية من أجل الخروج بأقل التكاليف من الأزمة الوطنية السورية المدمرة، واليوم توجد كتلة شعبية كبيرة ترى أن هذا هو المخرج.

وبينما قال عرفات: نحن نقول إنه ليس أمام السوريين نظاماً ومعارضة طريق آخر، وليست هناك خيارات وبالتالي فإن جميع الأطراف سيذهبون ضمن هذا الطريق عبر تعقيدات كبيرة بلا شك ولكن عبر هذا الطريق الوحيد المتوافر، قال جميل إن مسؤولية الحجم الكبير من التدخل المسلح في سورية تقع على عاتق جزء هام من المجتمع الدولي والقوى الإقليمية، وهذا لا يسمح بإطلاق أي عملية سياسية في الداخل. ووصلت الأكثرية الساحقة من هذه القوى مؤخراً إلى قناعة بأن استمرار هذا التدخل سيكون مضراً. وليضيف: وبانطلاق العملية السياسية، من الممكن الوصول إلى توافقات. النظام يقول حكومة موسعة، وائتلاف الدوحة يقول حكومة انتقالية، ونحن نقول حكومة وحدة وطنية، ولكن الجوهر واحد في جميع هذه الصياغات، فالمطلوب في الجوهر هو حكومة تمثل الجميع معارضةً ونظاماً، لديها صلاحيات تسمح لها بتحقيق المهام المطروحة أمام البلد، هذه الأمور جميعها تحتاج إلى بحث، وهي ليست كلاماً وشعارات، ولكنها أمور تتطلب بحثاً تفصيلياً.. وهذا يتم بين السوريين أنفسهم دون تدخل من أحد.

«هيئة التنسيق»..

وفي إجابته على سؤال حول ارتباط هيئة التنسيق بأجندات أجنبية، قال فاتح جاموس: ما أقوله هو أننا فشلنا في جهودنا مع هيئة التنسيق للوصول إلى توافقات أساسية ويعود ذلك إلى اختلاف بين منظومتهم ومنظومتنا، فهم يفضلون العمل بوجود أطراف راعية خارجية تقوم بفرض الحل بشكل خاص على النظام، لأن لا ثقة لديهم بإمكانية إحداث التغييرات المطلوبة من الداخل.

في الأيام القليلة الماضية، وبعد أن استنتجت هيئة التنسيق أن شكل تمثيلها في جنيف هو شكل ثانوي جداً وملحق، وأن واشنطن قد فرضتها تحت إبط ائتلاف الدوحة، قررت وبنفس منطقها القديم أن تستدعي أشخاصاً من ائتلاف قوى التغيير السلمي وتتحاور معهم بصفتهم أفراداً، فطلبت ذلك مني شخصياً ومن الأستاذ عادل نعيسة والأستاذ مازن مغربية. وللرد على دعوتهم عقدنا اجتماعاً في قوى التغيير السلمي وأجبناهم بأن هذا المنطق في الدعوة يشبه منطق النظام ومنطق ائتلاف الدوحة، وهو منطق متعال وإقصائي، فتعالوا ندعو خمسة أطراف معارضة داخلية هي: «هيئة التنسيق، وتيار بناء الدولة، وبعض قوى التكتل الديمقراطي، والإطار التحالفي الذي يقوده السيد محمود مرعي، وائتلاف قوى التغيير السلمي» وليرسل كل طرف شخصاً عنه لإجراء مشاورات مشتركة. بالنتيجة رفضت هيئة التنسيق، مصرةً على اعتقادها بأهميتها رغم أن واقع الأمور يقول إنه باستثناء الاتحاد الديمقراطي الكردي من الهيئة هناك قوىً بسيطة على الساحة السورية أكثر أهمية منها بكثير من حيث الوزن والتأثير.

بين جنيف2 و1

ورداً على سؤال ما هي العلاقة بين الأهداف الأربعة التي وضعها الائتلاف السلمي لجنيف2 وبيان جنيف1، وكيف ترون الجهود الإغاثية المبذولة في مناطق مثل اليرموك والغوطة الشرقية، قال د.جميل: أعتقد أن الأهداف الأربعة التي صغناها مشتقة من جنيف1، وهذه الأهداف هي الإسقاط الملموس في الوضع الملموس لذاك البيان الذي يبقى ضمنه ما لم نغطه في حديثنا وهو الحديث عن المرحلة الانتقالية وشكلها، ولم نفعل ذلك لأن الفكرة بحاجة إلى نقاش وتوافقات، على جنيف2 أن يبحثها..

بدوره قال عرفات: أعتقد أنكم سمعتم مؤخراً عن دخول أول شحنة مساعدات إلى مخيم اليرموك وهذا شيء إيجابي ويجب أن يستمر ويتصاعد. ما أريد أن ألفت الانتباه إليه هو أن هنالك حديثاً مغلوطاً حول مصالحات تجري في مناطق عدة من سورية، وحقيقة الأمر أن ما يجري هو «هدنات» وبعض اتفاقات صغيرة في بعض المناطق، كما جرى في المعضمية وبرزة وأماكن أخرى. جرى وقف إطلاق نار ومحاولة إعادة السكان إلى بيوتهم وهم لم يعودوا حتى الآن، وهو توقف هش ولكنه يشكل خطوة إلى الأمام. وإن التعامل الجدي مع مسألة الإغاثة ينبغي أن ينطلق من أن لا إمكانية حقيقية للإغاثة طالما استمر العنف، يجب تخفيض مستوى العنف لتأمين وصول المساعدات بشكل جدي ومؤثر، أي لا بد من دخول البلاد برمتها في إطار عملية سياسية.

حول مكافحة الإرهاب

ورداً على سؤال حول إمكانية قيام تحالف ما بين قوى مسلحة سورية وبين الجيش السوري في مواجهة آلاف المرتزقة الأجانب، قال د.جميل: تنتصب أمام السوريين مهمة كبرى تحدثنا عنها قبل عام من الآن، هي أن يتحالف جميع السوريين المخلصين سواء كانوا في المعارضة أو في النظام ضد المسلحين الأجانب ومن بحكمهم، وإذا ساعدنا المناخ الدولي، وإذا كفت الدول الإقليمية عن ضخ السلاح والمال، فإن السوريين قادرون عندئذ على اقتلاع هذا الشر من أراضيهم وبأيديهم، ونحن نرى اليوم بواكير ذلك، فحتى صدامات قسم من المسلحين السوريين المعارضين مع قوى تكفيرية قادمة من الخارج هي تعبير عن شكل الاصطفاف اللاحق في سورية، ويجب التقاط مثل هذه البواكير وتعزيزها والاستفادة منها في الوصول إلى تحقيق التحالف الواسع بين السوريين لتحقيق هذا الهدف المقدس. يجب أن يتحول الوضع في سورية إلى حرب وطنية عظمى ضد التدخل الخارجي بتحالف جميع السوريين الذين كانوا يتقاتلون منذ حين.. وذلك ممكن، والوضع يسمح به.

الأكراد السوريون ودورهم

ورداً على سؤال عن الأكراد وتمثيلهم في جنيف وطموحاتهم، أجاب عرفات: ينبغي الإشارة إلى أن الوقائع تدل حتى الآن إلى أن الحركة الكردية هي من أكثر القوى توازناً في التعامل مع الأزمة السورية، وهي تطرح حتى الآن طروحات منطقية وقريبة من الواقع، رغم وجود بعض الأطراف المؤثرة التي تحاول أن ترفع سقوف هذه الحركة بشكل غير عقلاني وغير عملي، ولكن حتى الآن فالحركة الكردية تفتح الأقنية مع جميع القوى السورية ولا تضع سقفاً عالياً، إضافةً إلى كونها لعبت دوراً هاماً في تجنيب مناطق في سورية صدامات كبرى، وهذا موضوع يحسب لها. وفيما يتعلق باللغط الذي أثير حول مسألة الإدارة الذاتية، فإن ما نعرفه وما نراه هو أن لهذا الموضوع علاقة مباشرة بغياب الدولة وهو موضوع مؤقت، وليس هنالك أية مؤشرات عن خطورة الموضوع.. وفي النهاية فإن الحركة الكردية يجب أن تكون جزءاً من الحركة الوطنية العامة في سورية، وهو أمر محقق بشكل جزئي حتى الآن لأسباب تاريخية في الحالة السورية، ولا نعتقد أننا سنشهد تصعيداً خطيراً فيما يخص المسألة الكردية في المرحلة اللاحقة.

مناقشات الاجتماع المغلق تطال «أطباء الأسنان»

نية مبيّتة تستهدف «استقلالية النقابات» وصلاحياتها

استطاع وزير الصحة السوري سعد النايف إراحة صدور أطباء الأسنان وطلاب كليات طب الأسنان بعض الشيء، عندما نفى ما نقلته الصحف ووسائل الإعلام المحلية حول نيته سحب لقب «طبيب» عنهم لعدة أساب كشفتها تقيبة أطباء الأسنان السورية فادية ديب وعرضتها للرأي العام استناداً لما دار بين النايف ونقابات الأطباء السورية في أحد الاجتماعات المغلقة.

■ حازم عوض- قاسيون

نفي النايف لما نقل على لسانه عبر إرساله بيانات صحفية للعديد من الصحف، وظهوره على إحدى الإذاعات للغاية ذاتها، لم يغلق الملف بشكل نهائي، كون النقيبة التي تحدثت عن الموضوع لم تنف ما قالته بعد، وبقيت إشارات الاستفهام تدور حول مصدر معلومات وقائع الجلسة المنشورة على الصحف وبكلام مفصل للوزير النايف.

ردود الفعل على نية سحب اللقب، تفاوتت بين «السخرية والاستهزاء» وبين «الخوف والريبة» من حدوث ذلك فعلاً، حيث قال أطباء أسنان لصحيفة «قاسيون» في استطلاع للرأي، إن «هذا الإجراء إن حدث فنتائجه ستكون خطيرة جداً، وقد يسيء ذلك لسمعة أطباء الأسنان وطلاب الكلية إلى الأبد» مشيرين إلى أنه «ليس من صلاحيات وزير الصحة أن يقوم بمثل هذا الإجراء كون النقابة هي المدافع الأول والممثل الرسمي لهم».

مخاوف رغم النفي

وتابع الأطباء إن «مثل هذا التصرف لا يمكن أن يكون ناتجاً سوى عن خلاف شخصي بين الوزير وطبيب أسنان أو لخلاف بينه وبين نقابة أطباء الأسنان»، وعن مدى جدية نفي الوزير لما أثير على لسانه، أضافوا إن «النفي أراح صدور أطباء الأسنان وطلاب كلية طب الأسنان بعض الشيء، كون هذا التصريح سيؤخذ بجدية بعدما نشر بشكل واسع، وسيحاسب الوزير على أثره إن كانت التسريبات المنقولة على لسانه صحيحة وتم سحب اللقب».

ورغم تأكيد بعض الأطباء أن نفي وزير الصحة قد أراح صدورهم، إلا أن البعض الآخر مازال متخوفاً من استمرار وزارة الصحة في سعيها لسحب اللقب بالخفاء بعدما لاقى الطرح «رفضاً واسعاً» لدى الشارع السوري وهو ما دفع النايف إلى النفي علناً بحسب رأيهم، وهنا طالب الأطباء وطلاب كلية طب الأسنان بتصريح واضح من نقابتهم لوضع النقاط على الحروف وتبيان الحقيقة من قبلها كونها هي من أثارت القضية ولم تكذب الخبر الذي نشر على لسانها رغم «انكار» وزير الصحة ذلك جملة وتفصيلاً.

النقابة تهاجم الوزير وتكذب نفيه

وفي متابعة صحيفة «قاسيون» للقضية، تبين أن نقيبة أطباء الأسنان فادية ديب غادرت البلاد في اليوم التالي من التصريح ضمن مهمة رسمية، وهو ما أعاق إعادة تعليقها على نفي وزير الصحة لحديثها، إلا أن أحد أعضاء النقابة أعاد فتح الملف بشيء من الهجوم على شخص وزير الصحة وعلى الهواء مباشرة بمقابلة مع إحدى الإذاعات السورية، حيث اتهم عضو نقابة أطباء أسنان سورية وعضو مجلس الشعب السوري صفوان القربي، وزير الصحة سعد النايف بأنه «كثير زلات اللسان وزلات المواقف» مشيراً إلى أنه عندما نفى ما نشر على لسانه قام «بمعالجة الخطأ بخطأ».

وتابع عضو النقابة «إن وزير الصحة أخطأ في بعض الألفاظ والعبارات خلال أحد اجتماعات مناقشة المرسوم رقم 12 لعام 1970، وكان له زلات لسان كعادته وموقف غريب كما تعودنا عليه في اجتماعات سابقة، ففي الاجتماع كان لوزير الصحة رأي قرر فيه وبحجج غير منطقية، بأنه يجب منح لقب الطبيب للطبيب البشري فقط كونه يدرس الطب مدة 6 سنوات بينما طبيب الأسنان يدرس الطب لمدة 5 سنوات كما لأن طبيب الأسنان لا يتدخل في حياة الإنسان كالطبيب البشري».

المشكلة لا تكمن في سحب اللقب فقط وإنما في اقتراحات وزارة الصحة بخصوص التعديلات التي تريد إدخالها في المرسوم 12 لعام 1970 وخاصة في ما يتعلق باستقلالية النقابات ومحاولة التعدي على صلاحياتها

القضية أكبر من سحب اللقب

وأضاف القربي إنه «عندما أراد وزير الصحة أن ينفي ما جاء على لسانه في الاجتماعات عبر وسائل الإعلام لم يستطع تدارك الموضوع بل عالج الخطأ بالخطأ، وفي الحقيقة قال الوزير أكثر مما نشر بكلام غير مريح، وللأسف لا أستطيع أن أقوله هنا على الهواء فأنا لا أريد أن أوجه الإحراج لنقيب الأطباء ولا لوزير الصحة لكن جملة –هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون– قد قالها الوزير فعلاً».

المشكلة لا تكمن في سحب اللقب فقط، وإنما تكمن في اقتراحات وزارة الصحة ككل بخصوص التعديلات التي تريد إدخالها في المرسوم 12، وخاصة في ما يتعلق باستقلالية النقابات التي قال عنها القربي إنها «تحوي تعدياً على صلاحيات النقابة وخاصة ما يتعلق بسحب الترخيص الذي أصّر عليه الوزير سعد النايف بأن يكون ذلك في يده بناءً على تقديره فقط، مع الاستئناس برأي النقابة، وهذا ما دفعنا للاعتراض أكثر».

وأشار في حديثه إلى « أن وزارة الصحة عليها أن تقوم بعملها بشكل كامل أولاً قبل أن تتدخل بعمل نقابة أطباء الأسنان، فهي تعاني من مشاكل وضعف بمسألة العلاقات العامة مع كل النقابات» مؤكداً أنه «على الرغم من الضغط الكبير الذي تمارسه وزارة الصحة يمكن لها أن تكون سيدة الموقف ولكن بالتكامل والتعاون مع باقي النقابات».

«وفيما يخص مشروع قرار تعديل المرسوم 12 لعام 1970، فهو يرفع لمجلس الشعب لتتم مناقشته بشكل أعمق، كما لا تمانع النقابة من وجود طرف ثالث قابل للاستماع دون أن يفرض رأيه» بحسب القربي.

وطلب القربي من رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي أن يتدخل لحل هذه المسألة بقوله «نحن نناشد رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي بأن يتدخل لحل هذا الموضوع...، لأن معظم جسم المرسوم المعدل وضع عندما كان الدكتور وائل وزير الصحة، وهو أدرى بهذا الموضوع».

تفاصيل القضية

وكانت قد أثارت تصريحات نقيبة الأسنان في سورية فادية ديب، موجة من «الاستياء والسخرية» بالوقت ذاته في أوساط الشارع السوري، بعد قولها إن «وزارة الصحة» تسعى لمحاولة استصدار مرسوم جديد، يتضمن تعديلات مخالفة للدستور على المرسوم رقم 12 لعام 1970 الناظم لعمل ذوي المهن الطبية في سورية، حيث تضمن أحد التعديلات المطروحة من النايف، سحب لقب «طبيب» من أطباء الأسنان.

وأكدت ديب في تصريحاتها أن «وزير الصحة رفض خلال مناقشة التعديلات المقترحة على المرسوم اعتبار أطباء الأسنان أطباء، بحجة أن الطبيب البشري يدرس 6 سنوات، بينما مدة دراسة طبيب الأسنان هي خمس سنوات، وبالتالي لا يستحق لقب طبيب»، موضحةً أن وزير الصحة عبر عن فكرته بالقول: «هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون؟ فالطبيب البشري يمنح الحياة للمريض أما طبيب الأسنان فيعمل بالأسنان فقط».

فيما أشار أعضاء مجلس الممثلين عن «نقابة أطباء الأسنان»، إلى أن هذه التعديلات ستسبب كارثة لأكثر من 15 ألف طبيب أسنان يعملون خارج سورية، ومع الجهات التي يعمل لديها خارج حدود الوطن، فعندما لا تعترف الحكومة بأطبائها كأطباء، فكيف للدول الأخرى أن تعترف بهم، كما علق الأعضاء على التعديلات المقترحة بالقول: «ما اللقب الذي تريد وزارة الصحة أن تمنحنا إياه كأطباء أسنان إذا أصرت على حرماننا من لقب الطبيب؟».

التعديلات المقترحة ستسبب كارثة لأكثر من 15 ألف طبيب أسنان يعملون خارج سورية ومع الجهات التي يعمل لديها فعندما لا تعترف الحكومة بأطبائها كأطباء فكيف للدول الأخرى أن تعترف بهم

قضايا متراكمة على طاولة اجتماع مجلس محافظة طرطوس

والغموض يلف عقود الاستثمار «للواجهة البحرية»

ناقش أعضاء مجلس محافظة طرطوس في اجتماع دورته الأولى العادية الذي انعقد بتاريخ 2014/1/14 وطرحوا الكثير من القضايا الشائكة والعالقة، والتي يتكرر قسم كبير منها عاماً بعد عام دون إيجاد حلول مناسبة لها، والاستمرار بعقلية ترحيلها وإيداعها في أدراج المطالب والمشاكل المتراكمة دون حلول.

■ خاص قاسيون

طُرح على طاولة الاجتماع الكثير من القضايا التي تناولت مشكلة أزمة السير بين المدينة وضواحيها والاختناقات المرورية في المحافظة، تناقص الثروة الحراجية، العدد الكبير للعقود الزراعية الموسمية مع مديرية الزراعة والتلاعب بالأرقام، عدم الاهتمام بتسويق الحمضيات وعدم إقامة معامل استثمارية لتسويقها وإنتاجها صناعياً، الاعتداء الجائر على غابة «المتراس» وإمكانية تشجيرها من جديد، قرار منع البناء في الأراضي الزراعية، مسألة التحديد والتحرير في «يحمور» و«الصفصافة» وغيرها، مشكلة الانزياح العقاري الذي يعاني منها الفنيون في ظل عدم الربط بين المخططات التنظيمية والعقارية وما لهذه المشكلة من تداعيات على أملاك المواطنين وعملية الاستغلال السيئ من بعض الوحدات الإدارية لها.

مصير «المحضر»؟

وخلال أعمال الاجتماع تحدث أحد الأعضاء متسائلاً عن مصير «المحضر» الذي قدمته اللجنة، التي شكلت بقرار من المجلس، حول الموضوع الذي أثير داخل المجلس عن محطة «أبقار زاهد»، كما تساءل عن مصير ما يطرح داخل هذا المجلس، هل تدون في المحاضر فقط؟.

في حين تحدث عضو آخر حول ما ستقوم به الحكومة من إجراءات بإعفاء أهالي المنطقة الشرقية والمناطق الساخنة من ديون المصرف الزراعي المستحقة والبالغة 217مليارليرة. وقال: «هذا تصرف صحيح ، لكن بالمقابل 37% من دور السكن في طرطوس محجوزة تنفيذياً لمصلحة المصرف العقاري وغيره، منها 8% لأسر الشهداء وقسم آخر عجز عن الدفع لأنه في خدمة العلم «احتياط»، وهذه الديون لا تتجاوز 2 مليار ليرة، وطالب المجلس والمحافظ بمخاطبة الحكومة لإعفاء المستحقين أسوة بالمناطق الشرقية ورفع إشارات الحجز أو وقف فوائد المصرف وجدولة الديون».

فوضى وأزمة سير..

لم تشهد محافظة طرطوس في تاريخها هذا الاختناق في السير الذي تعيشه اليوم، وهذا المزاج في التعامل بين السائقين والمواطنين وبين السائقين والشرطة، ولا يوجد خط إلا والشكاوى تنهال عليه، سواء من جهة النقص المفاجئ بعدد السيارات أو التسعيرة الزائدة أو عدم الالتزام بخط السير.

تحدث رئيس مجلس محافظة طرطوس عن الاختناقات المرورية بأنها أصبحت مشكلة حقيقية، وأشار بأن هناك دراسة مرورية منذ أربع سنوات وهي ستحل 70% من أزمة المرور ولكن حتى الآن لم تنته.

في حين قدّم عضو المكتب التنفيذي المختص تقريراً حول عملية ضبط المخالفات للسائقين، بحيث تكون المخالفات على التالي: الضبط الأول 2000 ليرة وحجز 48 ساعة ، الضبط الثاني 2000 ليرة وحجز سبعة أيام ، الضبط الثالث 2000ليرة ونقل عن الخط كلياً. وبعد الانتهاء من قراءة التقرير في الاجتماع عرضه للتصويت.

الحجز عقوبة للمواطنين

وخلال الاجتماع قُدمت مذكرة من ممثلي نقابة النقل البري تقترح أن لا تحجز السيارة لأن حجز السيارة كما إغلاق الأفران بمثابة عقوبة للمواطنين أكثر مما هي للسائقين، وطالبوا بأن يصوت المجلس على بدل نقدي لكل يوم حجز، فتم التصويت بالأغلبية النسبية بغرامة 1500 ليرة بدل كل يوم حجز.

وتحدث عضو المكتب المختص عن تطبيق هذه العقوبة حتى على مخالفة المناوبة بالكراج، حيث أشار إلى أن هناك خطوطاً عليها ما يقارب 400 سيارة، بعد فترة الظهر قد لا تجد سيارة واحدة، ويصبح تطبيق السيارة من خط آخر هو البديل والأجرة ترتفع من 50 ليرة إلى 300 ليرة؟!.

وتم خلال أعمال الاجتماع مناقشة مشكلة كراج طرطوس، والعقد مع المستثمر والمستحقات التي لا تدفع إلى مجلس المدينة والمشاكل المتكررة مع المواطنين، وطالبوا بإنهاء عقد الاستثمار لهذا الكراج مع المستثمر الحالي.

نحن لسنا ضد الاستثمار لكننا ضد تملك شركة أجنبية للواجهة البحرية لمدينة طرطوس ومنذ عام 2005 ونحن نبعث مذكرات حول هذا العقد لكننا لم نسمع جواباً وأين تذهب عائدات هذا المشروع؟ لا أحد يعرف

عقد انترادوس «بورتو»؟!

«انترادوس» شركة مساهمة مغفلة تم التعاقد معها لاستثمار الواجهة البحرية من قبل مجلس مدينة طرطوس وبإشراف المجلس الأعلى للسياحة، والقسم الذي تم تشييده واستثمر سياحياً يعرف بـ «بورتو».

وحول ما ذكر أعلاه تحدث أحد الأعضاء بأن عقد «بورتو» كان على أساس 186 ألف متر مربع، ثم أضافوا لها 225 ألف متر مربع «مجاناً». وتحدث عضو آخر في السياق نفسه بأن شركة «انترادوس» معظمها للبريطانيين، فالعقد ينص على أن يكون 70% من الأرباح لها و 30% فقط لمجلس مدينة طرطوس، وبعد أن تنفذ 30% من الإنشاء تنتقل الملكية لها ويحق للشركة المنفذة أن تستعين بمن تشاء لإتمام هذا العقد. وقال: «نحن لسنا ضد الاستثمار لهذه الشركة لكننا ضد تملكها الواجهة البحرية لمدينة طرطوس، ومنذ عام 2005 ونحن نبعث مذكرات حول هذا العقد لكننا لم نسمع جواباً، وأين تذهب عائدات هذا المشروع؟ لا أحد يعرف.

وبدوره تحدث عضو المكتب المختص لقطاع السياحة عن العقد، وأوضح بأنه يوجد عضوان من مجلس المدينة في مجلس إدارة «بورتو»، يجب أن يقدما تفاصيل دقيقة عن عدد الوحدات المشغلة، علماً أن العقد يتضمن بأن تقوم شركة «انترادوس» بترميم الواجهة البحرية للمدينة القديمة، لكنها لم تقم بذلك، ولم يقم أحد بمطالبتها وتم إهمال هذه النقطة.

تبرير غير مبرر!

وأجاب عضو المكتب التنفيذي عن التساؤلات المذكورة أعلاه: «منذ عام 2011 بدأ الاستثمار ببورتو، وهناك مستحقات بـ136 مليون ليرة يجب أن تدخل ميزانية 2014 لكن مجلس إدارة الشركة فيه أطراف أجنبية ولم يجتمع بعد لإقرار الدخل النهائي للشركة، وأن مجلس المدينة لم يصدق إلا على 186 ألف متر مربع للاستثمار...».

في حين تحدث محافظ طرطوس موضحاً بأن الدولة لا تملك لأي شركة أكثر من 49% وتترك لها ملكية 51% من أي مشروع يطرح للاستثمار.

وطرح المجلس في نهاية أعمال الاجتماع مشكلة اللجنة الإقليمية والتأخير في اجتماعاتها وفي قراراتها فيما يتعلق بأملاك المواطنين، فمنذ 40 سنة والمواطنون أصحاب بيوت الكورنيش البحري لم تحل مشاكلهم في البناء، وبيوتهم بدأت تتهاوى فوق رؤوسهم، دون معالجة فعلية ملموسة لمشكلتهم.

حلب: تصعيد.. واستشهاد الرفيق أمير مستو

■ مراسل قاسيون

التصعيد في العنف يبلغ أشده، دون أن يضع حد لأرواح بريئة تزهق في محافظة حلب وريفها.. هو ذاته مشهد البراميل المتفجرة من هنا... وقذائف جهنم من هناك هو ذاته مشهد التباهي هنا والمغامرة هناك.. هو ذاته مشهد الإنجازات العسكرية هنا وحصر أمتار السيطرة هناك... هو ذاته مشهد التطبيل الإعلامي والتضليل، هي ذاتها قوافل الشهداء الصامتة... تلك الدموع الصامتة... تلك القلوب الرامية إلى إنهاء العنف..

لجنة محافظة حلب لحزب الإرادة الشعبية تنعي بمزيد من الأسى والحزن الشهداء المدنيين الذين سقطوا في القصف الجوي الذي هز منطقة طريق الباب– قرب خان البقر. ومنهم شهيدها وشهيد الوطن «أمير مصطفى مستو».

الرفيق الشهيد عضو في حزب الارادة الشعبية، وهو من مواليد 1962 معرستا الخان التابعة لناحية نبل في الريف الشمالي الغربي لمدينة حلب. انتسب إلى صفوف الشيوعيين السوريين عام 1980 ومارس النشاط السياسي على أكمل وجه فكان الشيوعي المثال والرمز للصدق والأمانة، ناضل في صفوف الحزب حتى الوحدة عام 1991 ثم أنضم إلى لجنة وحدة الشيوعيين 2008.

لجنة محافظة حلب لحزب الإرادة الشعبية إذ تنعي شهيدها استنكرت مراراً وتكراراً ومازالت تستنكر وتدين بشدة هذا التصعيد وما نتج وينتج عنه من تدمير وإزهاق لأرواح الأبرياء، فهي تعتبره محاولة لهدم كل مساعي المصالحة الوطنية، وحرقاً لمبادرة وقف إطلاق النار التي أعلن عنها في المؤتمر الصحفي المشترك لوزيري الخارجية الروسي سيرغي لافروف والسوري وليد المعلم، التي ستبدأ من مدينة حلب إعداداً لمؤتمر جينيف وإجهاضه من قبل أن يبدأ.

من الذاكرة

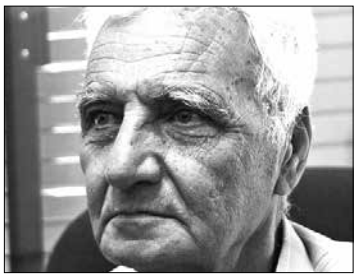

■ محمد علي طه

ضُوعُ الروح الوطنية

أمر طبيعي أن تنصب أحاديث الناس على ما يعصف ببلادنا من أحداث وحوادث دامية بلغت عامها الثالث. فهم المكتوون بنارها على كل الأصعدة، فليس من أسرة في طول البلاد وعرضها لم تعانِ من عسرٍ وألم- باستثناء الفاسدين من تجار وصنّاع الأزمات- وفي هذا الإطار كان حوارنا «الحار» نحن الثلاثة الذين التقينا يوم الثلاثاء الماضي على غير موعد، الأول صاحب البيت الذي أقصده لأعطيه جريدة «قاسيون» وهو شيوعي قديم خارج التنظيم له باع طويل في ميدان البحث الفكري والسياسي، والثاني إعلامي وكادر شيوعي من قدامى العاملين في صفوف اتحاد الشباب الديموقراطي وقد ترك التنظيم في فترة احتدام الانشقاقات والتشرذم، واللافت أننا توافقنا في توصيف الواقع الراهن ومعالم الأزمة العاصفة وكذلك في استذكار المراحل التي مرت بها سورية من معركة ميسلون والاحتلال الفرنسي إلى الثورة السورية الكبرى، إلى الجلاء وما تلاه، ولا سيما مرحلة المد الوطني الرائع في خمسينيات القرن العشرين الذي جذبنا إلى صفوف الحزب الشيوعي السوري، واستعدنا من الذاكرة صفحات من سجل نضاله مع القوى الوطنية من مدنيين وعسكريين، ومنهم الضباط المعروفون أمثال عفيف البزرة وأحمد عبد الكريم، وأمين النفوري الذي عبر عن رأيه ورؤيته- في ذلك الحين- بقوله:

«نحن في سورية عرفنا طعم النضال في سبيل الحرية والديموقراطية يوم كنا نكافح الاحتلال التركي والاستعمار الفرنسي، وكلنا يذكر الموقف البطولي الذي وقفته سورية بجميع قواها الوطنية عام 1957 يوم هددنا الاستعمار وحشد على حدودنا الجيوش لضرب «الدولة الصغيرة» التي ضربت المثل الأسمى في صمودها وخرجت ظافرة مرفوعة الرأس، وعلى الصعيد الداخلي تحققت مكاسب للطبقة العاملة والفلاحين، يجب الحفاظ عليها، وعلينا أن نلتف حول جبهة وطنية واسعة تحمي الوطن من كل المكائد».

إنها نفحة من النفحات الوطنية التي يستمر صوغها في حنايا كل الوطنيين.

وقبيل انتهاء اللقاء سألت رفيقي الإعلامي عندما قال إن المعارضة الوطنية لا تمتلك برنامجاً محدداً لأهدافها: «ألا تقرأ صحيفة قاسيون؟». فأجاب «أحياناً». فقلت لقد طرحنا ونحن جزء من المعارضة الوطنية برنامجاً سياسياً واقتصادياً اجتماعياً ديموقراطياً متكاملاً نشر ويعاد نشره على صفحات جريدتنا، وعبر ويعبر عنه رفاقنا من خلال وسائل الإعلام المتاحة والمسموع. واتفقنا على لقاء آخر في القريب العاجل.

على وقع نتائج السياسات الليبرالية والأزمة:

معامل مهددة بالتوقف والخروج من السوق المحلية

تعد صناعة الجوارب في سورية من الصناعات الوطنية الهامة، شأنها شأن الصناعات النسيجية الأخرى، التي تعتبر من أعرق الصناعات وأهما لما تحمله من خواص عديدة ومطلقة، وتتركز صناعة الجوارب في دمشق وريفها وهي تغطي كامل الطلب المحلي.

■ هاشم يعقوبي- ريف دمشق

وتقوم بتصدير الجزء الأكبر من إنتاجها للأسواق العالمية، فلا يكاد يخلو معرض خارجي من منتجات هذه الصناعة لقدرتها الدائمة على فتح أسواق جديدة، لميزة الجودة العالية والسعر المنافس، ويعتبر المنتج الصيني المنافس الكبير والوحيد للمنتج السوري رغم أن الآلات المستخدمة وقطع الغيار وأغلب الخيوط تستورد من الصين نفسها وهذا يدل على وجود ميزة مطلقة لهذه الصناعة وهي الخبرة المتراكمة عند الصناعيين وقدرة العمال على التكيّف مع شروط الإنتاج ومتغيّراته.

تحديات عدة..

وتعرضت هذه الصناعة لتحديات عدة وكبيرة ويعتبر التحديان الأساسيان هما السياسات الاقتصادية الليبرالية للحكومات السابقة والأزمة السورية الشاملة، فمع تبني الحكومة العطرية-الدردرية لما سمي بـ«اقتصاد السوق الاجتماعي» ظهر التحدي الجديد، فتلك السياسات أصابت التجار ومكنتهم من السيطرة على السوق تدريجياً، فازدادت أرباحهم على حساب الصناعيين الذين بدؤوا بتخفيض تكاليف إنتاجهم لتطال بشكل أساسي أجور العاملين ومستوى معيشتهم.

ولم يكتفِ التجار بالتلاعب بحركة السوق والضغط على مجمل هذه الصناعة بل قاموا بإدخال المنتج الصيني للسوق المحلية التي كانت حكراً على المنتج السوري لعقود طويلة، محاولين تحقيق أحد الهدفين إما نجاح تسويق المنتج الصيني وحصد الأرباح الطائلة وإما الضغط على الصناعيين لتخفيض تكاليف إنتاجهم وبالتالي توسيع أرباح التجار.

تنافس مدمر؟!

وهذا ما حصل، حيث استطاع الصناعيون بما يمتلكونه هم وعمالهم من خبرات وإمكانيات هائلة على تخفيض تكاليف الإنتاج ولكن لحدود غير مسبوقة. ولتبدأ مرحلة جديدة من تنافس الصناعيين لزيادة الإنتاج وخفض التكاليف ومنها أجور العمال مرة أخرى وبشكل أكبر.

وأما التحدي الآخر فقد بدأ مع بداية الأزمة السورية الشاملة وامتداد الصراع المسلح إلى ريف دمشق الذي يحوي أغلب معامل الجوارب والخيوط والمستودعات، مما أرغم الصناعيين على نقل منشآتهم إلى أماكن آمنة، فمنهم من انتقل إلى دمشق، والآخرون نقلوها إلى خارج البلاد مثل مصر. وكان للعمال الدور الأكبر في إعادة تدوير الإنتاج، فيما فشل البعض في نقل هذه المعامل التي تعرضت إما للنهب أو الحرق أو التدمير أو مازال أسير المعارك.

المعامل والعمال على المحك

فبعد مرور ثلاث سنوات على اندلاع الأزمة السورية استطاعت هذه الصناعة إعادة الإنتاج الذي وصل إلى الـ 65% من معدل إنتاج ما قبل الأزمة رغم كل الصعوبات التي طالت الاقتصاد السوري وخاصة الحصار الاقتصادي وتقطع طرق النقل واضطراب سعر الصرف وخسارة الأسواق الخارجية بفعل الحصار وارتفاع تكاليف الإنتاج من مواد أولية وأجور نقل وأجور العقارات الجديدة.

ومع زيادة وتيرة الإنتاج تحتاج صناعة الجوارب لأسواق تصريف منتجاتها للاستمرار في عملية الإنتاج، فهذه المعامل مهددة فعلياً بالتوقف الجزئي أو الكلي وبالتالي فإن الآلاف من العمال مهددون أيضاً بخسارة أعمالهم.

المطلوب: دعم وخطوط تصريف

ويرى بعض الصناعيين أن الحل الوحيد لإبعاد هذا التهديد هو الدعم الحكومي من أجل أمرين هما:

أولاً- تخفيض تكاليف الإنتاج عن طريق دعم المحروقات والطاقة الكهربائية وتخفيض الرسوم الجمركية من قطع الغيار والخيوط المستوردة من الصين.

وثانياً- إجراءات حكومية لفتح خطوط تصريف للمنتجات من خلال تبادل سلع مع الدول التي لا تلتزم بالحصار الجائر مثل إيران وروسيا لتمكين الصناعيين من الإستمرار في الإنتاج ريثما يأخذ الحل السياسي مجراه وتنتهي هذه الأزمة. فمن أحد أهم عوامل الصمود الوطني هو البقاء على الإنتاج الصناعي وتحمل الحكومة كامل مسؤولياتها باتجاه قطاع الإنتاج الصناعي الوطني.

الغوطة الشرقية تنتفض ضد «التجويع»

■ مراسل قاسيون- ريف دمشق

هناك مثل شعبي يقول «الضغط يولد الانفجار»، وسكان الغوطة الشرقية الخاضعون لحصار مزدوج منذ أشهر يعانون من نتائجه الصعبة، حيث لا مواد غذائية تدخل ولا مواد زراعية تخرج، المسلحون في الداخل مستودعاتهم ملأى بالمواد الغذائية، وما يلزم لاستمرار الحياة لهم ولخاصتهم، بينما السكان المدنيين بدأ الجوع الحقيقي يفعل فعله فيهم.

استنفذ الأهالي كل الإمكانيات لتأمين حاجاتهم الضرورية، خاصةً الخبز الذي هو غير متوفر وإن توفر لأحد، يكون ثمنه باهظاً لا قدرة لعامة الناس على تأمينه، لهذا الوضع المأساوي الذي سببه المُحاصرون للغوطة الشرقية من الداخل والخارج لم يكن أمام من هو جائع إلاّ أن يتحرك احتجاجاً.

قهر وذل وجوع

الحركة السلمية على الأرض في ظل وجود السلاح قضية لها مخاطرها وتوابعها التي قد تعني الموت في مواجهة تكفيريين وإرهابيين أصبحت مهنتهم الموت، والقتل تحت شعارات أصبحت ممجوجة ولم تعد مقنعة لأحد ممن هم خارج دائرة الحصار فكيف بمن هم داخل دائرته.

لقد تحركت جموع الناس في الغوطة الشرقية في مواجهة التكفيريين، وتجمعوا هاتفين بشعارات تعبر عن مأساتهم الحقيقية، وتعبر أيضاً عن توقهم للخلاص من حالة القهر والذل والجوع الذي أصابهم بسبب السلاح الذي رفع بالاتجاه الغلط، والمفترض أن يكون باتجاه العدو الحقيقي، العدو الذي يحتل الجولان، والذي لا يمكن تحريره دون توجيه كل سلاح السوريين نحو هذا العدو عبر مقاومة شعبية شاملة.

المزاج الشعبي الرافض

إن الحراك القائم في الغوطة والعديد من المناطق الأخرى التي يسيطر عليها المسلحون الأغراب ومن في حكمهم من المسلحين السوريين على امتداد الوطن يعكس المزاج الشعبي الرافض لهكذا وجود لا يمكن أن يعبر عن مصلحة الشعب السوري، ومطالبه، التي خرج من أجلها في حراكه السلمي قبل سرقته، ومحاولة توظيفه لتمرير أجندات دولية وأقليمية، ومن هنا فإن واجب الدولة ملاقاة هذا الحراك، وأن تتعامل معه بعقلية الدولة المسؤولة عن حمايته من خلال دعمه بكل الوسائل والإمكانيات الضرورية لتعزيز صموده في مواجهة القوى التكفيرية التي فرضت نفسها بقوة السلاح الممول من الخارج، رافعةً شعارات عفا عليها الزمن، ولا تليق بشعب يملك حضارة عمرها آلاف السنين.

المطلوب محاصرة «تجّار الأزمات» وتفعيل المبادرات الشعبية

يعتبر حي «المسلخ» في مدينة السويداء من أكثر الأحياء كثافة سكّانية، والنسبة العظمى من قاطنيه هم من أصحاب الدخل المحدود الذين يعانون اليوم مجدداً من التطاول على حقوقهم في مسألة توزيع الغاز.

■ وائل منذر - السويداء

فقد اختار أهل الحي مجموعة من المتطوعين المعروفين بنزاهتهم ويتمتعون بثقة أهالي الحي لتشرف تلك المجموعة على توزيع الغاز بدل اللجنة القديمة التي كثرت الاعتراضات عليها خلال العامين الماضيين.

ممنوع الاكتفاء!

ونتيجة التنظيم الصحيح والعادل للقوائم على مدى شهور تمكّنت هذه اللجنة المختارة شعبياً من تحقيق الاكتفاء لدى أهالي الحي لدرجة أن سيارات محروقات السويداء عادت أكثر من مرة دون أن يبيعوا أي أسطوانة غاز بسبب الاكتفاء المحقق.

يبدو أن هذه الحال لم ترق لتجّار الأزمات والحرامية الجدد وأرادوا تعويض «خسائرهم» بسبب توقف نهبهم، فعمدوا إلى عزل مجموعة المتطوعين واستبدالهم بمجموعة من معتمدي الغاز ليسهل التلاعب بقوائم التوزيع، والحصول على حصة لبيعها في السوق السوداء، وقد كانت نتائج عملية النهب الواضحة هذه حصول نقص شديد في مادة الغاز، ما دفع أهالي الحي لتنظيم عريضة تطالب محافظ السويداء ومجلس المدينة تأمين الحاجات الضرورية للمواطنين ومنع ممارسات تجّار الأزمة وإهانتهم للناس في لقمة عشهم.

وكلاء الفاسدين..

وقد توجّهت «قاسيون» إلى حي «المسلخ»، والتقت الأهالي الذين أكّدوا النقص الشديد في مادة الغاز من خلال إبراز بطاقاتهم المخصصة للغاز، والمدوّنة عليها تواريخ الاستلام العائدة للشهر الثامن أو التاسع من عام 2013، واتفق جميع من التقيناهم أن سبب المشكلة يبدأ من إبعاد مجموعة الشباب المتطوّعين الذين حققوا التوزيع العادل لمادة الغاز، واستبدالهم بمعتمدي الغاز «وكلاء النهب»، وأكدّ لنا كل أهالي الحي قيام أحد أفراد اللجنة الحالية في الحي ببيع أسطوانة الغاز بـ 2500 ل.س «وعلى عينك يا تاجر»، وأيضاً استغرب أهالي حي «المسلخ» وجود أربعة أفراد من عائلة واحدة في لجنة الحي، لتصبح كأنها لجنة عائلية تقدم خدمات مأجورة لأهالي الحي..!

أحد المسنين من أهالي الحي قال لنا: «عادت حليمة لعادتها القديمة، حلّوا اللجنة التي شكلها الأهالي بشكل مباشر، وعيّنوا اللجنة ذاتها التي كنّا اعترضنا عليها قبل عام، واليوم الغاز مفقود في حيّنا ومتوافر لدى أحد أفراد اللجنة بسعر 2500 ليرة في أي وقت».

مطالب محقة

إننا في «قاسيون» نضم صوتنا إلى صوت أهالي حي «المسلخ»، ونقف إلى جانب مطالبهم المحقّة حتماً، وندعم جهودهم في التوجه بعريضة إلى محافظ السويداء ومجلس المدينة لإيقاف البلطجة والتمادي من لجنة التوزيع الحالية، وضرورة اعتماد اللجنة التي يشكلّها أهل الحي كي تكون مسؤولة أمامهم وليس أمام المسؤولين ونفوذهم.

ونؤكد مجدداً أن حل الأزمة يبدأ بإشراك المواطنين في الدفاع عن مصالحهم عبر اتخاذ القرار وتنفيذه والرقابة عليه، إذ لا يمكن محاصرة الحرامية وتجّار الأزمات إلاّ بنقل مركز السلطة في الشؤون التي تمس لقمة الناس إلى الناس أنفسهم أصحاب المصلحة الحقيقية والمدافعين الوحيدين عن تلك المصلحة.

ونطالب الجهات المعنية بإرسال «500» أسطوانة غاز كل أسبوعين لسد النقص الشديد المتراكم في حي «المسلخ»، على أن توزّع مباشرة للأهالي من لجنة المتطوعين تحت إشراف لجنة محروقات السويداء والأهالي.

برسم التعليم العالي: سماسرة وممارسات «بلطجية» في جامعة حلب

لطالما كان لجامعة حلب مركزها بين الجامعات السورية من حيث كوادرها العلمية ومعدلاتها السنوية وعدد الطلبة الملتحقين فيها، إلا أنها كغيرها من الجامعات تعاني مؤخراً الكثير من المشاكل والمعوقات خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تمر فيها البلاد، ولكن ما ليس مبرراً أن تمارس بحق الطلاب بعض الممارسات والتجاوزات المهينة غير المبررة إدارياً وقانونياً وأخلاقياً.

■ مراسل قاسيون- حلب

وردت لـ«قاسيون» مؤخراً عدة شكاوى من طلاب جامعة حلب تناولت واقع الدراسة والتدريس ومعاملة بعض الدكاترة وتواطؤهم مع مكتبات تصوير المحاضرات والملخصات والإجراءات التعسفية والتجاوزات المرتكبة بحقهم. وتضمن جملة من الوقائع التي تجري في الجامعة:

النجاح والإجراءات التعسفية

«هديل» طالبة في كلية الآداب تقول في شكواها: «يفرض على كل دكتور نسب معينة في النجاح لا يمكن الخروج عنها، ما يعرضنا للرسوب لوقوعنا تحت رحمتها، وهو أمر اعترف به أحد الدكاترة على الملأ، إضافة إلى تحول بعض مواد السنوات الأخيرة لكابوس يوقف أنفاسنا لأنها خاضعة لمزاجية الدكتور المدرس لها، تصل إلى حد وضع ورقة امتحانية مكونة من سؤالين فقط ليحبط أي أمل في الخلاص من هذه المواد».

وتابعت الطالبة حديثها «لا ينتهي الوضع عند هذا الحد حيث يتعامل بعض الدكاترة مع المكتبات على طبع مقررات لموادهم تصل لمبلغ 300 ل.س لقاء نسبة من الأرباح، دون نسيان المحاضرات التي ارتفعت أسعارها بسبب غلاء الورق والحبر، ما أثقل كاهل الطلبة الذين يعيشون الأزمة بكافة أشكالها، وتزيد عليها مسألة التحصيل العلمي الذي بات للكثيرين هماً يحتاج لكثير من النظر قبل التورط فيه».

ممارسات غير مبررة

في حين تحدث «محمد»، الطالب في كلية الحقوق، عن الممارسات والتجاوزات التي يعانونها في كلية الحقوق قائلاً: «في أول أيام الامتحان بتاريخ 2014\1\14 انطلق طلاب السنة الأولى في كلية الحقوق لتقديم امتحاناتهم، موزعين على قاعاتهم إيذاناً ببدئه، وما إن تم توزيع الأسئلة على الطلبة حتى دخل عميد كلية الحقوق، وتوجه إلى أحد الطلاب متهماً إياه بمحاولة الغش، وقام بسحب بطاقته الجامعية وأيضاً لزميلين له مطلقاً أعيرة لسانه قائلاً: «أنتو...»!!؟. وخرج غاضباً دون أن يصغي لمحاولة الطلبة في دفع التهمة عنا. تفاقم الوضع بتحوله لقاعة أخرى صاباً جام غضبه، وراكلاً المقاعد والكراسي، مكرراً سيل الشتائم والسباب واصفاً إياهم «بالحيو...»، وسط ذهول المراقبين والطلاب عن سبب هذه الهستيريا غير المبررة».

الأمر لم يتوقف عند هذا الحد حيث روى أحد الطلبة قيام عميد الكلية بسحب أحد الطلبة من قاعة الامتحان إلى مكتبه بتهمة إخفاء جهاز خليوي في ملابسه، وأجبره على خلعها وإبقائه على الملابس الداخلية فقط!! ، دون أن تظهر أداة الجريمة، ما أصاب الطالب بحالة من الصدمة لما شعر به من إهانة لا تصدق. هو موقف لم يردع العميد عن التمادي وتصعيد المواقف، حيث قام في اليوم التالي بتوجيه التهديد والوعيد لأي طالب يقوم بأي محاولة غش قائلاً «اسألوا عني طلاب غيركن كيف شلحتن تيابهن»!!.

وما تقدم أعلاه من ممارسات وتجاوزات وإجراءات مرتكبة في جامعة حلب برسم وزير التعليم العالي: فمن المعروف أن هناك أساليب «عقابية» تردع محاولات الغش إن وجدت دون ممارسة هذه السلوكيات التي لا تليق بالوسط الجامعي كادراً تدريسياً وطلبة.

لا يموت حق

المحامي سالم كلاس

عقد الإيفاد

من العقود الإدارية المتعارف عليها «عقود الخدمات»، وأهم مثال عليها هو عقود التعهد بالانتظام في الدراسة وخدمة الدولة: حيث كثر هذا النوع من العقود في الآونة الأخيرة إذ لجأت الجهات الإدارية إلى إبرام عقود مع طلاب من أجل إيفادهم للخارج أو الداخل وذلك للحصول على المؤهلات العلمية ليعودوا بعد ذلك إلى خدمة تلك الجهة فترة زمنية محددة بنص العقد، كما وتقوم الجهة الإدارية بالحصول على تعهد من الدارسين في معاهدها أو جامعاتها بالانتظام في الدراسة وخدمة الجهات الإدارية فترة زمنية معينة بعد انتهاء الدراسة ويترتب على هذه التصرفات القانونية حقوق والتزامات.

ولعل أهمها التزام الموفد برد جميع النفقات المصروفة عليه من قبل الجهة الإدارية أثناء الدراسة ذلك في حال الإخلال بموجبات رابطة الإيفاد.

فالمحكمة الإدارية العليا بمصر مستقرة على أن التعهد الذي يقدمه الطالب أو وليه هو عقد إداري«!!!»

وقد استقر الاجتهاد القضائي الإداري في سورية على أن التعهد الذي يكتبه الموفد في بعثة حكومية ويتعهد بموجبه بالعمل في الحكومة عقب عودته ولمدة معينة أو برد ما أنفقته الحكومة عليه إذا امتنع عن الخدمة في الحكومة أو استقال أو فصل لأسباب تأديبية إنما هو من قبيل العقود الإدارية.

وعلى ذلك سار القضاء الإداري في سورية حيث قررت المحكمة الإدارية العليا أن عقد الإيفاد يعتبر من العقود الإدارية التي يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري للنظر في المنازعات المتعلقة بها.

وقد علل الاجتهاد مسلكه في تكييف الإيفاد على أنه من قبيل العقود الإدارية وجود رابطة بين عقد الإيفاد والمرفق العام وإن هذه الالتزامات والحقوق المتبادلة بين الطرفين تعتبر شروطاً غير مألوفة، وذلك إضافة إلى أن العقد قد أبرم من جانب أحد أشخاص القانون العام. كما بين الاجتهاد إن علاقة الموفد بالإدارة ليست علاقة عقد إداري فحسب بل هي علاقة عقد خدمات، إذ قررت محكمة القضاء الإداري المصرية هذا العقد «أي عقد الإيفاد» إنما هو عقد تقديم خدمات لمرفق من المرافق العامة وهو مرفق التعليم وعلى نهجه سار القضاء السوري!!!!

ولكن أما كان الأفضل والأكثر ملاءمة للمصالح الشخصية والعامة أن يعتبر المشرع السوري أن الإيفاد ليس عقداً إدارياً وإنما قرار إداري يتوقف على رضا المخاطب كما هي الحال في القضاء والفقه الفرنسي.

المستحقات الكبرى..

هل مرفأ طرطوس جاهز..!

■ خاص قاسيون

تشتد المستحقات الاقتصادية الكبرى اليوم، وتقف قريبة من الاقتصاد السوري مهام إعادة الإعمار والبناء وعودة النشاط الاقتصادي، بينما يزداد الوهن الاقتصادي وضوحاً في مواجهتها، وتحديداً في المرافق العامة عالية الأهمية، التي استمرت بتزويد الدولة بالموارد ولكنها أيضاً استمرت -بل وازداد- توريدها للفساد بالموارد أيضاً، كما هي سمة الاقتصاد السوري، سابقاً وخلال الأزمة..

مرفأ طرطوس الذي تشير الدراسات أنه من حيث الحجم والموقع مرشح لأن يتحول إلى أهم المرافئ في القسم الشرقي من البحر المتوسط، استطاع أن يستمر بالعمل وبمد الدولة بإيرادات وصلت إلى 3,22 مليار ل.س في عام 2013، ولكن بعض المختصين يتنبؤون بأن المرفأ الذي يمتلك الكثير من الكوادر والإمكانيات والخبرات الفريدة، إذا ما استمر العمل فيه بالشكل الحالي الذي يسود فيه الهدر فإنه لن يكون قادراً على مواجهة المستحقات القادمة.. ونحن من موقع الدفاع عن هذا المرفق الهام أولاً وإعطاء كوادره وإمكانياته حقها ثانياً، فإننا نعيد تسليط الضوء على واحدة من الملفات التي فتحناها سابقاً في العدد «620» بمادة بعنوان «مرفأ طرطوس.. فساد تحت يافطة المصلحة العامة»، في مناقشة قضية نرى أن فيها هدراً للمال العام، لم تتوضح بشكل جيد، وهذه المسألة هي مثال فقط على الآليات التي يتم من خلالها تفريغ هذه المؤسسة العامة الهامة من جدواها الاقتصادية تمهيداً لإعادة السير نحو الخصخصة.. وتحديداً عندما نعلم بأن هذا الاتجاه المجرب وفي المرفأ تحديداً مؤدياً لأسوأ النتائج يعود للطرح بالشكل ذاته، فالشركة الفلبينية التي استثمرت محطة الحاويات في أهم أرصفة المرفأ تعود اليوم ليناقش استثمارها للمحطة في رئاسة مجلس الوزراء، بعد أن أوقفت عملها لفترة طويلة وخالفت شروط العقد، وامتنعت عن دفع المبالغ المستحقة، وخرجت من سورية بلا أي تسوية..

دفاعاً عن الإصلاح الحقيقي.. في وجه الوهمي

من جديد، نفتح ملف رافعتي «ليبهر» في مرفأ طرطوس ليس من زاوية ما نمتلك من معلومات فقط، وإنما من زاوية الرؤية التي تمتلكها إدارة المرفأ عن تلك المعلومات، فبعد حديث إدارة المرفأ عن إرسال محرك إحدى روافع «ليبهر» 40 طن للإصلاح الخارجي لعدم توفر القطع التبديلية في ردها على مقالنا المنشور سابقاً، توعدنا بالانتظار والمتابعة، وسعينا للقاء الإدارة أكثر من مرة، وكان لنا ذلك بعد حين، لنسأل عن حقيقة تلك الإصلاحات، وعن أسباب اللجوء إلى الإصلاحات الخارجية، فهل المرفأ بمهندسيه وورشات الإصلاح لديه عاجزون عن إصلاح تلك الروافع فعلاً؟! أم أن القضية تتعدى نقص الخبرات الفنية في المرفأ؟!

عمل وعمال حقيقيون..تؤكد نقطتنا

الجولة التي قمنا بها أكدت لنا أن عمليات الإصلاح الداخلي في المرفأ هي كبيرة وضرورية، سواء من حيث الإمكانيات والكوادر البشرية، أو من حيث كثافة عدد الآليات بالقياس بالفنيين وتدهور وضعها الفني، فورش الصيانة التي تمتلك حوالي 250 عاملاً من مهندسيين وفنيين «من ضمنهم عاملات لا يقمن بالعمل الميداني» يعملون على 400 آلية، تدخل إلى الصيانة بشكل دوري، فالرافعات مثلاً تتوزع بين 60% في العمل و40% في الصيانة.. ويبلغ النقص في العمال حوالي 100 عامل بحسب الإدارة وهو ناجم عن منع التعيين لفترة طويلة..

يتضح النقص من كثافة العمل الذي تقوم به الورش والعاملين فيها في الإصلاح الداخلي، والذين يؤكدون بان خبراتهم وتجربتهم تفوق أي ورشة إصلاح خارجية، وهم يحيلون كثافة الإصلاح الخارجي إلى كثرة الآليات والأعطال .. وكل هذا الكم من الإصلاح المطلوب سيضع المرفأ أمام مشكلة كبيرة في حال زيادة كثافة العمل القليلة الآن، ويفترض أن يضع القائمين عليه أمام سؤال جدي حول الجدوى الاقتصادية لعمليات الإصلاح الخارجي، بالمقارنة مع إمكانيات الإصلاح الداخلي، حيث يشير العاملون في الورش كمثال على ذلك بان عملية فك رافعات وصيانة القطع وإعادة تركيبها تتطلب في الورش الخارجية مبلغاً لا يقل عن 5–6 ملايين ل.س، بينما تتم هذه العملية في ورش المرفأ الداخلية وبخبرات عماله وجهدهم خلال يومين عمل «16 ساعة» ولا يترتب عليها لهؤلاء العمال أي إضافي أو مكافأة، وتدخل ضمن سياق عملهم العادي..فتؤكد جميع المصادر توفر العنصر البشري وعنصر الخبرة اللازم لعمليات الإصلاح الداخلي، ولكن تختلف المصادر حول توفر كافة المعدات اللازمة، كأدوات قياس وفحص المحركات، التي ومن حديثنا مع الإدارة الفنية وبعض المهندسين والفنيين العاملين في الصيانة أشاروا إلى عدم توفرها، بينما لم يجزم بعضهم الآخر، أما معلومات من مصادرنا فتقول بأن المعدات متوفرة ولكنها مركونة على الرف ؟!!.

أين الإصلاح الوهمي

لم نقصد بمقولة الإصلاح الوهمي أن هؤلاء العاملين لا يقومون بالصيانة، بل يتضح من الجولة كم العمل المتميز الذي يقومون به، لكن المسألة تتعلق بحجم الضرر الملحق بالآليات، وبالتالي مستوى الحاجة إلى توسيع عمليات الإصلاح الداخلي وتزويدها بكوادر إضافية من جهة، وبمعدات وورش للقياس والفحص إن لم تكن متوفرة من جهة أخرى، فطلبات الإصلاح الخارجي يومية تقريباً وبفواتير أقلها يصل مبلغ 600 ألف ل.س، وأقصاها مليون ل.س بلا تكاليف شراء قطع جديدة إن احتاج الأمر، لذلك فإن توفير المعدات يزيد الاستفادة من الكوادر الموجودة، ويزيد الجدوى الاقتصادية من عمليات إصلاح الآليات المستهلكة بشكل كبير، حيث يشير الفنيون إلى أن الرافعات الثقيلة كانت 24 ساعة قبل الأزمة، وبعضها عمل محركه لمدة تزيد عن 25 ألف ساعة، وفي مرافئ أخرى تنسق الرافعات من هذا النوع.. لذلك فإن الظروف الطارئة التي تدفع المرفأ إلى الاستفادة من هذه الآليات لهذا الحد الأقصى «وهو أمر إيجابي» يجب أن تدفعه للتفكير بتوفير في عمليات الإصلاح عن طريق توسيع الداخلي عوضاً عن الخارجي المكلف، والذي تشير تقارير رفعت للمرفأ بأن بعضاً منه وهمي، ولا تقوم به الورش الخارجية التي يتعاقد معها المرفأ بشكل دقيق، مما يثير التساؤل عن الغاية منه، والبحث عن المستفيدين من فواتيره الكبيرة واليومية من جهة، ويثير التساؤل حول ردة الفعل على التقرير المرفوع إلى الإدارة العامة للمرفأ حول وضع الآليات وحول الإصلاح الخارجي الوهمي لبعضها، حيث تجاهلت الإدارة التقرير، وأغلقت مكتب الإشراف بعده..

ملخص.. نقاط محط التساؤل

- لماذا لم تنظم فواتير بعملية الإصلاح والقطع الجديدة، وإذا ما نظمت فإن نشرها من إدارة المرفأ يسد بعض الثغرات.
- كيف تمت عملية استلام المحرك المجدد «بحسب الإدارة» دون فاتورة وما الضامن بان المحرك قد أصلح بالطريقة المناسبة التي تضمن دفع مبالغ تصل إلى 5-6 مليون ل.س بين تكلفة الإصلاح «أقل من مليون» وبين سعر القطع..
- كيف استطاعت هذه الورشة الخاصة الصغيرة أن تقوم بعمليات شراء القطع الجديدة، طالما أن العائق أمام المرفأ كان بكون المحرك يملك رقماً متسلسلاً يوضح أنه مباع لمرفأ طرطوس ويمنع الشركة من توريد قطع له بفعل العقوبات، وهذا لا يختلف بين القطاع الخاص أو المرفأ مباشرة..
- بفرض أن «للقطاع الخاص طرقه» في الحصول على القطع..كما بررت الإدارة، فلماذا لم يتم طلب عروض بالأسعار لعدة جهات من القطاع الخاص كما ينص قانون تأمين مستلزمات القطاع العام، لتقوم بعمليات الشراء لمصلحة المرفأ بطرقها، وحصرت عملية الشراء بورشة وحيدة..!!
- طريقة الكفالة بالأشهر تشير إلى عدم ضمان الجودة، وتحديداً أن المحرك إذا ما كان مجدداً فإن كفالته كما تجري العادة هي لنقل 15 ألف ساعة عمل لا أكثر، بينما مدة ستة أشهر لا تتجاوز 4320 ساعة عمل إذا ما شغل بالطاقة القصوى 24 ساعة طيلة الأيام، وهذا لن يتم..!!
- يبقى المحرك الثاني لدى الورشة حتى اليوم، وعملية وصوله وتركيبه قد تقطع احتمال كون الورشة بدلت القطع بين المحركين، وهي العملية التي أشارت مصادرنا الخاصة أنها ممكنة، وأن كتاباً يوضح إمكانية إصلاح أحد المحركين على حساب الآخر، قد رفع سابقاً لإدارة المرفأ والإدارات المعنية بالموضوع، وتم تجاهله..

الروافع وإصلاحها الخارجي.. نقاط جديدة

العودة إلى ملف رافعتي «ليبهر» نمساوية المنشأ، ومحركاتها المعطلة والمصلحة في ورشة خارجية، هدفها التركيز على مثال على وهمية بعض عمليات الإصلاح الخارجي.. فمحاولتنا لتقصي المعلومات بالتعاون مع الإدارة الفنية التي ساعدتنا بهذا المجال، كشفت لنا نقاطاً جديدة لا بد من طرحها، وهو ما يرد في الملف التالي..

الروافع والعقوبات خاص أم عام لا فرق

تعتبر الإدارة الفنية في المرفأ أن السبب الرئيسي لعملية الإصلاح الخارجي لمحركي رافعتي «ليبهر» حمولة 40 طن، كان عدم القدرة على تأمين القطع، يحتاج أحد المحركين إلى قطع ناقصة منه وعمرة كاملة، والآخر كذلك يحتاج عمرة كاملة، وبالتالي القطع غير المتوفرة في المرفأ، وقد حاولت الإدارة الفنية وإدارة المرفأ العامة البحث عن محرك جديد وكانت التكلفة بحسب المدير الفني حوالي 89 ألف يورو، أما شراء قطع للمحركات فلم يتمكن المرفأ من تأمينه بسبب كون محرك الرافعة عمليات شراء وبيع قطعه محصورة بالشركة وليس كأنواع أخرى «محركات تصلح لعدة أنواع من الرافعات»، لذلك فإن أي عملية شراء قطع جديدة للمحرك تتطلب إرسال الرقم المتسلسل للرافعة التي يتبين لدى الشركة النمساوية الموردة أن القطعة مباعة لصالح منشأة عامة وهي المرفأ فتمتنع كلياً عن التوريد نظراً للعقوبات، وهذا نتيجة طبيعية للتوجه غرباً في تجهيزات أهم المرافق العامة الذي ضاعف من تأثيرات الأزمة، بينما هذا السبب مخالف لما ذكروه في طلب الإصلاح الخارجي المنظم للمحركين معاً حيث ذكر في طلب الإصلاح أن العذر هو عدم إمكانية الشركة إصلاح المحركين وليس لعدم توفر القطع التبديلية.. بينما الورشة الخارجية التي تم التعاون معها استطاعت تأمين القطع الجديدة وقامت بعملية التركيب..!! وهذا يفتح تساؤلاً كيف استطاعت ورشة صغيرة في اللاذقية تأمين القطع الجديدة إن فعلت، طالما أن مسألة تأمين القطع تتطلب الشركة الموردة حصراً وتتطلب الرقم المتسلسل للرافعة الذي يبين كونها مباعة للمرفأ ولا يغير من طبيعة الأمر شيئاً. إجابة المعنيين في المرفأ بهذا السياق عامة كانت: «للقطاع الخاص طرقه..!!»، وتشير مصادرنا بان الموضوع أصعب من ذلك لأن المحرك أو قطعه غير متوفرة لأن الشركة الصانعة أوقفت تصنيع هذا النوع من المحركات، بينما ترد إدارة المرفأ على هذه النقطة بأن روافع أميركية الصنع من الثمانينيات تتوفر لها قطع تبديل..

لماذا لم تركب القطع الجديدة داخلياً؟

وفي نقطة ثانية وبفرض أن القطاع الخاص أو الورشة الخارجية استطاعت تأمين القطع فلم لم تتم عمليات التركيب والإصلاح داخل المرفأ بعد تأمين القطع؟ مع العلم أن المهندسين والفنيين في الورشة المختصة بالرافعات الثقيلة أكدوا أن تأمين القطع كان العقبة الوحيدة في عملية الصيانة وأن ورش المرفأ وعماله قادرون على إصلاح المحرك المعطل إذا ما تأمنت القطع..

وكانت دراسة قدمت للإدارة العامة للمرفأ أكدت إمكانية إصلاح أحد المحركين على حساب الآخر داخل المرفأ، وتم تجاهلها..

إصلاح بلا فواتير..!!

تقاطعت المعلومات من مديرية الشؤون الفنية ومن المهندسين الذين يتابعون العمل مع الورشة الخارجية، بأن الورشة لم تقدم فواتير حتى اليوم، مع العلم بأنها بحسب المصادر ذاتها قد قامت بشراء القطع الجديدة وقامت بعمليات تركيبها على أحد المحركين وتجهيزه للعمل، وهو يعمل اليوم وقد شغل أحد الرافعتين، وتعمل الورشة إلى اليوم على المحرك الثاني.. وترى الإدارة بأن هذا الأمر إيجابي وهو آت من تفاعل الورشة مع المصلحة العامة..!! قد يكون الأمر كذلك، ولكن يبقى التساؤل كيف تتم عملية استلام المحرك وتركيبه على عجل بلا فاتورة، ما الضامن بالقيام بتركيب القطع الجديدة ونوعها ومطابقتها للمحرك..!

العجلة والكفالة الأقل..

ينطلق العاملون في الورشات من ضرورة إعادة تشغيل الرافعة وإيقاف الهدر المترتب عن توقفها، وهذا دقيق تماماً لكن عليه أن يكون مكفولاً ومضموناً بالمدة الزمنية التي ستشغل الرافعة على أساسها، أي عدد ساعات العمل، بينما الضمانة أتت بمدة زمنية ستة أشهر وليس كما تكفل المحركات بعدد ساعات العمل، حيث أن المحرك المجدد كما الجديد يفترض أن يعمل حوالي 30 ألف ساعة ومنطقياً يجب أن تكون الكفالة أقله نصف هذه الفترة الافتراضية لعمل أي محرك صناعي بهذا الحجم، ومدة ستة أشهر إذا ما شغلت بالطاقة القصوى فإنها لا تتجاوز 4320 ساعة عمل..!! هذا ما يفتح التساؤل حول دقة عملية الإصلاح وهل هي فعلاً مزودة بقطع جديدة؟ رد الإدارة كان بأن الكفالات تأتي بهذا الشكل بناء على قانون الشراء في المؤسسات العامة، ووفق عقود المرفأ..!!

ولكن بناء على قوانين الشراء، فإن عمليات الاستلام يفترض أن تتم على الفاتورة وهذا لم يتم، بل ركب المحرك وبدأت الرافعة بالعمل بحسب العاملين عليها، وغياب الفاتورة لا يسمح بالتأكد من تفاصيل عمليات الصيانة، ولم تأت فاتورة بالقطع الجديدة المشتراة للتحقق من عملية شرائها بعد.. بكل الأحوال فإن تصليح المحركين مع بعضهما يتطلب حتماً قطع جديدة، بالتالي فإنه بانتظار المحرك الثاني وإصلاحه وتركيبه تتضح الصورة تماماً..

لأن المعلومات الفنية التي وصلتنا من مصادرنا تؤكد أن عملية شراء قطع جديدة هي عملية صعبة ومعقدة بسبب العقوبات وبسبب نوع الرافعة والمحرك، وأن مقترحات من المرفأ قدمت لإصلاح أحد المحركين باستخدام قطع من المحرك الآخر، بلا إصلاح خارجي أو شراء لقطع جديدة، ولكن لم تتم هذه العملية، بينما يشير عدم وجود فواتير حتى الآن بعملية الإصلاح الخارجي، بالإضافة إلى طريقة الكفالة إلى شرعية التساؤل عن طريقة الإصلاح وجدوى الإصلاح الخارجي..

قطع جديدة.. أين عروض الأسعار!

نقطة أخيرة تتعلق بطبيعة الإصلاح هنا، فلإدارة المرفأ الصلاحية بأن تقوم بعمليات تعاقد مباشر مع ورش خارجية للإصلاح طالما أن تكلفة عملية الإصلاح الخارجي لا تتعدى مليون ل.س وهو ما تم، ولكن في حالة شراء القطع عن طريق الورشة فإن عملية الشراء تفوق مليون ل.س بالتأكيد، وبالتالي من المفروض أن تقوم الإدارة بتقديم طلب عروض للمفاضلة فيما بينها وتأمين شراء القطع من القطاع الخاص طالما أن للقطاع الخاص طرقه في تأمين قطع لرافعة تابعة لمرفأ سوري حكومي معاقب!!..

الهدر والتخسير.. طريق الخصخصة

أجمع العاملون من مهندسين وفنيين في ورش المرفأ أن النقطة الأهم وبغض النظر عن الطريقة هي أن يتم إصلاح الرافعة ومحركها، وإعادتها للعمل لإيقاف الهدر الناتج عن توقفها، وهذا ما نتفق عليه معهم تماماً، ولكننا لا نستطيع التغافل عن الطريقة وتحديداً إذا ما كانت بعض الإشارات تدل أن عمليات شراء قطع جديدة لم تتم، بينما سيدفع عليها مبالغ كبيرة، يفترض التساؤل كيف ستوزع، بالإضافة بأن المحرك المصلح قد لا يعمل بالشكل المطلوب، وتحديداً مع كفالة زمنية قليلة..

إن كثرة الهدر في عمليات الإصلاح، قد يأخذ أبعاداً لاحقة أكثر من ذلك، فعدا عن قيمة الهدر، فإنه قد تحمل مسؤوليته لاحقاً على عاتق ورش المرفأ، بادعاء أن عمليات الإصلاح بجدوى اقتصادية ضعيفة، ليصار لاحقاً إلى إيجاد مسوغات لخصخصة عملية صيانة آليات المرفأ بالكامل.. وهي الطريقة التي يتبعها الفساد في التمهيد للخصخصة في كل نشاط اقتصادي عام.. لذلك فإن التركيز على قضية الرافعات الهدف منه ليس فقط هذه الحالة، وإنما حماية الإصلاحات الداخلية وحماية المرفأ كمنشأة عامة متكاملة، وتوسيع نشاطها نتيجة الحاجة الكبيرة إليها.. فآليات المرفأ مهددة إذا لم تتم عمليات الإصلاح بأقصى جدوى ممكنة وبأقل التكاليف.. وتحديداً أن رافعات من هذا النوع كانت تعمل قبل الأزمة ثلاث ورديات متتالية أي 24 ساعة عمل، وتجاوزت 25 ألف ساعة عمل بحسب الفنيين، وهي كغيرها مستهلكة إلى حد بعيد لذلك يفترض التفكير بالجدوى الاقتصادية للإصلاح الذي تحققها عملية الإصلاح الداخلي، ويقلل منها الإصلاح الخارجي إذا ما كان نظامياً، فكيف إذا ما كان يحتوي على ثغرات ومحط تساؤل..

قرارات تقييد الأسعار لم تُؤتِ أُكلها..

لا يكاد يمر يوم إلا ونرى فيه خبراً أو تصريحاً لمسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك يبشر فيه السوريين بدخول سلعٍ ومواد جديدة يتم تقييد أسعارها، أو معلومات تتحدث عن انخفاض الأسعار بموجب هذه القرارات الحكومية بنسب تصل إلى 30%، لتسوّق تلك الأخبار على أنها «انجازات» تحسب لوزارة التجارة الداخلية خصوصاً وللحكومة عموماً، ونحن لسنا ضد انخفاض الأسعار بكل تأكيد، ولا نحمّل الوزارة مسؤولية عدم نجاحها في تخفيض الأسعار، ونعرف أن فعاليتها مرتبطة بالأداء الحكومي بمجمله، بل نبدي التساؤل حول مبررات تسليط الضوء على انخفاض الأسعار، وتضخيم نسبته، وأخذه معياراً لأداء حكومي ناجح، ألا يدعو ذلك للاستغراب؟! ألا يمكن أن يوضع ذلك في خانة التلميع المقصود من قبل البعض؟!

■ حسان منجه

إن انخفاض الأسعار بهذه النسب الهزيلة، والتي نعترف بحصولها دون أدنى شك، أتى في سياق عام من تراجع الدولار إلى 150 ل.س، بعد أن كان قد وصل إلى 300 ل.س، حيث وصل الدولار إلى 95 ل.س في أوائل شهر كانون الثاني من عام 2013 بعد عدة ارتفاعات متواصلة، ليرتفع بشكل تدريجي، إلى 120 ل.س في آذار 2013، وإلى 145 ليرة في شهر نيسان، وقفز سعر صرف الدولار في السوق السوداء إلى 205 ليرات في شهر حزيران، ليصل إلى سعر قياسي في شهر تموز 2013، بتجاوزه حاجز 300 ليرة للدولار الواحد، فهل هذه مسؤولية الحكومة في حينها؟! وهل هي مسؤولية شخص بعينه، أم أنها مسؤولية المصرف المركزي بالدرجة الأولى وهو المعني عبر اجراءاته بالحفاظ على استقرار اسعار صرف الدولار أمام الليرة السورية!! كما أنها مسؤولية الجهات المعنية بملاحقة المتلاعبين بالدولار في السوق السوداء!!..

هل لأحد أن يخبرنا عن مغزى الإجراءات الإدارية والأمنية الصارمة لضبط شركات الصرافة المخالفة التي تتلاعب وتتاجر بالدولار والقطع الأجنبي بشكل غير مشروع بعد إعفاء النائب الاقتصادي

«الانجاز اليتيم»

كان ارتفاع أسعار صرف الدولار في السوق السوداء المبرر الأكبر لجميع الفعاليات الاقتصادية في رفع أسعارها، وحجتهم الدائمة كانت ارتفاع الدولار، ولهذا فإن انخفاض الأسعار بهذه النسبة الهزيلة قياساً بحجم الارتفاع الإجمالي في أسعار المواد والسلع في السوق الداخلية، والمقدرة بنحو 300% بحسب عدة تقارير رسمية، لم يكن بفضل قرارات التقييد التي يُحيل إليها هؤلاء انخفاض الأسعار، بل إن انخفاض الدولار بحد ذاته، وفق القاعدة القائمة على ربط دولار السوق السوداء بالأسعار في السوق الداخلية، كان الكفيل بتخفيض الأسعار، ليس بهذه النسبة فقط، بل بأضعافها، فإجراءات وزارة التجارة الداخلية التي تتلطى خلفها الحكومة للحديث عن انتصاراتها اليتيمة «تخفيض الأسعار بنسبة تصل إلى 30%»، ما هي إلا مسار طبيعي لانخفاض الأسعار بفعل تراجع سعر الدولار ليس إلا..

تجاهل حقائق دامغة

من هاجم وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في السابق، واعتبر أنها المسؤولة عن ارتفاع الأسعار، تجاهل عن قصد الارتفاع الجنوني للدولار، ودوره المركزي في رفع الأسعار حينها، وتجاهل جملة من القرارات الحكومة، والتي تتحمل الحكومة مجتمعة مسؤوليتها دون استثناء، والتي اتخذت في سياق رفع اسعار المشتقات النفطية «مازوت، غاز، بنزين، فيول» والأدوية، والتي جرى تمريرها في الفترة ذاتها، ودورها المحوري في تفاقم التردي الموجود أساساً في مستويات المعيشة، وأثرها على ارتفاع الأسعار في السوق، لأنها جزء من عملية الارتفاع في المحصلة النهائية، والتجاهل الأعمى لكون الحكومة هي المعنية عبر تكامل عمل وزارتها، بتحقيق الاستقرار في الأسعار، وليس وزارة بحد ذاتها، فماذا ستفعل وزارة التجارة الداخلية إذا ما أقرت وزارة الاقتصاد تصدير الخضار أو الفواكه على سبيل المثال في ظل انخفاض الإنتاج من هذه المواد؟! ألن ترتفع الأسعار في هذه الحالة؟! فماذا ستنفع إجراءات وزارة التجارة مهما كانت أمام نقص المعروض من هذه المواد جراء تصديرها إلى الخارج؟! ألم يكن ارتفاع أسعار لحوم العواس وسواه نتيجة طبيعية لقرار السماح بتصدير تلك المواد؟! فالفاعلية كانت مفقودة لانعدام الانسجام الحكومي في السابق على ما يبدو، هذا إذا ما افترضنا حسن النية..

تساؤلات...

أسئلة عديدة تطرح في سياق الوقوف على ظاهرة ارتفاع سعر الصرف، وتأثيرها على ارتفاع الاسعار، وأهمها السؤال عن سبب تأخر الإجراءات الإدارية والأمنية التي اتخذت بحق بعض شركات الصرافة التي تلاعبت وتاجرت بالدولار والتي ساهمت في استقرار الوضع نسبياً، ولماذ تم التغاضي عن نشاط تلك الشركات في البداية وعلى مدى ما يقارب عام كامل، والتي كان نشاطها علنياً وواضحاً.

زائد ناقص

القمح.. للنصف

أشار رئيس اتحاد غرف الزراعة إلى أن إنتاج القمح بلغ 2,5 مليون طن تقريباً، وصل أقل من نصفه إلى مؤسسة الحبوب في العام الماضي أي حوالي مليون طن، وهذا تراجع 50% عن أعلى معدل وصله إنتاج القمح في العقد الأخير وهو حوالي 5 ملايين طن. يتفق هذا مع ما صرح به رئيس مجلس الوزراء بان الإنتاج المحلي حالياً يبلغ 3000 طن طحين في اليوم، من إجمالي الحاجة الكلية من الطحين يومياً والتي تبلغ 6100 طن، والباقي يستورد بفاتورة ضخمة وسعر 580 يورو للطن..

العبرة بالنتائج

أكد معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعيب أنه تم الاتفاق على تشميل الألبسة بكافة أنواعها ومسمياتها «الرجالية – النسائية – الأحذية» بإخضاعها إلى نسب الأرباح كالتالي: 20% للمستورد والمنتج، و25% لبائع الجملة والمفرق؛ بحيث يلتزم المنتج أو المستورد أو الحرفي بإصدار فاتورة تجارية أصولية يحدد عليها صفة البيع إلى بائع الجملة ونصف الجملة والمفرق ووفق نسب الأرباح المحددة..

في طور الدراسة!

أكد وزير العمل الدكتور حسن حجازي أن أبرز أولويات الوزارة في الربع الأول من عام 2014 هو إعداد دراسة لقوة العمل في سورية إضافة إلى دراسة تحليلية لهذه القوة من عام 1970 وحتى عام 2011 بالتوازي مع إعداد دراسة يبنى عليها خطة مستقبلية لقوة العمل في سورية حتى عام 2021.

إيرادات أقل من مليار

أوضح مدير عام "المؤسسة العامة للمناطق الحرة" محمد كتكوت، أن إيرادات المؤسسة بلغت نحو 796 مليون ليرة سورية خلال الربع الأخير من العام الماضي 2013، فيما وصلت قيمة التبادل التجاري إلى 29 مليار ليرة في لفترة نفسها.

البحث عن رابط

انضمت شركة الشرق العامة لصناعة الألبسة الداخلية إلى مجموعة معامل القطاع العام التي تعاني من مشكلتين رئيسيتين التسويق ونقص العمالة، وذلك في تقرير لها نشرته عن عام 2013، يشار إلى أن أغلب السوريين يبحثون عن عمل أولاً وعن ملابس داخلية قطنية وبسعر منخفض ثانياً.. لعل الجهات المعنية تربط بين الطرفين.

عرفات لـ«روسيا اليوم»:

ائتلاف الدوحة غير قادر على تقديم تصور حقيقي لحل الأزمة

عرضت قناة روسيا اليوم مساء الثلاثاء 2014/1/21 في برنامجها «حديث اليوم» لقاءً مع الرفيق علاء عرفات أمين حزب الإرادة الشعبية وعضو رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير وقيادة ائتلاف قوى التغيير السلمي، خصص للبحث في موضوعة «جنيف2 وفرص الحل»، وذلك خلال زيارة وفد ائتلاف قوى التغيير السلمي إلى موسكو لتدارس التحضيرات الأخيرة للمؤتمر الدولي وضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة السورية وإنهاء الكارثة الإنسانية للشعب السوري، حيث كان الحوار التالي الذي أجراه عمر الصلح، ونعرضه مع بعض الاختصار بحكم المساحة:

● كيف تنظرون إلى عدم مشاركة إيران بعد أن قامت الأمم المتحدة بالأمس بسحب الدعوة إليها؟

إن مسألة توجيه الدعوة ومن ثم سحبها تشير إلى أن هناك تخبّطاً ليس لدى الأمم المتحدة، بل لدى الجانب الأمريكي بالدرجة الأولى. من المعروف أن هناك تجاذبات نتيجة الانقسام الحاصل داخل الإدارة الأمريكية الفعلية الحقيقية، فهناك أطراف تريد لإيران أن تكون طرفاً في جنيف، وهناك أطراف لا تريد ذلك وإن كانت الحجة المطروحة تتحدث عن السعودية وموافقتها وهو الموقف الذي يتم التعبير عنه في نهاية المطاف عبر ائتلاف الدوحة.

حقيقة الأمر أن إيران طرف وازن في منطقة الشرق الأوسط، ولها علاقة كبيرة مع النظام في سورية ومع الأزمة السورية، ومن يريد حقاً الوصول إلى حلول للأزمة السورية فإنه لا يستطيع أن يتجاهل الدور الإيراني، لذلك فإن حضور إيران ضروري للوصول إلى حل للأزمة، وإبعاد إيران لا يدخل إلا في خانة محاولة منع الوصول إلى حل جدي للأزمة السورية.

● المجتمع الدولي والولايات المتحدة وروسيا أكدوا بأن مؤتمر جنيف2 سيكون على قاعدة جنيف 1، وإيران لم تعترف بجنيف1 وتحديداً فيما يتعلق بتشكيل سلطة انتقالية في سورية. فإلى أي مدى يمكن أن يؤثر عدم مشاركتها وهي غير معترفة أساساً بالمؤتمر الأول؟

إن عدم مشاركتها كطرف له علاقة بالأزمة يحرم المؤتمر من مستوى عال من الالتزام فيما يتعلق بحل الأزمة، إن المطلوب من الطرف الإيراني ومن الأطراف الإقليمية المشاركة في المؤتمر هو كالآتي، نحن نقول إن لمؤتمر جنيف ثلاثة أهداف:

وقف التدخل الخارجي بكل أشكاله، ووقف العنف من كل الأطراف، وإطلاق عملية سياسية في سورية، لذلك عندما نريد أن نقول إنه ينبغي وقف التدخل الخارجي في حين أننا نستبعد طرفاً له علاقة بهذا الموضوع بشكل من الأشكال، فكيف سيتم التخاطب مع هذا الطرف أو الطلب منه الالتزام بقرار يصل إليه مؤتمر جنيف وربما يُعزز من مجلس الأمن، وحتى لو طُلب منه هذا الأمر، فسيكون هناك تعقيدات كبيرة في تنفيذ هذا القرار.

لدينا أطراف متدخلة أخرى كالسعودية التي ستحضر إلى المؤتمر وهنا يمكن أن تكون لدى بعض الأطراف الفكرة التالية: في مؤتمر جنيف ينبغي إيجاد توازن قوى من طرف واحد، بمعنى أن الأمريكيين يريدون أن يحشدوا قوى كافية بحيث يخرج المؤتمر بانطباع واتجاه يصب في مصلحة الولايات المتحدة على الأقل، ووجود إيران يمكن أن يوازن الكفة بالاتجاه الآخر.

● قال نائب رئيس الوزراء السابق قدري جميل بعد لقائه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بأنه تم الاتفاق حول ضرورة وجود توازن في التمثيل في المؤتمر، كيف تنظرون إلى موضوع التمثيل في مؤتمر جنيف؟

نحن نرى أنه ينبغي تمثيل كل أطراف المعارضة السورية في المؤتمر، وينبغي أن ينعكس بهذا التمثيل كل طيف المعارضة الموجود في الداخل والخارج، وأن يكون هذا التمثيل نديّاً فنحن لا نقبل بأن يكون هناك طرف مهيمن على وفد المعارضة، أما الأمريكيون وحلفاؤهم فيريدون أن يقولوا إن وفد المعارضة يجب أن يكون برئاسة ائتلاف الدوحة وأن يكون بالتالي المقرر الرئيسي في هذه المسألة ونحن لا نقبل بذلك. ائتلاف الدوحة يأتمر بأمره بعض القوى وبعض المسلحين ربما وهو مدعوم خارجياً، ولكنه لا يمثّل الشيء الكثير في الساحة السورية، ولا توجد في سورية الآن طريقة لتبيان أو معرفة الوزن الحقيقي لأي قوة سياسية، سواءً في المعارضة أو في النظام، فمنذ أمد طويل لم تجرِ هناك أية انتخابات حرة وشفافة ونزيهة، وعلى الأقل لم يجرِ هذا الأمر خلال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية لنعرف ما هي الأوزان الحقيقية لهذه القوى. وأمام هذه المعادلة فليس أمامنا سوى آلية تمثيل جميع هذه الأطراف بمستوى واحد من الندّية بحيث يتم عكس كل آراء ومواقف الطيف السياسي السوري المعارض خلال هذا المؤتمر وهي أفضل طريقة للوصول إلى تمثيل حقيقي، لذلك فإن الحديث عن الندية والتوازن في الوفد هو حديث ضروري وليس هناك خيار آخر، وأي خلل في ذلك سيجعل اللوحة في المؤتمر لا تعكس الواقع السوري مما سيضطر الجميع فيما بعد إلى محاولة تعديل هذه اللوحة في وقت متأخر بما يعني إطالة أمد حل الأزمة.

● هل تتوقعون أن تجري تعديلات في التمثيل في المؤتمر؟

بطبيعة الحال، لأنه إذا ذهبت قوة واحدة من المعارضة المتمثلة بائتلاف الدوحة كما يجري دفعها الآن، فإنها لن تكون قادرة على تقديم تصور حقيقي لحل الأزمة السورية، وبالتالي فإن المؤتمر سيدخل في مأزق، لذلك إذا كان المطلوب الذهاب إلى مؤتمر جنيف وإيجاد حل سياسي، فينبغي تأمين كل شروط نجاح هذا الحل، ووجود طرف واحد فقط من المعارضة لا يؤمن وجود وضع كهذا، لا بل بالعكس سيؤمن الفشل، وبحالة الفشل ماذا سيكون الوضع؟ أخشى هنا أن تكون هناك بعض الأطراف التي تفكر كما يلي: نذهب إلى جنيف، ودعوا جنيف يفشل، ومثل هذا الفشل قد يعيد فتح باب التدخل العسكري الخارجي. لذلك فإن مؤتمر جنيف هو اتجاه ومدخل وحيد لحل الأزمة السورية سياسياً، ويجب استغلال هذا المدخل بشكل صحيح من أجل أن يفتح الطريق أمام الحل الحقيقي لهذه الأزمة، وإلا فسيكون الوضع كارثياً.

● تحدثتم عن ضرورة إيجاد الشروط المناسبة لنجاح المؤتمر، باعتقادكم هل الظروف الداخلية في سورية والظروف الإقليمية والدولية المحيطة بها مناسبة فعلاً لإيجاد حل سياسي؟

الظروف الداخلية والإقليمية والدولية مناسبة تماماً للحل السياسي، ففي الظرف الدولي هناك توازن قائم الآن منع التدخل الخارجي الذي كان عنوان كل الأزمات السابقة منذ انهيار الاتحاد السوفييتي وحتى الأزمة الليبية، ولأول مرة ينشأ توازن دولي يمنع مثل هذه التدخلات. إذاً، نحن أمام حالة جديدة تسمح لنا بأن نستند إليها لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية، وفي المستوى الإقليمي التوازن مشابه، والتوازن في الداخل السوري كانعكاس للتوازن الدولي والإقليمي هو أيضاً بالمستوى نفسه. كل هذه العوامل تقول بعدم وجود حل عنيف أو عسكري للأزمة مما يضعنا- منطقياً وموضوعياً- أمام الحل السياسي وضرورته.

● ظاهرة القوى المتطرفة وتحديداً ما يُعرف بـ«داعش»، البعض يرى بان هذه الظاهرة أتت من خارج سورية وبأنها ليست صنيعة الداخل، والبعض يرى بأنه لو لم تكن هناك أرضية خصبة لهذه الظاهرة لما تمكنت من التوسع في سورية. كيف تقرؤون ظاهرة الحركات المتطرفة في سورية؟

أولاً، يُقال عن «داعش» بأنها منظمة إرهابية، لكنها ليست المنظمة الإرهابية الوحيدة، ولا أعرف هنا لماذا يقوم الكثير من الإعلام بتجاهل «جبهة النصرة»، فكلٌ من «داعش» و«النصرة» هما أبناء منظمة القاعدة التي تشكّل أحد عناوين الإرهاب العالمي.

ثانياً، ظاهرة «داعش» هي فعلاً ظاهرة وافدة إلى سورية، والحديث عن أنها وجدت أرضاً مناسبة هو حديث غير صحيح، وإذا كان المقصود بالأرض المناسبة هو وجود وضع فيه مستوى عال من الفلتان الأمني وعدم سيطرة للدولة، فنعم أقول هذا هو الوضع المناسب، ولكن ليس الوضع الشعبي أو الاجتماعي في سورية هو المناسب، فالسوريون ليسوا في وارد أن يكونوا جزءاً لا من «داعش» ولا من «جبهة النصرة»، حيث أن هؤلاء في غالبيتهم وافدون وتمكنوا من الاستفادة من الظرف الناشئ في سورية من أجل إيجاد موطئ قدم لهم.

● هناك معضلة أساسية كانت دائماً وهي مصير الرئيس الأسد في السلطة. وبالأمس قال الأسد بأنه لا يرى أي مانع من ترشحه للانتخابات فيما يرفض الائتلاف أي استمرار للأسد في السلطة. أنتم كيف تنظرون إلى هذا الموضوع؟

أولاً، جرى طرح موضوع الرئيس الأسد مرات كثيرة من أطراف دولية ومن أطراف المعارضة الخارجية، والهدف من طرح هذه المسألة هو التأثير على ميزان القوى الداخلي عملياً. الرئيس الأسد هو رئيس الجمهورية العربية السورية وولايته تمتد حتى الشهر السادس من العام الجاري، وهذه المسألة يمكن أن تطرح على طاولة الحوار بين السوريين في نهاية المطاف، وموضوع رئيس الجمهورية العربية السورية هو موضوع يهم السوريين بالدرجة الأولى، والسوريون هم الطرف الوحيد المعني بحل هذه الأزمة وليس الائتلاف وحده أو النظام وحده بل السوريون كلهم معنيون بهذا الأمر، وهو أحد الملفات التي سيناقشها السوريون في مؤتمر جنيف وما يتلو ذلك. وبالتالي فإننا لا نوافق على قيام أي طرف بفرض ما يريده على السوريين، وللسوريين الحق بالمطالبة بما يشاؤون سواء كانوا في المعارضة أو في الموالاة، ولكن هذا الموضوع لن يُحل إلا عبر الحوار السوري والوصول إلى اتفاق، وليس هناك مخرج آخر.

ليس أمامنا سوى آلية تمثيل جميع الأطراف بمستوى واحد من الندّية بحيث يتم عكس كل آراء ومواقف الطيف السياسي السوري المعارض

جيو سياسة

فلسطين

● اغتال الكيان الصهيوني المقاومين أحمد ومحمد الزعانين من حركة «الجهاد الإسلامي»، وذلك بغارة جوية نفذها طيران العدو على بلدة بيت حانون، شمال قطاع غزة، فجر الأربعاء1/22.

■ ■ ■

مصر

● ضربت سلسلة انفجارات عدة مناطق في الأراضي المصرية راح ضحيتها العديد من المدنين، حيث قتل 6 أشخاص على الأقل وأصيب نحو 100 آخرين بتفجيرات في القاهرة والجيزة الجمعة 24 يناير/ كانون الثاني. كما قتل شخص وأصيب 7 آخرون بانفجار عبوة ناسفة أمام دار سينما بشارع الهرم بالجيزة.

■ ■ ■

عمال أمريكا

● خرج يوم الأربعاء 1/22 العشرات من عمال النظافة والمساعدة، ممن يشتغلون في مبنى وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاغون» في ولاية فيرجينيا، بمسيرة احتجاج على تدني مستوى الأجور التي يتقاضونها.

■ ■ ■

كوريا الديمقراطية

● قالت كوريا الديمقراطية أنها ستتخذ «إجراءات حاسمة تستهدف الدفاع عن النفس»، في حال وقوع استفزازات عسكرية من جانب الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية. وستجري قوات كوريا الجنوبية والولايات المتحدة تمارين القيادة والأركان الواسعة النطاق، وستستغرق أسبوعين، أواخر شباط القادم.

■ ■ ■

ألمانيا

● تظاهر أكثر من ثلاثين ألف شخص في 1/18، بالعاصمة الألمانية برلين، معارضين اتفاقية التجارة الحرة، الجاري إعدادها حالياً بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

■ ■ ■

تركيا

● أجرت السلطات التركية عملية «تطهير» جديدة شملت فصل أو نقل 470 عنصراً في جهاز الشرطة، بينهم ضباط برتب عالية في أنقرة، بحسب وسائل إعلام محلية. وأشارت محطة «إن تي في» الخاصة إلى أن العملية الجديدة تأتي على خلفية الفضيحة السياسية المالية، التي هزت حكومة رجب طيب أردوغان.

■ ■ ■

تونس

● تراجعت حركة النهضة الإسلامية في تونس عن الفصل المتعلق بـ«تجريم التكفير»، داعية إلى مراجعته.

■ ■ ■

الولايات المتحدة

● أعلن الموظف السابق في وكالة الأمن القومي الأمريكية، «إدوارد سنودن» يوم 1/23، أن الوكالة تنصتت على 120 مليون مكالمة هاتفية للمواطنين، ولم تتمكن من الكشف عن أي مؤامرة إرهابية، ناهيك عن إحباط هجمات!

■ وكالات

الماضي الحاضر...

نهب النفط العراقي والتمهيد لتقسيم البلاد

شكّل النفط، ونهبه على يد الشركات الاحتكارية الاستعمارية «IPC» عاملاً وجدانياً في شعور الشعب العراقي بالظلم والإجحاف، المعزِّز للشعور الوطني للتخلص من الاستعمار البريطاني، والذي فجَّر ثورة 14 تموز 1958 الوطنية التحررية.

■ صباح الموسوي *

وقد عبر الزعيم الشهيد عبد الكريم قاسم، قائد الثورة، عن ذلك بقوله: «نحن لا نحارب شركات النفط لنحصل على سبعة ملايين دينار في السنة. هذه مسألة ثانوية، إننا نناضل من أجل تصنيع جمهوريتنا، وإنهاء الاتكال على مبيعات النفط الخام. والمكاسب المالية من تنويع قاعدتنا الاقتصادية ستساعدنا على تحسين وضع الفقراء».

جاء تأسيس «منظمة الدول المصدرة للبترول ـ أوبك» عام 1960، بدعوة من الشهيد عبد الكريم قاسم، ليفتتح معركة تحرير النفط العراقي، التي دشنت بإصدار حكومة ثورة 14 تموز قانون «رقم 80» الذي منح الحكومة العراقية حق التنقيب في 99,5% من أراضي العراق. وأنشأت بموجبه، لأول مرة في تاريخ العراق النفطي، شركة النفط الوطنية العراقية «I.N.O.C» . ومكّن العراقيين، بموجبه، من استخراج البترول بكلفة زهيدة، لم تتجاوز 5 سنتات أمريكية للبرميل، في حين تبلغ كلفته الراهنة أرقاماً خيالية غير معلنة، وفق العقود المبرمة مع الشركات الإمبريالية التي استعادت هيمنتها الكاملة على النفط العراقي، سواء كانت «عقود خدمة» مع حكومة بغداد أو «عقود شراكة» مع حكومة إقليم كردستان العراق. والتي تعني أن الدولة تسيطر، نظرياً، على النفط، بينما تقوم الشركات الاحتكارية الإمبريالية باستخراجه بموجب عقود، وتبقي دور الدولة مقيداً بصورة صارمة بشروط هذه العقود.

تجاهد الطبقة الطفيلية الحاكمة في خطابها السياسي الديماغوجي، من أجل حرف المعركة الوطنية عن مسارها الأصلي، معركة التحرر الوطني وإقامة النظام الوطني الديمقراطي في وطن حر وشعب يسيطر على ثرواته الوطنية، ويسخرها لمصلحة الحياة الحرة الكريمة، في ظل دولة العدالة الاجتماعية. فتحصرها في معركة المحاصصة وتقاسم السلطة والأموال بين أطراف هذه الطبقة الطفيلية، ويروج خطابها لفكرة تبدو مقطوعة عن السياق التاريخي للمعركة الوطنية التحررية التي يخوضها الشعب العراقي على مدى العقود، وقدَّم على دربها ملايين من الشهداء والضحايا، وهي أن ما يجري منذ 9 نيسان 2003 لا علاقة له بالتاريخ السياسي العراقي، إلا لناحية الخلاص من النظام الساقط على يد أسياده الأمريكان.

أما الواقع فيثبت عكس ذلك تماماً، فالماضي حاضر في الحاضر، لجهة طبيعة الصراع الطبقي وهوية القوى التي تخوضه، ولا تجدي جميع المحاولات الهادفة إلى قطع تواصل الذاكرة بين الأجيال.

نعم. قد يخدع بسطاء الناس، والسطحيون من أنصاف المثقفين، بفكرة القطع التاريخي هذه، وسط هتاف وتصفيق انتهازيي كل العهود، ولكن، وبكل تأكيد، سوف لا تنطلي على القوى اليسارية والوطنية الديمقراطية، والطبقات والفئات الاجتماعية التي تمثلها في المعركة الوطنية التحررية، المستندة إلى قاعدة معرفية نظرية وسياسية واقتصادية واجتماعية.

إن عملية نهب النفط العراقي، الجارية اليوم على يد الشركات الاحتكارية الامبريالية، هي استعادة لدور الشركات الاستعمارية الذي تمت تصفيته بثورة 14 تموز 1958، وخوض الطبقة الطفيلية الحاكمة راهناً صراعاً بين أطرافها الطائفية هو امتداد لسلطة انقلاب 8 شباط 1963، المدبَّر على يد المخابرات الأمريكية، والذي استهدف قطع مسيرة التحرر الوطني التي دشنتها ثورة 14 تموز 1958، بل إن قوى انقلاب 8 شباط حاضرةٌ في نظام 9 نيسان 2003 بأحزابها وعوائلها ومرجعياتها، المفرِّطة بالوحدة الوطنية والثروات، والتي تعرِّض العراق إلى مخاطر التقسيم بإطلاقها «مبادرات الفيدراليات»، على وقع المعركة العسكرية الدائرة في المنطقة الغربية، التي كشفت عن هشاشة النظام القائم والفوضى السياسية الراهنة.

فالصراع وفق فكرة القطع التاريخي لا يعني جوهر المسألة الوطنية، المتعلقة بنضال الشعب العراقي على مدى العقود لسيطرة العراق على ثرواته، والحفاظ عليها محررةً من هيمنة الشركات الاحتكارية، واستثمارها لمصلحة الكادحين، بل هو صراع على النفوذ والمال والحصص بين أطراف هذه الطبقة الفاسدة، صراع يريد أقطابه إيصاله إلى نقطة النهاية، ألا وهي، تقسيم العراق إلى فيدراليات طائفية اثنية، تمهِّد إلى إقامة إمارات طائفية ـ اثنية ـ عشائرية حول كل بئر نفط في المنطقة وفق المخطط الإمبريالي الصهيوني المعلن. خصوصاً وأن آخر التقارير البحثية تشير إلى أن احتياطيات النفط العراقية تبلغ نحو 116 مليار برميل، وهناك مائة مليار برميل أخرى تحت صحرائه الغربية.

■ * منسق التيار اليساري الوطني العراقي
عضو لجنة العمل اليساري العراقي المشترك

«جنيف2»..تقدم هام في سياق الصراع الدولي

عندما كانت الوفود الدولية تلقي كلمات «السلام»، والكثير من الوعظ حوله في مؤتمر «جنيف2»، المخصَّص لحل الأزمة السورية، كانت الأوضاع في أوكرانيا تتصاعد اشتعالاً، من قبل المعارضة التي يدعمها الغرب في وجه الحكومة الأوكرانية التي تنوي «الارتباط استراتيجياً مع الشرق».

■ معن خالد

جسَّد «جنيف2»، رغم كل محاولات إجهاضه منذ البداية، تقدماً لقوى السلم العالمي، ممثلةً بالروس والصينيين وحلفائهم، فيما أرسلت بعض قوى الغرب الداعمة للفاشية رسالةً غير مباشرة بالتوقيت نفسه، ولكن هذه المرة في كييف، مفادها أن «الغرب يستطيع إشعال تخوم قوى السلم» رداً على أي خسارة.

أيضاً قبل المؤتمر بيوم واحد، اشتعلت طرابلس اللبنانية بأحداث دامية، ونال ضاحية بيروت الجنوبية تفجيرٌ خلَّف العديد من الضحايا. المحكمة الدولية المختصة بالتحقيق باغتيال رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان الأسبق، اتهمت قيادات في حزب الله بالضلوع في عملية الاغتيال. أتى الحدث اللبناني كمكمِّل لآليات التعطيل التي يسعى الغرب من خلالها تأمين إشعال المنطقة، كردٍّ مباشر على احتمال خروج سورية من أتون الحرب المدمرة.

السلطة الفلسطينية أيضاً لم تجد نفسها بعيدة عن التجاذبات الدولية، فجاءت زيارة محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، إلى موسكو لتشير إلى وجهة جديدة ـ حيث القطب الصاعد ـ لفريق أوسلو الذي كان يرمي كل أوراقه في الملعب الأمريكي/الغربي، دون أن يعني ذلك تنازل هذا الفريق عن مشروعه «التفاوض حتى الموت»!

لا تبتعد التسوية التي شهدها «جنوب السودان»، والتي أفضت إلى وقف إطلاق النار بين الطرفين المتصارعين على أرض الجنوب، عن إطار الصراع الدولي المتكامل والمتفاعل، حيث تسعى الولايات المتحدة هناك إلى إشعال المنطقة، التي توسِّع فيها الصين نفوذها استراتيجياً ونفطياً، على حساب مصالح الأمريكي. تفجيرات نهار الجمعة في القاهرة المتقاربة مع موسكو مؤخراً تأتي أيضاً في سياق الرد الأمريكي.

يستمر الصراع الدولي بالاستعار، وطالما جاء «جنيف2» كتجل هام فيه لتقدم قوى السلم العالمي، على حساب القوى الداعمة للحرب والفاشية، فلا بد من رد فاشي غربي في مكان ما. ولذلك يبدو حاسماً، في هذه الأثناء، دور القوى الثورية في كل مكان، وتحديداً في استنفارها ورؤيتها الشاملة للصراع بكلّ أبعاده الداخلية من جهة، والإقليمية الدولية من جهة أخرى.

اليمن بعد فضاءات مؤتمر الحوار

انتهى الحوار الوطني الشامل في اليمن، ولم تنتهِ أزمته في أدنى حدودها، ورغم «التوافق» الذي تم حول مخرجات الحوار اليمني، كما يسميها اليمنيون، تبقى الأسئلة كثيرة حول ما جرى وسيجري، لكن يبدو أن اختصارها في التساؤل: اليمن اليوم إلى أين؟ هي المقولة ذات الأولوية الأكبر، بالنسبة لليمنيين.

■ شيرين الذياب

منذ عقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن، بدت التفصيلات المعرقلة له هي محور النقاش بين الأطراف التي شاركت في الحوار، إذ تم التركيز على التناقضات الثانوية في الصراع، مثل الصراع الانفصالي بين عشائر الشمال والجنوب، وتغييب الأساسي فيها، وهو التردي الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي يعصف بالبلاد منذ زمن طويل، قبل بدء الحراك الشعبي، وجعل البلاد تصنف من بين العشرين دولة الأولى في العالم، من حيث الفقر وغياب التنمية، حسب دراسات سابقة.

جهد إقليمي للالتفاف على اليمنيين

ورغم كل مناجم النفط والغاز والموقع الاستراتيجي الذي يميز اليمن، ورغم الطاقات البشرية الهائلة التي ينام عليها هذا البلد، حاولت الحكومة في هذه المرحلة استثمار التدهور الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي عاشته البلاد لحرف الحراك الجماهيري، الذي جرى هناك. وبناءً عليه استخدمت الاقتصاد اليمني والتردي الأمني وسيلة للالتفاف على موقف الشعب اليمني، وعلى القرار السياسي للمعارضة الشعبية.

وفي الوقت نفسه تمركزت في اليمن، منذ عهد الرئيس السابق، علي عبد الله الصالح، تنظيماتٌ سلفية وجهادية كانت فاعلة في مسار الأزمة اليمنية، ولاعبا على وتر القضية الجنوبية وقضية الحوثيين بحاملها الطائفي، فكان العنف مقابل العنف، وهو ما استدعى من المعارضة السياسية في اليمن مضاعفة الجهود، لكبح جماح الجهات المسلحة في البلاد، بما فيها الحكومية، وكان الحوار الوطني الامتياز الأول الذي استطاع اليمنيون، بمجموعهم، أن يحصلوا عليه بعد مرور أكثر من عامين على انطلاق الحراك.

وبوجود الراعي الإقليمي «دول التعاون الخليجي»، والدولي «مجلس الأمن»، تم الالتفاف الأولي على مسار الحراك، وإقالة الصالح ومن ثم تعيين نائبه عبد ربه، لتبدأ الدورة التالية في الالتفاف على القضية الوطنية والطبقية، وتطويع الحوار الوطني ضد مصالح الشعب اليمني.

الحكومة داخل فقاعة الإعلام

بعد انتهاء الجلسة الأخيرة من المؤتمر، في 22 الجاري، تم إعلان تمديد ولاية الرئيس عبد ربه سنة جديدة. وحسب ما جاء في الوثيقة الختامية، تعطى للرئيس صلاحيات تعديل الدستور وإعادة هيكلة مجلس الشورى وتعديل الحكومة، وهو ما اعتُبر انتصاراً للحكومة، وهلّلت له وسائل الإعلام الرسمية في اليمن وخارجه، رغم كل التعتيم الذي جرى على مجريات الأزمة سابقاً، بما فيها ترددات فعاليات المؤتمر ذاته، وجرى تجاهل انسحاب فريق الحوثيين من المؤتمر، بعد اغتيال رئيس وفدهم في المؤتمر الحقوقي، أحمد شرف الدين الثلاثاء، في 21 الجاري، في ظروف غامضة ومثيرة للجدل، وخصوصاً أن هذه العملية لم تكن الأولى، حيث تم اغتيال ممثلهم عبد الكريم جدبان، في نوفمبر الماضي، بالظروف نفسها، وكان قرار المعارضين الجنوبيين في ذلك الوقت عدم الانسحاب من المؤتمر، على أمل حل القضايا الوطنية وإطلاق العملية السياسية.

يأتي تطويع الحوار الوطني اليمني، بما يخدم مصالح القوى الإقليمية، ليشكل إحدى أهم خطوات الالتفاف على الحراك الشعبي هناك.

هذا وجرت عمليات الاغتيال، إثر التصعيد الذي جرى بين السلفيين والحوثيين، في ضالع وصعدة وحجة وعمران، وغيرها من المدن اليمنية، والذي جاء ذكره في وسائل الإعلام، بشكل منفصل عن أزمة اليمن العامة، لتبدو القضية شأناً ثانوياً غير ذي أهمية بمسار الصراع.

ورغم أن ما قامت به الحكومة، بمساعدة الراعيين الإقليمي والدولي، لإفشال مطالب الشعب وتطويعها واحتواء الحراك، إلا أن جهود الشعب اليمني وسعيه لإطلاق العملية السياسية، أوقفا الحرب الأهلية، في الوقت الحاضر بأقل تقدير، متجاهلاً كل ما لوحت به الحكومة من عنف ضده، وقد تبدو الصورة كمراوحة في المكان، لكن الواقع أنها تحمل بوادر من النضج السياسي، هي التي يعول عليه في إنقاذ البلاد.

بيـان صادر عن الشخصيّات الوطنيّة
حول خطة كيري والمخاطر التي تتهدد القضية الفلسطينية

نحن الموقّعين أدناه، انطلاقًا من انتمائنا الوطني والقومي، وحرصنا على حقوق الشعب الفلسطيني ومصالحه وتطلّعاته، ونظراً لإدراكنا للمخاطر المترتبة على ما يسمى بـ«ورقة مقترحات كيري» ذات المضامين الصهيونية، تَداعَينا لعقد ملتقى في مقر حزب «الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني»، لمناقشة مكونات ومقترحات كيري، ولرفع الصوت ضد الضغوطات الأمريكية التي تمارس على الفلسطينيين لابتزاز موافقتهم عليها، في وقت تمضي فيه سلطات الاحتلال وبمعدلات غير مسبوقة في تعميق الاحتلال والاستيطان والتهويد، وتهويد القدس وأسرلتها، والحصار الخانق على قطاع غزة، وإطلاق يد عصابات المستوطنين الذين كثّفوا من اعتداءاتهم في القدس، وفي عموم الضفّة المحتلة، وفي ضوء تواتر الأنباء عن تصميم وزير الخارجيّة الأميركي، «جون كيري»، على التوصل إلى «اتفاق إطار» يمدِّد المفاوضات، حسب الرغبة «الإسرائيلية»، وينتقص من الحقوق الوطنيّة الفلسطينيّة الطبيعيّة والقانونيّة والتاريخيّة، اتفاق يعمل على إيجاد مرجعيّة جديدة للمفاوضات تمثل تراجعاً عن المرجعيات الوطنيّة والدوليّة، المتمثلة بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

انطلاقاً من كل ذلك، نطالب بالعمل من أجل إنجاز ما يأتي:

أولاً: عدم التوقيع على أي اتفاق تحت أي مسمى، «اتفاق إطار» أو غيره، لا ينطلق من الالتزام الواضح والقاطع بالحقوق الوطنيّة الفلسطينيّة، المتمثلة بإنهاء الاحتلال، وحق تقرير المصير، وإقرار حق العودة وفق القرار الدولي «194»، الذي يضمن حق العودة والتعويض.

ثانياً: رفض التوقيع على «اتفاق إطار» يتضمن الاعتراف بـ ««إسرائيل» كدولة يهوديّة» بأيّة صيغة كانت، وينتقص من السيادة الفلسطينيّة على القدس والأغوار، ويمس بحق اللاجئين في العودة، ولا يضمن إزالة المستوطنات، وما تسمى «الكتل الاستيطانيّة»، مقابل صيغ عامة فضفاضة..

ثالثاً: العمل من أجل إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنيّة، على أساس وطني وديمقراطي وشراكة سياسيّة حقيقيّة، تتيح لمختلف ألوان الطيف السياسي الفلسطيني المشاركة في القرار الفلسطيني وتقرير المصير.

رابعاً: تعزيز موقف ووحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وقدرته على الصمود ومواجهة التحديات والمخاطر.

خامساً: العمل من أجل تفعيل العمق العربي للقضية الفلسطينية، ومن أجل مواجهة الأخطار والتهديدات والضغوطات الأمريكية و«الإسرائيلية» والعربية التي تهدِّد القضيّة الفلسطينيّة بالتصفية، وذلك من خلال عقد مؤتمرات وندوات في مختلف المناطق لغايات التوعية، وتوحيد المواقف الرامية إلى تعزيز وتصليب الموقف الفلسطيني.

عاشت فلسطين صامدة في وجه المشروع الصهيوني

عاشت الأمة العربية موحدة خلف النضال الفلسطيني

الفساد والتهميش
رافعة التطرف في الجزائر

ترتفع حدة الخلافات السياسية في الجزائر، ولاسيما بعد قرب موعد الاستحقاق السياسي الأبرز، المتمثل بالانتخابات الرئاسية التي أعلنت الرئاسة الجزائرية عن الاستمرار بتحديد موعدها في السابع عشر من أبريل/نيسان المقبل.

■ ماهر حمدان

تأتي الأزمة السياسية في الجزائر، والمتجسدة في التخوفات الكبرى من احتمالات نجاح المتشددين الإسلاميين في إحداث خرق جديد في ساحة المغرب العربي. وهنا لا بد من الإشارة، أنه وبمعزل عن التوقيت الهام للأزمة الجزائرية، المعبِّر عنه بالتغيرات الدولية، والصراع الجاري ما بين الولايات المتحدة الأمريكية، والقوى الصاعدة على المسرح الدولي، فإن الجزائر لا يزال يكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى أوروبا، وخصوصاً فرنسا وإيطاليا، المهتمين أصلاً بدول جنوب المتوسط، نتيجة للصلة الوثيقة التي تربطهم بتلك المنطقة، تاريخياً.

في بحثها عن الثغرات التي تستطيع الدخول منها، عملت القوى الإسلامية المتشددة على استثمار أكثر من نقطة. أولها كان النفوذ الواسع الذي يتمتع فيه الفساد الكبير في جهاز الدولة الجزائري، مما وسَّع من عمليات التهميش في الداخل الجزائري، بالتوازي مع غياب الحريات الديمقراطية والتضييق عليها. هذا بالإضافة إلى استغلال هذه القوى لأزمة الهوية الجزائرية، وعليه، يتم الحديث عن دور فاعل للمدرسين المصريين، المنتمين إلى جماعة «الإخوان المسلمين»، في ترسيخ التشدد لدى الفئات الواسعة من الشباب الجزائري. استغلال النقاط السابقة، بالترافق مع اقتصار النظام الجزائري على إطلاق حملات «التحذير» ضد القوى الإسلامية المتشددة، ساعدا هذه القوى على إيجاد طريقها للصعود مجدداً في الجزائر.

يذكر أن تحولات اقتصادية جدية جرت خلال السنوات الأخيرة في الجزائر، حيث كان الانحراف اتجاه اللبرلة الاقتصادية واضحاً. في الجزائر، تقوم وسائل الإعلام ببث برامج مخصصة لعرض نصائح «صندوق النقد الدولي» لـ «النهوض» باقتصاد الجزائر، من تقليص للنفقات العامة الجزائرية، إلى زيادة «المرونة» في سوق العمل. جميع هذه الشعارات كان يتم تبنيها في اللحظة التي كان قد بلغ الاحتقان الشعبي فيها أوج قمته، وفي الوقت ذاته الذي كان فيه النظام الجزائري يلعب دور الأداة في يد القوى الغربية، ولاسيما بعد استدراج بلاده إلى الحرب في مالي، والتي يدفع ثمنها الجزائريون حالةً من الفوضى في بلادهم، بالإضافة إلى إيجاد التربة التي ينمو فيها التشدد الديني.

أوكرانيا والصراع بين المحورين

تعاني دول أساسية في الاتحاد الأوروبي، مثل «البرتغال، أيرلندا، اليونان»، من أزمات اقتصادية متفاقمة، بفعل خضوعها لاتفاقيات الوصاية مع الترويكا الأوروبية «المفوضية الأوروبية، المصرف المركزي الأوروبي، صندوق النقد الدولي» لتبقى هذه الاقتصاديات على شفير الإفلاس.

■ فادي خضر

ولتبقى هذه الدول مرهونةً، بذلك، للمراكز الأوروبية التي تعاني أصلاً من أزمة تصريف إنتاج، ما يدفعها للبحث عن عقود شراكة جديدة، تؤمّن لها بيئات استثمارية جديدة وأسواقاً للتصريف. وعليه، فإن الدول الطرفية، المتبقية خارج فضاء اليورو، وخاصة دول أوروبا الشرقية التي لم توقع بعد عقود الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أصبحت تستشف خطر الوقوع، فيما تراه ويستمر أمامها من أزمات اقتصادية تعصف بالنصف الغربي من أوروبا.

لتتجلى هذه الرؤية واقعاً يتبدى من خلال تصدع العلاقات بين بيلاروسيا والاتحاد الأوروبي، وقرار أرمينيا بالابتعاد عن الشراكة، لتتوجه شرقاً نحو الاتحاد الجمركي الذي تقوده روسيا، حتى جورجيا التي كانت متلهفة لتوقيع عقود الشراكة في عهد «ساكشفيلي» أعادت النظر في العلاقة مع الغرب الأوروبي..

من جديد... لماذا أوكرانيا؟

بين ضغط الأزمة الاقتصادية في المراكز الأوروبية، والصدمات التي تلقاها الاتحاد الأوروبي من دول المحيط الروسي، التابعة تاريخياً للفضاء السوفييتي السابق، «اقتصادياً. من ناحية حجم التبادلات وخطوط النقل»، تتخبط الإدارات الغربية باحثة عن مخرج، ولو مؤقت، لأزماتها التي إن لم تحل بالتوسع الاقتصادي شرقاً، حتى الحدود الروسية، فإن الأزمة سترتد إلى داخل المراكز نفسها، ما سيسمح بنقاش مستقبل منظومة الاقتصاد الأوروبي ككل، لكن هذه المرة بضغط التحركات الشعبية والنقابية الممتعضة أصلاً من سياسات صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

تتخبط الإدارات الغربية باحثة عن مخرج، ولو مؤقت، لأزماتها التي إن لم تحل بالتوسع الاقتصادي شرقاً، حتى الحدود الروسية، فإن الأزمة سترتد إلى داخل المراكز نفسها.

وهنا يضع الاتحاد الأوروبي نصب عينه أوكرانيا بالذات، ليضعها تحت ضغط توقيع عقود الشراكة، مفتعلاً أزمة سياسية وصلت حد المواجهات التي أخذت وجهاً دامياً في بعض محطاتها. فلماذا أوكرانيا؟؟

إلى جانب الأهمية التي تكتسبها أوكرانيا، من ناحية المساحة الجغرافية والثروات الطبيعية، إضافة إلى عدد السكان الكبير، ما يجعل من أوكرانيا أرضاً خصبة لاستثمارات شركات النهب الأوروبية، فإن قادة الاتحاد الأوروبي يعولون على اختراق الخاصرة الروسية التي بدأت تسترجع نفوذها الجيوسياسي الطبيعي في محيطها الإقليمي، لتظهر كرأسمالية صاعدة بقوة وثبات نحو موقعها الذي يناسب مساحتها وثرواتها، وبالتحديد الباطنية منها، والتي تقارب الـ40% من ثروات العالم، هذا الموقع الذي سيقلص نفوذ الاتحاد الأوروبي، ليدفع بالاقتصاديات الأوروبية الهشة إلى انهيارات ما تلبث أن تفعل فعل أحجار الدومينو في المنظومة بأكملها.

هذه الأهمية التي تكتسبها أوكرانيا كانت تكفي الاتحاد الأوروبي لتأجيج صراع سياسي داخلي، وصل حد الصدامات المباشرة في الميادين بين المحتجين المطالبين بالتكامل الأوروبي وعناصر الشرطة الأوكرانية، ذلك بدعمها للمعارضة الأوكرانية – كحزب «أودار»، الذي يقوده «فيتالي كليتشكو» – والتي شابهت في بنيتها الطبقية، المعارضة القائمة على الثورة البرتقالية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي 1991، حتى إن الحكومة منعت قائمة تضم 36 شخصية من «خبراء الثورات الملونة» دخول الأراضي الأوكرانية، من بينها الرئيس الجورجي السابق، «ميخائيل ساكشفيلي»، باعتبار هذه الشخصيات تهديداً للأمن القومي، حسب وصف أحد النواب الذين أعدوا القائمة السوداء آنفة الذكر.

بين الشراكة والاتحاد الجمركي

إن حل الأزمة في أوكرانيا ينتهي باجتياز منعطف تحديد الوجهة المستقبلية للسياسية الأوكرانية في تعاطيها مع التكتلات الاقتصادية العالمية المحيطة بها، ضمن خيارات محصورة بالشراكة الأوروبية أو الاتحاد الجمركي الروسي. فبعيداً عن نتائج الخيارات الأوكرانية على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الأوراس، فإن القبول باتفاقية الشراكة الأوروبية، المشروطة برفع سعر الغاز40%، ستؤدي إلى موت العديد من السكان العاطلين عن العمل والمتقاعدين غير قادرين على دفع تكاليف التدفئة الباهظة الثمن. إضافة إلى أن شروط الشراكة المجحفة تتضمن تخصيص شركات الدولة، ورفع قيود سوق العمل، وتدفق البضائع الأوروبية، ما سيرتد سلباً على اقتصاد البلاد، نتيجةً للتبادل اللامتكافئ بين شركات الاتحاد والقطاعات الإنتاجية في أوكرانيا.

من جهة أخرى، فإن شراكة أوكرانيا مع الاتحاد الأوراسي، أو مع الاتحاد الجمركي الروسي، سيسمح لها بتكامل أفضل مع بلدان لها بنى اقتصادية مشتركة، تفتح الباب أمام استثمار الإمكانات الصناعية والزراعية الضخمة، وتطويرها بما ينعكس على النمو، وبالتالي على مستوى المعيشة للمواطنين، وبالتحديد الشرائح الاجتماعية المنهكة اقتصادياً، بفعل السياسات الليبرالية المطبَّقة في العقدين الأخيرين.

قنبلة «دافوس 2014»:
الـ1% الأغنى في العالم.. تصبح أكثر ثراءً!

في الأشهر الماضية، تقريباً منذ منتصف العام الماضي، كان دليلنا على حجم «اللاعدالة» في توزيع الثروة العالمية، هو رقم اقتصادي يقول إن أول أغنى «1000» شخص في العالم يملكون من الثروة ما يملكه الـ 4 مليارات الأفقر من سكّان العالم.. اليوم تطالعنا وكالة «أوكسفام Oxfam» الخيرية بتقرير يخبرنا أن الأرقام الاقتصادية تقول اليوم: أول أغنى «85» شخصاً في العالم يمتلكون من الثروة ما يمتلكه أفقر «3 مليارات ونصف المليار» من سكّان العالم!w

■ فيصل يعسوب

هذا التقرير جاء، كما كل عام، عشية انعقاد مؤتمر «منتدى الاقتصاد العالمي»، أو «مؤتمر دافوس» لأغنياء العالم، والذي يبدأ الأربعاء جلسات دورته الـ44. في هذا المؤتمر يلتقي أغنى أغنياء العالم، ليتناقشوا ويتباحثوا في هموم ومشاكل العالم الاقتصادية، من وجهة نظرهم طبعاً!

النسب المشؤومة.. والأغنياء يغتنون أكثر

شعار هذه الدورة، للمصادفة، هو «حل مشكلة اللاعدالة في التوزيع». لماذا يفكّر الأغنياء في سوء توزيع الثروة؟ ربما لأن أرقام حساباتهم تنذرهم بالخطر.

فبالإضافة للرقم الجديد عن ثروة أول أغنى «85»، والتي تعني عملياً أن تمركز رأس المال تصاعد، خلال حوالي العام، ما يزيد عن الـ11 ضعفاً، لكن تقول الأرقام أيضاً إن أغنى 1% من سكّان العالم يملكون 46% من ثروات العالم، وثروة أغنى 300 شخص تزايدت بمقدار «524 مليار دولار»، خلال عام 2013 فقط!، مع العلم أن وسطي ما يحصل عليه العامل الأمريكي، وبنسبة أكثر قليلاً العامل الأوربي، هو حوالي 55 ألف دولار خلال عام كامل!

والمجتمعون في «دافوس»، القلقون حول مشكلة توزيع الثروة، يعلمون جيداً أن أرقام حساباتهم قابلتها أرقام بطالة وفقر ووفيات، فخلال نهاية عام 2013، ازداد عدد العاطلين عن العمل في العالم بمقدار 5 ملايين شخص، ليصبح العدد 202 مليون عاطل عن العمل في العالم، وتبلغ معدلات الفقر معدلات جنونية، يصبح وفقها أكثر من مليار شخص يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً، وأكثر من 3 مليارات شخص يعيشون بأقل من 2دولار ونص الدولار يومياً..

«هموم» أغنياء العالم

في استبيانات وزعّت على حضور «دافوس 2014»، ظهر أن غالبية الحضور، وهم عملياً من مدراء البنوك والمجمعات الصناعية ورؤساء الوزراء والمحللين الاقتصاديين، يرى في كثرة القوانين والتشريعات التي تنظم العملية الاقتصادية سبباً في غالبية المشاكل الاقتصادية العالمية، فهم يرون أن كثرة تلك التشريعات و«قسوتها» تجعل من الصعب على الشركات الاحتفاظ بعامليها، فـ«تضطر» لتسريحهم، مما يخلق مشكلة البطالة!

في هذا المؤتمر يوجد عناوين أساسية للنقاش أيضاً تتعلق بـ«ضرورة إعادة الهيكلة»، إعادة تقييم الاستثمار بالتعليم العالي، من وجهة نظر هل هو ضروري أم أنه هدر لرأس المال، كون التكنولوجيا تقدمت إلى مستويات عالية، لا تحتاج معها استثماراً كبيراً في البحث، أيضاً سيبحث المؤتمر في مشكلة الهجرة إلى الدول الغنيّة، على اعتبار أن جزءاً من هذه الهجرة مرحب به، لأنه يؤمّن عمالة رخيصة وماهرة، لكنه، من جهة أخرى، يضاعف المشاكل الاقتصادية ـ الاجتماعية وبالتالي «يُجبر رأس المال على دفع ضرائب أكبر، وتحمل مسؤولية من ينتجون سلعة».

أمام مجمل ما يعانيه النظام العالمي من أزمات اقتصادية جوهرية حادة، تظهر كل تلك الأرقام درجة تمركز رأس المال الشديدة، وما ينتج عنها من توزيع أشد ظلماً للثروة، واليوم يعلن العديد من المحللين الاقتصاديين تخوفهم من هذه العملية، ليس حباً بالفقراء والكادحين، بل لشدة كرههم لهم، حيث يقول «مارتين وولف»، المحلل الاقتصادي العدائي بشدة للطبقة العاملة: «يجب عدم السماح للفئات الشعبية بالانفجار وابتلاعنا، علينا إيجاد حل لتوزيع الثروة، لا تنسوا أن ثرواتنا هي من بلدان فيها مواطنون وحكومات، ولا يمكننا العيش على القمر، ليس هناك ما نبيعه على القمر!».

الشرق الأوسط في «الفوضى الاعتيادية»

نعلم جميعاً بأن الوعاء السوري ما زال يغلي، ولكننا مع ذلك نأمل، مع اقتراب موعد «جنيف2» بأن الوضع سيتحسن وسيهدأ. نلاحظ بأن هذا الشرق الأوسط والقريب يتعرض لكل أنواع الرياح: من وضع ليبيا الذي لا يحسد عليه، مروراً بتخبط السلطة في مصر، وصولاً إلى لبنان الذي يأخذ نصيبه أيضاً. في الواقع، لقد جرت على أرض لبنان تفجيرات عدة، مختلفة التمويل والرعاية، كان المدنيون فيها، وخاصة أنصار حزب الله، وحلفاء الإيرانيين، هم من دفعوا الثمن الأكبر.

■ بقلم: البروفيسور شمس الدين شيتور

ترجمة: ميس ضوماط

على الرغم من اعتبار البعض أن اغتيال الوزير القيادي في حركة «14آذار»، المقربة من الحريري، نوعاً من الرد على الهجوم الذي جرى بحق السفارة الايرانية في بيروت، فإن الواقع هو أن أمراء الخليج الصغار، التابعين للغرب، هم الذين يتحكمون بخيوط اللعبة. هذه هي حال المملكة السعودية وأجهزة استخباراتها، بقيادة الأمير بندر بن سلطان، الذي يستخدم جميع الوسائل، في سبيل إسقاط السلطة السورية، حليفة إيران، حتى لدرجة سماحه للإسرائيليين باستعمال قواعده لضرب إيران بكل هدوء.

إذا، من الواضح أن «إسرائيل» تلعب دوراً في هذه المسألة، خصوصاً عندما يعتبرون بأن الأمر يتعلق بتقليص نفوذ ما يسمونه «الهلال الشيعي». وبهذا الخصوص، نلاحظ بأن عناصر من تنظيم «القاعدة» استطاعوا الاستيلاء على مدينة الفلوجة الشهيدة، المشهورة للأسف بحرب الخليج الثالثة، في عام 2003.

هناك لاعب آخر، متورط أكثر من المعتاد على كل الجبهات الخارجية، أتى كمحارب بدلاً عن الإمبراطورية، ألا وهو فرنسا، المحبطة من عدم قدرتها على إقلاع طائراتها للذهاب إلى سورية، وحمل الخراب الإنساني إليها. عند بقائه وحيداً بعد الرفض الذي جاء من البرلمان البريطاني، والـ «لا» الأميركية، خفَّض فرانسوا هولاند الجناح، ولم يذهب لدغدغة الوحش وحده، كما كان متوقعاً. إلا أن تقاربه الحالي مع المملكة السعودية، عندما ذهب إليها في أواخر شهر كانون الأول، جعله يرجع إلى بلده غير خاوي اليدين.

لقد حصل هولاند على لائحة من الطلبات، بعدة مليارات من الدولار، من أجل تسليح الجيش السعودي الذي، ومنذ أقل من سنتين، حصل من الولايات المتحدة على إمدادات وتجهيزات، بما يقارب الـ100 مليار دولار. ثم أتى شراء السعودية، نيابة عن لبنان، لعقد يُقدر من 3 إلى 5 مليارات دولار. من الواضح أن هدف هذه العملية هو إعلان الحرب على حزب الله، وإضعاف سورية، والمجيء إلى مفاوضات «جنيف2» بمركز قوة.

سورية: بلد كل القضايا المتعلقة بالطاقة

لماذا هذا «الاهتمام» بسورية؟ لا يوجد أي منطق لهذا، ما عدا ذاك المتعلق بالطاقة. إذا كانت فرنسا والمملكة السعودية على هذه الدرجة من «التقارب الشديد»، بخصوص الحرب على سورية، فهذا يقودنا إلى الشك في دوافعهم «الإنسانية»، وإلى البحث عن تفسيرات أخرى. يظهر الغاز، كبديل عن النقص في الاحتياط العالمي للبترول، وتصدير الغاز الروسي مسموح، بفضل مشروعي تمديد خطوط أنابيب الغاز.

في هذا الخصوص، كتب المحلل السياسي «جيروم هنريك» قائلاً: «يمر نورد ستريم* من ألمانيا، ويفترض به أن يغذّي شمال أوروبا. ومن المفترض أن يتجه ساوث ستريم* إلى أوروبا الغربية، عن طريق بلغاريا، صربيا، هنغاريا وسلوفينيا. وإذ، ومن أجل منافسة خط أنبوب الغاز ساوث ستريم، دعم الاتحاد الأوروبي مشروع نابوكو*. لقد أتت الحرب بين ساوث ستريم ونابوكو لمصلحة روسيا بشكل واضح. من جهة أخرى، «...» في الشرق الأوسط، وبما أن إيران تُعتبر منتجاً كبيراً للغاز، فقد وقَّعت هي والعراق وسورية، في شهر تموز 2011، مشروعاً لتمديد خطوط أنابيب الغاز «الغاز الإسلامي بيب لاين» **l'IslamicGas Pipeline**، من المتوقع حدوثه خلال عام 2014. من المفترض على هذا المشروع، الذي تقدر مدة إنجازه بثلاث سنوات، أن يسمح لإيران بإمداد العراق وسورية بالغاز. وبفضل الموانئ المطلة على البحر المتوسط لسورية ولبنان، سيستطيع هذا الخط إمداد الاتحاد الأوروبي بالغاز. من ناحية أخرى، اكتشفت سورية، خلال شهر آب 2011، حقلاً واسعاً للغاز في مدينة قارة بجانب مرفأ طرطوس. وبما أن روسيا هي شريك اقتصادي لسورية، فإنها ستستطيع أن تلعب دوراً رئيسياً، ليس فقط في عملية استثمار هذا الغاز، بل أيضاً في عملية تصديره لأوروبا، عن طريق أسطولها في البحر المتوسط».

الهدف سورية.. والغايات متعددة

«في عام 2009، قدمت قطر هي أيضا مشروعاً لتمديد خطوط لأنابيب الغاز الأرضية، من المفترض لها أن تصلها بتركيا. في هذا السياق، تقربت قطر من سورية في عام 2010، وعقدت معها اتفاقية «دفاع مشترك»، ولكن فضلت سورية لاحقاً الالتحاق بمشروع خط الغاز الإيراني–العراقي–السوري. في هذه الأثناء، هناك قوتان إقليميتان أخريان مهتمتان بالمشروع القطري: تركيا و«إسرائيل».

من جهتها، تلجأ تركيا إلى تقليص اعتمادها على الغاز الروسي والإيراني. أما «إسرائيل»، فقد اكتشفت، في أواخر عام 2010، حقلاً واسعاً للغاز قبالة سواحلها، بالتالي من الممكن لها أن تلتحق بالمشروع القطري في تصدير غازها لأوروبا. إذاً، تنظر قطر وتركيا و«إسرائيل» بنظرة قاتمة إلى مشروع خط أنابيب الغاز الإيراني ـ العراقي ـ السوري، المستقل تماماً عن طرق عبورهم إلى أوروبا».

تنظر قطر وتركيا و«إسرائيل» بنظرة قاتمة إلى مشروع خط أنابيب الغاز الإيراني - العراقي - السوري، المستقل تماماً عن طرق عبورهم إلى أوروبا.

تابع «جيروم هنريك» تحليله عن الوضع في سورية، التي تعاني من صراعات متعددة الأبعاد قائلاً: «بالنسبة إلى أعداء سورية، فمصالحهم في هذا الصراع ليست دائماً متشابهة. إن تركيا تدعم «الإخوان المسلمين»، ولكنها تخشى من تزايد قوة الأكراد. قطر أيضاً تدعم «الإخوان»، في حين تدعم المملكة السعودية الأصوليين. وعلى الرغم من إظهار الغربيين استعدادهم للتفاهم مع بعض التيارات السياسية، كـ «الإخوان»، فإن وجودهم في المنطقة كان بالأحرى غير مرحب به، حيث أنهم تعرضوا لهجمات عدة».

ختم «جيروم هنريك» تحليله قائلاً: «أفضل طريقة في هذه الحالات هي الحرب غير المباشرة: دعونا نحفظ قواتنا في الوقت الذي نزرع فيه الفوضى عن بعد، فوضى نستطيع من خلالها أن نخرج بشكلٍ جيد من اللعبة»

حول «إنسانية الغربي» وقضايا المنطقة

لا نستطيع أن نختم، دون المرور على ذكر «رونيه نابا» «كاتب وصحفي مختص بشؤون العالم العربي، المترجم» الذي، وخلال محاضرة لامعة، فضح «الإنسانية الغربية» وتجسيدها الفرنسي في كل الحملات الاستعمارية العقابية. فمن أجل النضال ضد مفهوم القضاء والقدر، ونظراً لوجود تواطؤات ومؤامرات جديدة من نمط المملكة السعودية–«إسرائيل»، اقترح «رونيه» للعرب العلاج التالي: «... من المهم أن نشير ونشدِّد على الخطاب الغربي اللاذع، ذي النزعة الفتنوية التفكيكية، من أجل أن نستطيع إعادة إحياء الوعي الوطني. هذه هي الحال مع مفهوم «التدخل الإنساني» الذي هو في الحقيقة محرك لشن حملات عقابية استعمارية حديثة. «...» من جهة اخرى، وعلى المستوى العالمي، غالباً ما يأتي «التدخل الإنساني»، بسبب الفشل الداخلي الذي يكون عادة دليلاً على البؤس...».

«لقد انتهى عقد من الزمن الكارثي، المتمثل بتدمير العاصمتين القديمتين للفتوحات العربية: بغداد، عاصمة الامبراطورية العباسية، في عام 2003، ودمشق، عاصمة الإمبراطورية الأموية، في عام 2013، دون أدنى فائدة لا للعرب ولا للمسلمين. إن على العرب وحدهم، وليس على حلف الناتو، خوض معركتهم الذاتية من أجل الحرية والعدالة، من أجل الكرامة والتعددية. إن على العرب وحدهم تقع مسؤولية معارضة أي دكتاتور جمهوري كان أم ملكي. عليهم وحدهم كسر منطق الخضوع والتبعية. دعونا نتمنى أن يبرز «مانديلا» عربي يعمل على إبعاد روح وتعطش الانتقام من تقاليدنا السياسية، عبر تجاوز الانقسامات التي تشل العالم العربي والتسامي عن الخلافات. الصرامة الفكرية والتحلي بالأخلاق الوطنية والحس بالمسؤولية، تلك هي الرغبات الأخرى التي طلبها العرب من أصدقائهم وحلفائهم، من أجل أن يستطيعوا النهوض بأنفسهم، فردياً وجماعياً. بكلمة واحدة، أن وحدهم يقرروا مصيرهم، وأن يحرصوا على ألا تصبح فلسطين المنسية الكبرى للربيع العربي. آمين!».

■ نقلاً عن موقع «مونديالیزاسون»، بتصرف

هوامش

*نورد ستريم: خط لأنابيب الغاز يصل روسيا بألمانيا، عن طريق بحر البلطيق.

*ساوث ستريم: مشروع خط لأنابيب الغاز لكامل أوروبا، من المفترض به، بحلول 2015، أن يصل روسيا بأوروبا الغربية.

*نابوكو: مشروع خط لأنابيب الغاز يربط إيران وبلاد القوقاز بأوروبا الغربية. المشروع مدعوم من الاتحاد الأوروبي، كونه ابتداءً من 2017 سيسمح لأوروبا بتنويع مصادر إمدادها بالطاقة، وخصوصاً من هنغاريا التي تعتمد على الغاز الروسي بنسبة 80 بالمئة.

التاريخ العمراني لدمشق

كتاب يعكس نهوض الشام الحضاري صدر عن الهيئة العامة للكتاب، حيث تأتي الدراسات التاريخية لفنون العمارة بمثابة ذاكرة تعكس درجة النهوض الحضاري للشعوب وخصائص الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري مجسدة الإنسان ودوره في تطوير الأنماط المعمارية وسعيه في استمرار الوحدة الحضارية عبر التاريخ، وهو ما يتضح من خلال التغيرات التي حصلت للبيت العربي في مطلع القرن العشرين والتغيرات الثقافية والسياسية التي قادت إلى النهضة الفكرية واليقظة العربية لبلاد الشام عموماً بعيد الحملة الفرنسية وحملة إبراهيم باشا وما حملتا معهما من تأثيرات.

وبين الباحث لطفي لطفي في كتابه «التاريخ العمراني لمدينة دمشق» الصادر عن الهيئة السورية للكتاب أن الفن المعماري لهذه المدينة شكل وحدة تشكيلية قديمة خبرها المجتمع الإنساني منذ ما قبل التاريخ وتعتبر من أعظم المنجزات الإنسانية الحضارية ومركز استقطاب للمتطلعين إلى نشأة الحياة الحضارية.

وتناول الباحث في فصول كتابه الستة بدايات العمارة العربية بدءاً من نشوء مدينة دمشق وتطورها العمراني العربي والعثماني وانعكاس الخصائص المعمارية العثمانية على عمارة المدينة إضافة إلى صفات العمارة الدمشقية بدءاً من العصر الحجري الحديث مروراً بالآرامي واليوناني والروماني والبيزنطي والتغيرات العمرانية في القرن الخامس والسادس الميلاديين.

كما يتضمن الكتاب شرحاً عن نظام تخطيط المدينة العمراني ونسيج الشوارع والبيت الدمشقي والمهارات المعمارية ومميزاتها ودور المعماري العربي والصناع والنحاتين والمواد التي استخدمت في البناء والبنية الإنشائية للبيت الدمشقي إضافة إلى دورها وانعكاساتها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والتكايا والخانقوات وتأثيرها والهدف من إنشائها والقوى التي عملت بها واستفادت منها.

كما طرح الباحث في كتابه الذي يقع في 660 صفحة من القطع المتوسط عدة إشكاليات تتركز حول الفن المعماري في دمشق كدراسة تاريخية تستهدف الوصول إلى الدور الحقيقي للبنائين الأوائل لأنماط العمارة وتنظيم المدينة وطرقها وأشكالها وأساليبها والمؤثرات فيها إضافة إلى مجمل التغيرات التي تعرضت لها وصولاً إلى القرن التاسع عشر ومن ثم التوصل إلى العلاقة التبادلية بين الاقتصاد والحياة الاجتماعية عبر فنون العمارة.

وأشار لطفي إلى أن الدراسة تتبع الشخصية الحضرية لمجتمع مدينة دمشق أثناء الحكم العثماني «923–1380هـ/ 1516–1918م» وتتوقف عند المنشآت المدنية والدينية التي عرفتها المدينة في تلك الفترة ودور أوائل المهندسين والبنائين الحقيقيين وأساليبهم المعمارية والمواد التي استخدموها والنظام الإداري الذي اعتمده المختصون في إنجاز المنشآت إضافة إلى دراسة فتح الطرق والمعابر وكيف كان تخطيط المدن في تلك المرحلة من حكم الدولة العثمانية.

وتتوقف الدراسة أيضاً عند الخصائص العامة للفن المعماري العربي العثماني المشترك بحكم التطوير الذي أضافته الدولة العثمانية عبر مختصيها المعماريين إلى نمط البناء الذي استمر خلال الحكم العثماني واعتماد نماذج عن بعض المنشآت ذات الخصوصية أو بعض السمات العثمانية التي تضمنت بالضرورة معرفة دور المرأة الفاعل في بعض السمات المعمارية.

كما يهتم كتاب التاريخ العمراني لدمشق بالتأثيرات الغربية على هذه العمارة وأشكالها وطرق بنائها الجديدة والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لتلك العمارة من خلال البيوت المتناثرة وسجلات المحكمة الشرعية التي أوضحت الواقع الاجتماعي للطبقات المتوسطة والغنية وعملية تغيير الحي ونقل السكن إلى حي أكثر وجاهة.

وأوضح الباحث أنه اتبع في هذا البحث منهجية التحليل لقراءة العلاقة بين أشكال المدن وعمارتها والإنسان سواء كان ذلك عن طريق القادة السياسيين أو المفكرين أو الرحالة.

يذكر أن لطفي لطفي باحث في تاريخ العمارة ومخرج سينمائي وتلفزيوني وفنان ضوئي يحمل شهادة الإجازة في الآداب والدبلوم في التاريخ الحديث من جامعة بيروت وشهادة الماجستير في التاريخ العمراني لمدينة دمشق خلال الحكم العثماني من جامعة دمشق كما نال العديد من الجوائز المحلية والعربية والعالمية.

اهتم في العقد الأخير من القرن العشرين ومطلع هذا القرن بتوثيق أحياء دمشق وحلب وحمص وحماة من خلال إخراجه 30 فيلماً تحدث فيها عن تاريخ عمارتها والحياة الاجتماعية فيها في بداية القرن الماضي كما وثق الأزياء الشعبية والحلي والنقود والسبل والخانات في بلاد الشام في سلسلة وثائقية جاوزت 150 فيلماً قصيراً إضافة إلى توثيقه للمنشآت العمرانية عبر جميع العصور ضمن سلسلة وثائقية بعنوان «رحلة الحضارة».

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

صناعة التسمين والتنحيف

تتصدر دعايات الأطعمة السريعة قوائم الدعايات في دول خليج العربي تيمناً بالنمط الغربي والأمريكي تحديداً للعيش، لكنهم مازالوا على الخطا الأولى للصناعة المرافقة لصناعة التسمين ألا وهي صناعة التنحيف التي أصبحت الآن تحتل حيزاً واسعاً من أذهان من تغتسل عقولهم يومياً بحمامات الدعايات.

فمن دمية الباربي التي تقنع المراهقات بمقاسات للأجساد لا تشابه الأجساد البشرية السليمة والصحيحة وإنما تشبه أجساد المصابات باضطراب في التغذية «الأنوراكسيا» إلى أجساد عارضات الأزياء مدمنات المخدرات من أجل الحفاظ على تلك الأجساد المريضة لتكون نموذجاً للنساء إلى الدعايات اليومية في وسائل الإعلام أجمع المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكتروني، التي تدعو إلى أجساد «صحية»، تستنفر أجيالاً كاملة لتشتري أجهزة التنحيف ومستحضرات شد الأجسام وبرامج للحمية وحبوب وشرابات لتخفيض الوزن في سعي محموم للتشبه بالنماذج التي غذوا بها العقول في الإعلام المريض.

وأصبحت صناعة لها منظروها وكتابها وجمهور قراء، ويصرف الكثيرون ما في جيوبهم ليكونوا كما تريد لهم هذه الصورة التلفزيونية.

زن التغذية

في كتابه زن التغذية، يتحدث الكاتب براد بيلون عن صناعة وتسويق التلاعب بعواطف الناس، ويبدأ كتابه بإحدى رسائل القراء التي تقول: «كما شرحت في رسالتي الإلكترونية، أنا لست متأكدا مما دفعني لشراء منتج آخر لفقدان الوزن ولكني مشوش في كل شيء أقوم به لا أعرف بماذا أؤمن بعد الآن» .

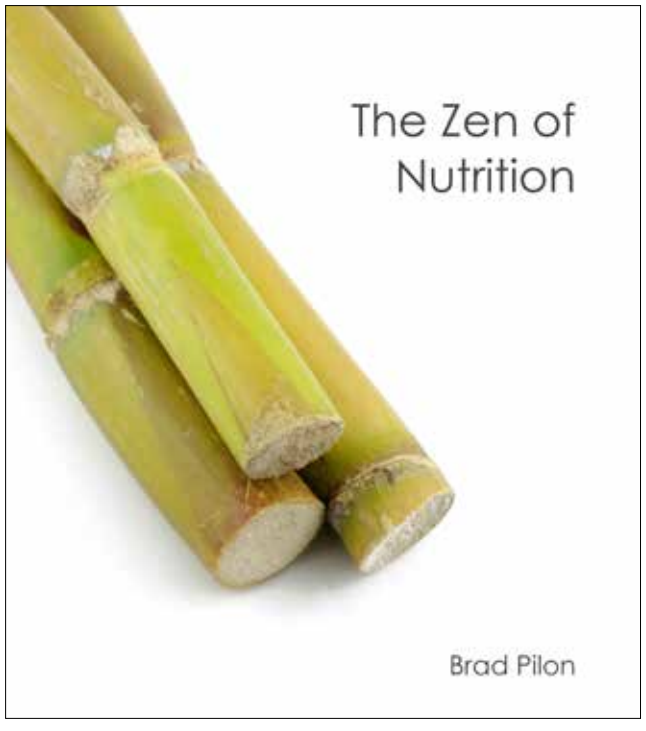

■ ريما سليم

يستغرب الكاتب من كميات رسائل البريد الإلكتروني التي تتناول هذا الموضوع، ويقول: يغضبني أن أرى أن الناس قد تصبح مشوشة جداً، وخاصة عندما أدرك أن مصدر هذا الالتباس هو في الحقيقة ليس أكثر من التسويق والإثارة، الحقيقة المحزنة هي أنه صناعة فقدان الوزن وجني المال لا تتطلب منك أن تقول الحقيقة.

في الواقع، ما تقوله ليس من الضروري أن يكون دقيقاً في كل شيء، يكفي أن يكون مثيراً.

ومع ذلك، لتساعد الناس فعلاً على فقدان الوزن، يجب أن يكون ما تقوله صحيحاً، وهذا يسبب الحيرة.

في كل المواقع التي تزورها هناك أشخاص يبيعون كتبهم أو برنامجاً يتحدث عن كيف يقوم كتابه على «العلم» وكيف أن كل الأخرين كاذبون.

إذا كنت تريد انقاص وزنك فكل أقل، وإذا كنت ترغب في حياة خالية من الإجهاد فتعلم كيفية الاستمتاع بالطعام مرة أخرى.

تناول الطعام عندما تكون جائعا، نم عندما تكون متعبا.

لقد تلنا من الإثارة ما فيه الكفاية، كفى تسويقاً، كفى ارتباكاً.

حان الوقت للتخلص من فوضى عقولنا وتبسيط نهجنا.

العلاقة صفرية بين اللياقة البدنية وكم عدد رسائل البريد الإلكتروني التي تتلقاها كل يوم، وعدد الكتب التي تقرأ عن اللياقة البدنية، وكم من الصحية المنتديات نزور، وكم نفقد الوزن أو مدى صحة ما نشعر به.

قال تيري «أحد متابعي كتابي»: «أنا أملك حوالي 200 كتاب في النظام الغذائي والتغذية، ولكن لماذا؟ ما عملت بالنسبة لي؟»

الصين... صحوة التنين

انظر حولك، التقط أي غرض من أغراض منزلك، سترى بأن عدداً كبيراً منها قد صنع في الصين، إنها إحدى أكبر القوى الصناعية في العالم وأكثرها غزارة في الإنتاج، لكن الإحصائيات خلصت في كثير من السنوات الماضية إلى استثناء الصين من قائمة الدول المنافسة في مجال التكنولوجيا، وشبهتها بمصنع كبير نشيط يستورد معظم تقنيات هذه الصناعة دون أن يبتكر الكثير منها، كما تعرف منتجاتها التكنولوجية بتواضعها بالمقارنة مع مثيلاتها الأوروبية والأمريكية وحتى الآسيوية، لكن السنوات الأخيرة حملت تغييراً جذرياً في مجال التكنولوجيا الصينية الوطنية لتشكل الصين اليوم تهديداً حقيقياً لأقرانها من الدول الكبرى فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا بالذات.

■ سمير حنا

تربعت الولايات المتحدة الأمريكية على عرش التقدم التكنولوجي لفترة طويلة من الزمن، وما زالت إلى الآن تحتل المرتبة الأولى كما أشار تقرير منظمة «نيستا» البحثية السنوي، لكن التطور الصيني السريع في مجال التكنولوجيا خلال السنوات الخمس الأخيرة قد فاق التوقعات، وستحتاج الصين إلى أقل من عشر سنوات لتتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية للمرة الأولى في مجال الاستثمار في البحث والتطوير العلمي وإلى أقل من ذلك بكثير لتتجاوز الدول الأوروبية بعد ان احتلت المركز الثاني منذ بضع سنين وأقصت اليابان إلى المركز الثالث للمرة الاولى منذ زمن طويل، كما يمكن للباحثين ملاحظة الزيادة الواضحة في عدد الأبحاث المنشورة في الحوليات والمجلات العلمية في كل مكان حتى بلغت نسبتها في العام 2011 ما يقارب عشر الأبحاث المنشورة حول العالم، وها هي اليوم تحرز تقدماً ملحوظاً في مجال أبحاث الفضاء وتأهيل المركبات لنقل رواد فضاء بغرض الاكتشاف وجمع العينات، بالإضافة إلى جوهرة انجازاتها اليوم، الكمبيوتر الفائق السرعة الأول في العالم: تيان هي 2.

أمريكا ليست سعيدة بهذه الحال على الإطلاق، فقد أعلنت مجموعة بوسطن الاستشارية بأن شركة «زايومي» الصينية لصناعة الهواتف المحمولة هي «إحدى الشركات التكنولوجية الأكثر إبداعا ماضياً ومستقبلاً» كما وصفتها بالحرف، وأثارت بعدها موجة من الاستهجان في الأوساط التقنية الأمريكية، «كانت الصين من أمهر وأسرع المتابعين والمقلدين لتقنياتنا، ولم يكن الأمر يتعدى ذلك، لكننا نرى اليوم إبداعاً وأفكاراً على قدر كبير من التنافسية» يقول كولين لايت مدير شركة برايس ووتر هاوس للخدمات التقنية ملخصاً هذه الحالة، وهو بالفعل على حق، فقد أكدت الدراسات الأمريكية أن الصين قد رفعت نسبة التمويل العلمي والتكنولوجي بمقدار 22 بالمائة بين عامي 2012 و2013 بالمقارنة مع 4 بالمائة فقط أمريكيا، أي أن الصين اليوم تنفق ما يقارب 284 مليار دولار في مجال دفع عجلة التطور التكنولوجي إلى الأمام، وبسرعة تخيف العالم.

بدأت هذه الطفرة مع تبني الصين مجموعة مميزة من التشريعات شجعت ما أسمته «الابتكار المحلي»، مما قلل إلى حد كبير من اعتمادها على التقنيات الغربية وبالأخص الأمريكية منها، وركزت على إجراء عمليات تأميم واستحواذ حكومي على العديد من الشركات التي حاولت خرق هذه السياسات، كما شجعت المنافسات الصغيرة بين الشركات المختلفة العاملة على أراضيها والتي استفادت من تراخي الحكومة الصينية فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية وانتشار حالات القرصنة مما دفع الشركات ذاتها إلى البحث دوماً عن الجديد للبقاء في دائرة المنافسة، كما قامت باستغلال انتشار حالات القرصنة تلك وتوجيهها خارجياً وبشراسة غير معهودة ضد منافسيها، حتى أصبحت اليوم الأولى عالمياً في مجال التجسس الصناعي وسرقة الأفكار والأسرار، وبالأخص من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعلنت شركة جوجل المعروفة منذ عام عن قيام قراصنة يعملون على أجهزة حاسوبية متطورة تتوضع جغرافياً على الأراضي الصينية بالهجوم على مخدماتها الخاصة بهدف جمع ما أمكن من المعلومات، رافقتها تقارير إعلامية عن قيام جماعات مشابهة باستهداف كبريات شركات التقانة الأمريكية والمعاهد التقنية ومجمعات البحث العسكرية وعدد من البنوك وشركات المحاماة وبعض الوسائل الإعلامية في موجة موحدة، أعلنت الحكومة الصينية وقتها عدم مسؤوليتها عما جرى، لكن ذلك لم يقنع أحداً ممن على دراية بسياسة الصين التقنية الجديدة.

إنهم لا يريدون أن تبقى الصين مصنعاً ضخماً لمنتجات العالم فقط، الهدف اليوم هو السبق في الابتكار، مهما كانت الوسيلة، وها هي الصين تسير نحو تحقيق هذا الهدف اليوم بخطا ثابتة وبثقة عالية وبهمة لا تعرف الملل.

حملت السنوات الأخيرة الكثير من الضغوط على شركات التقانة ومعاهد البحث العلمي الامريكية، الحكومية منها والخاصة، وتأثرت إلى حد كبير بأزمتها الاقتصادية الخانقة، حتى وصل الإنفاق الحكومي الأمريكي على البحث العلمي إلى أدنى مستوى له منذ أكثر من أربعين عاماً في العام 2013، أما في الصين، فقد توجت مجموعة من أصحاب الاستثمارات التكنولوجية إلى الحكومة الصينية بالتماس يدعو إلى تغيير الجملة الشهيرة «Made In China» المطبوعة على جميع منتجات البلاد إلى «Innovated in China» أي «ابتكر في الصين»، إنهم لا يريدون أن تبقى الصين مصنعاً ضخماً لمنتجات العالم فقط، الهدف اليوم هو السبق في الابتكار، مهما كانت الوسيلة، وها هي الصين تسير نحو تحقيق هذا الهدف اليوم بخطا ثابتة وبثقة عالية وبهمة لا تعرف الملل.

أخبار العلم

سلسلة الخرز تخالف الجاذبية

تمكن علماء الفيزياء من تفسير الظاهرة غير الاعتيادية لاندفاع سلسلة الخرز المعدنية نحو الأعلى كماء النافورة ثم سقوطها إلى الأسفل، والتي تخالف قانون الجاذبية الأرضية. اذا وضعنا سلسلة الخرز في قدح وهو على ارتفاع معين من الأرض، ثم سحبنا إحدى نهايات السلسلة، فإنه تحت تأثير قوى الجاذبية، تبدأ السلسلة بالاندفاع من القدح، على شكل تيار الماء المندفع من نافورة، ثم تسقط إلى الأسفل. لاحظ هذه الظاهرة غير الاعتيادية الساحر ستيف مولد، المشهور بعروضه العلمية. حاول مولد تفسير هذه الظاهرة على أنها استمرارية، إلا أن عالمي الفيزياء جون بيغينس ومارك أونير نشراً مقالة علمية تتضمن تفسيراً مغايراً حيث أوضحا أن الخرزات في السلسلة غير معزولة عن بعضها، وتتصرف ك «قطع» صغيرة متكونة من عدة خرزات. وقد وضع العالمان نموذجا تتحد فيه كل ثلاث خرزات مع بعضها، ويحسب مقاس هذه «القطع» بعدد الخرزات الضرورية لكي تدور السلسلة بـ 180 درجة. عندما تسحب نهاية السلسلة من القدح تدور كل قطعة متموضعة بحيث أن نهايتها السفلى تبدأ بالضغط على القدح وبقية السلسلة فيه، التي بدورها تضغط على القطعة المندفعة إلى الأعلى. ولولا هذا لفاضت السلسلة من حافة القدح دون أن تشكل ما يشبه المياه المتدفقة من النافورة. ويقول بيغينس «يمكن استخدام هذه الظاهرة في التقنية الفضائية، حيث تتطلب المحافظة على الطاقة قدر الإمكان وتخفيف الكتلة كلما كان ذلك ممكنا».

كويكب جديد يهدد الأرض

رصد التلسكوب الفضائي نيووايز كويكبا جديداً على بعد 43,5 مليون كلم يتوجه نحو الأرض. كان تلسكوب نيووايز الذي يعمل باستخدام الأشعة تحت الحمراء، قد توقف عن العمل عام 2011، وتمكنت وكالة الفضاء الأمريكية «ناسا» من إعادته الى العمل في نهاية العام المنصرم. وقد استهل عمله باكتشاف هذا الكويكب الذي يبلغ قطره 650 م. ويقول الباحث الأقدم إمي ماينزير نحن سعداء جداً لعودة التلسكوب للعمل من جديد للبحث عن الكويكبات والنيازك القريبة من الأرض، حيث تسمح أجهزة الاستشعار المستخدمة بتحديد مقاساتها NASA منح الكويكب الجديد الذي يبعد حالياً 43 مليون كلم عن الأرض، رمز 2013 YP139

■ وكالات

«أين يقع العراق على الخريطة؟!»

بعد ثلاث سنين تقريباً من حرب العراق، وفي ربيع عام 2006، أجرت مؤسسة ناشيونال جيوغرافيك الأمريكية استطلاعاً للرأي شمل عدداً كبيراً من الشباب الأمريكي بين الثامنة عشرة والرابعة والعشرين من عمرهم، كان السؤال بسيطاً: أين يقع العراق على الخريطة؟ وكانت النتيجة مثيرة للسخرية آنذاك، وأصبحت حديث الإعلام الأمريكي والعالمي، 63 بالمائة من الشباب لم يستطع تحديد موقع الدولة التي تمحورت حولها أخبار العالم أجمع آنذاك!! لا بل فشل نصفهم تقريباً في تحديد موقع ولاية نيويورك الأمريكية أو حتى ولاية لويزيانا الرازحة تحت وطأة إعصار كاترينا الشهير، قد يبدو الأمر كنوع من الضعف الأكاديمي بما يخص علوم الجغرافيا، لكن الأمر تعدى ذلك ليشمل علوم التاريخ الحديث، ولا لوم للمدارس هنا في هذا الأمر، إنها السياسة الإعلامية الأمريكية التي تتغنى باستقلاليتها وحريتها والراغبة اليوم وبكل صفاقة مد تجربتها هذه حول العالم.

■ يسار صالح

فشل الأمريكيون في تحديد موقع إحدى الدول التي لم تغفل عنها عيون قادتهم وعدسات طائراتهم المسيرة وأقمارهم الصناعية، وها هي سنوات ثمان قد مرت تقريباً على امتحان الجغرافيا هذا، و مازال الأمريكيون ضحية مؤسساتهم الإعلامية التي اعتادت قولبة الأخبار وحولت الجمهور المتابع إلى صيصان في مدجنة كبيرة لا علاقة لهم بالأخبار الحقيقية وخلاصة الأحداث المؤثرة في مصير العالم، فقد حملت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما تغييراً كبيراً في هذا المجال، وظهرت في العام المنصرم نقلة نوعية في كيفية التعاطي الإعلامي الأمريكي بما يتعلق بموضوع العراق الشائك، فترافق إعلان الرئيس الأمريكي عن خروج الجنود الأمريكيين من هناك «مرفوعي الرأس» مع ظهور نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي «انتوني بلينكن» على الشاشات وإعلانه بأن «العراق لم يكن أقل عنفاً وأكثر ازدهاراً وديمقراطية من أي وقت آخر في» حسب قوله «التاريخ المعاصر لهذه البلاد»، وأرفق ذلك بمقالة مميزة كتبها بنفسه تحت عنوان «الصباح في بلاد الرافدين» حملت ذات النظرة التفاؤلية البعيدة كل البعد عن الحقيقة.

«لا تنظر إلى الخلف»..

كان شعار الإدارة الأمريكية عند تولي أوباما السلطة واضحاً في الإعلام كما في السياسة، «لا تنظر إلى الخلف»، كانت هذه سياسة بيل كلينتون الرئيس الأمريكي الأسبق عند توليه السلطة أيضاً، فقد عملت ماكينته الإعلامية على دفن أخطاء سلفه جورج بوش الأب عن طريق إهمال التهم التي وجهت له بتسليح «صدام حسين» صديق أمريكا آنذاك.

كان الشعب الأمريكي وقتها غائباً عن كل هذه الأحداث، لم يعلم الكثيرون أن هناك بالتهم التي وجهت لجورج بوش الأب. «لا بد من النظر إلى الامام» ردد الجميع هذه العبارة كالببغاوات وهاهم يرددونها اليوم مع الرئيس الأمريكي الحالي، لن يتحمل أي منهم وزر هذه الأخطاء الشنيعة.

إنه «الإنكار»، السلاح الأمضى في السياسة الإعلامية الأمريكية، يترافق ذلك اليوم بعودة «القاعدة» في العراق لتحتل مقدمة نشرات الأخبار. لكن الإعلام الأمريكي هناك غائب، أقفلت جميع المكاتب الإعلامية أبوابها داخل العراق تدريجياً مع تولي إدارة أوباما السلطة، كانت قناة الـCNN الأمريكية الشهيرة آخر من بقي على قدميه هناك، إلى أن أقفلت مكتبها هناك، لا يعلم معظم الأمريكيين بذلك أيضاً، كما أنهم لا يعلمون أن العام 2013 قد سجل أعلى نسبة ضحايا من العراقيين بسبب العمليات الانتحارية منذ 2007، ما زالت الأخبار من العراق تتوارد تباعاً لكن بأي هيئة؟

مازال الأمريكيون ضحية مؤسساتهم الإعلامية التي اعتادت قولبة الأخبار وحولت الجمهور المتابع إلى صيصان في مدجنة كبيرة لا علاقة لهم بالأخبار الحقيقية وخلاصة الأحداث المؤثرة في مصير العالم

الإنكار وبعبع «القاعدة»..

«القاعدة» في العراق، هي اليوم حديث الساعة، «استولت القاعدة على الفالوجة والرمادي»، هذه إحدى العناوين، إنها ليست القاعدة بذاتها، إنها «الدولة الإسلامية في العراق والشام» لكن لا فرق، ولا داعي للتدقيق، لكلمة «القاعدة» وقع أقوى، ما زال الشيطان الأكبر حاضراً ولابد من بقاء شبح بن لادن ذريعة لأي عمل مستقبلي، يتناسى الأمريكيون تاريخ هذا الفصيل المتطرف، تضيع تفاصيل تاريخه ونشأته وداعميه في النشرات الإخبارية، يركز الأمريكيون اليوم على «شعور الأسى» الذي يعاني منه مصابو حرب العراق والعائدون منها عند سماعهم أخبار استيلاء «القاعدة» على الفالوجة والرمادي، تلك المناطق التي حاربوا فيها، لا داعي للحديث عن أصحاب الأرض الحقيقيين، لا داعي لذكر ضحايا مغامرات الولايات المتحدة المجنونة هناك، لا داعي للحديث عن جحيم الحرب المذهبية التي كرستها السياسات الأمريكية هناك، عن السموم التي تركتها آلاتهم الحربية في النفوس والعقول والأجساد، تكرس التقارير وقتها اليوم للجنود العائدين و «إنجازاتهم».

«في حربنا في العراق حكمة لن نراها اليوم، سنتركها للمؤرخين» هكذا قال «بلينكن» دفاعاً عن الحرب الأمريكية في العراق، ومن حسن حظه وحظ المؤسسة الإعلامية التي يمثلها أن الأمريكيين ضعيفون في التاريخ كضعفهم في الجغرافيا، وبالمناسبة، هم لم يستطيعوا تحديد موقع «بنغازي» على الخريطة، على الرغم من إنها رقعة أخرى ما تزال تعاني من صراعات أججتها الإمبريالية الأمريكية في ليبيا، على كل حال، ومهما بحث الأمريكيون على الخرائط ، لن يجدوا على خارطة بلدان منطقتنا سوى «الإنكار».

الشاعر حمد مزهر: حمدان.. قصيدة وديوان!

حمدان اسمٌ استخدم رمزاً للفلاح السوري، فمنذ أكثر من 35 عاماً أيام الشباب عندما كنا نلتهم الثقافة الوطنية والعالمية وكل ما يقع بأيدينا من أدواتها بعكس السنوات الماضية التي سادت فيها الثقافة الأحادية والثقافة الاستهلاكية.. في تلك الأيام قرأت ديواناً «حمدان» للشاعر الفراتي مروان خاطر يصور فيه الفلاح ومعاناته في ريف دير الزور والذي يغتاله الفقر والجهل والمرض.. واليوم في ديوان«لي.. كما هو لك» لحمد مزهر قصيدة بعنوان حمدان الفلاح في الريف الجنوبي لسورية في جبل العرب والذي تقتله الكلمات..

■ زهير مشعان

أن تقرأ قصةً أو رواية سهلٌ عليك إدراك الأفكار والرؤى المبثوثة فيها بسبب قلة الصور البيانية والسرد والوصف الذي يغلب على لغتهما ولا تحتاج إلى جهد فكري لتجميعها ومعرفة مغزاها..

أمّا أن تقرأ قصيدةً أو ديواناً فتحتاج إلى جهد فكري كبير في ذلك بسبب التكثيف الكبير في اللغة والصور البيانية والرمزية أحياناً.. هذا الجهد لتفكيك اللغة والصور لاكتشاف كَنَه الأفكار والرؤى..

ديوان لي.. كما هو لك..

العنوان على بساطته تكثيفٌ لأفكارٍ عديدة فالأقدمية الزمنية للآخر «لك» وإن كانت الأقدمية المكانية للأنا «لي» بدلالة كما وهذا تعبير عن التشاركية، وهذه التشاركية تشمل كل شيء في الحياة لأنها جاءت مطلقة..

هذا في العنوان فكيف بالقصائد حيث يعتبر كل مقطع قصيدة كونها من الشعر الحديث وهنا يصعب تناول الديوان ككل بما يحويه من أفكار وصور ولغة.. لكن يمكن الإشارة إلى شيءٍ منها كأنموذج..

في افتتاحية الديوان إهداء إلى سعاد.. هي المرأة إلهة الخصب والحياة، وقصيدة البداية «لقاء» مع الآخرين.. هو كشميم القرنفل وكالسنديان الشامخ وكالعوسج الصلب «إنه زمن العوسج.. والعيون المطفأة» وكالنسور المحلقة والغزلان الشاردة من البيئة الحيوانية.. وهو يحاول أنسنة هذه البيئة والحوار معها باستخدام الحواس البشرية..

قصيدة شذرات إدانة غير مباشرة للاستغلال وقسوة الحياة بقوله: «موت الفلاح كلمات» بينما ثبات الحب فيها: «الحب لمرة واحدة»، لكن تبقى الأحلام مشروعة: «الأحلام الجميلة بعيدة»، رغم الفجوة بين الواقع والأحلام: «فهذا الطفل من عالم آخر»..

على الصفحة الأخيرة للغلاف إدانة لتحطيم الطبيعة ومعدنتها: «أيقظني على النافذة.. نفرٌ خفيفٌ.. قرعٌ.. من ياسمينة الجيران.. يداعب قلبي.. بلى.. بلى.. ثمّة طيفٌ أخضر.. في هذا الكون.. غير المعدني الذي يملؤنا»..

فنياً..

اعتمد الشاعر لغة بسيطة في التعبير تجمع بين عمق الفكرة وسهولة إدراكها وأسلوباً اعتمد فيه الجمل الاسمية غالباً دلالة على وضوح الفكرة وثباتها واستخدم موسيقا وإيقاعات هادئة وكل ذلك بما يتناسب مع السن والتجربة بما لا يتناقض مع اندفاعات الشباب وحيويتهم..

الديوان شمل 31 قصيدةً موزعة على 200 صفحة من القطع الصغير وصورة الغلاف جاءت معبرة عن المحتوى وهي عبارة عن أوراق متراكمة ودفتر وظرف من تصميم الفنانة ريم حمزة منذر وهو من إصدار دار الطليعة الجديدة عام 2010.

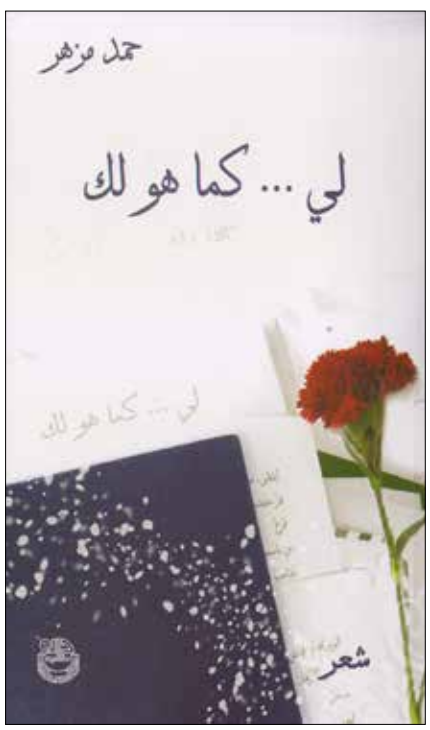

الإعلام بين العلم والفن..

يعتبر الإعلام أحد أهم الأسلحة والتي لا يمكن لأحد اليوم أن يعيش بمعزل عن الإثارة التي تصنعها أو عدم التعاطي معها، وهذا سبب الاهتمام الواسع بمواضيع الإعلام المتنوعة والتي يمكن أن تكون على ثلاثة مستويات.

■ أكرم شاهين

في المستوى الأول تكمن الرسالة أو الغاية، فلكل وسيلة إعلامية رسالة، هدف، مقولة، غاية، وفي كثير من الأحيان نعرف الرسالة أو الهدف، من خلال معرفتنا بمن يقف خلف هذه الرسالة أو من يمولها، فالحكومات لها وسائل إعلامها، وغالباً ما تكون واضحة التوجه، ولا تحتاج إلى كثير من الخبرة، لمعرفتها، إذ أنها تخدم توجهات الحكومة بشكل مباشر وواضح، وفظ أحياناً.

ولكن ماذا لو كان هذا الإعلام غير واضح الخلفية؟ كبعض المنابر الإعلامية العالمية مثلاً ، أو المحطات التلفزيونية ؟ أو حتى بعض المواقع إلكترونية؟ ربما سيضطرنا ذلك للانتقال إلى المستوى الثاني من أجل مقاربة الموضوع وفهمه أكثر وهو الخطاب أو الطريقة، فكلما كبر حجم المهمة الملقاة على عاتق الوسيلة الإعلامية، تطلب ذلك خطاباً إعلامياً وحديثاً ومتميزاً وفنياً، بل وجمالياً أيضاً.

ولكن كيف تقوم وسائل الإعلام العالمية «مثل تلك المختصة بشرقنا العظيم» بتفكيك الخطاب المعرفي والثقافي والسياسي والحضاري للبنية الاجتماعية «الشرق» وتقوم بمواكبة ومراكمة مسلمات وحقائق، بل وأحداث، من أجل اكتساب حيز في وعي المتلقي، وربما تقوم بتعبئة فراغ ما في وعيه، وهو ليس فارغاً بطبيعة الحال وإنما لدية حوامل معرفية مسبقة، ولكنها تقوم بإعادة ترتيب مدروسة، لهذه الحوامل، وتبدأ بالتأثير التراكمي والمباشر، لتصل إلى صناعة رأي عام، مناسب لتوجهاتها.

مستخدمة جميع المنجزات التقنية والتكنولوجية والثقافية والفنية، كوسائل مساعدة لتحقيق الغاية العظمى لها، وهي السيطرة على هذا المجتمع، من خلال صناعة رأي عام والتحكم به لاحقاً.

وقد تستخدم رموزاً أدبية هامة أو رموزاً فنية أو تاريخية، أو حتى سياسية، من أجل تمرير أفكار معينة وتأثير خاصة على الشباب. وهناك أمثلة لا تحصى في الأدب والرياضة والفن والسياسة.

في المستوى الثالث للإعلام، يأتي دور المتلقي، حيث يكون لمستوى المتلقي المعرفي، القول الفصل، في تفعيل ونجاح دور الإعلام، أو حتى في إفراغ الإعلام من دوره الفاسد والضار. ولذلك تقوم وسائل الإعلام الكبرى كـ« CNN، BBC، الجزيرة، العربية، الغارديان، الإندبندنت، اللوموند، Facebook،Googl الخ» بتوظيف خبراء إعلام وتواصل اجتماعي وحتى باحثين تاريخيين ونفسيين، للنجاح في التأثير على المجتمع أو الفئة المستهدفة، ولذلك أصبح الإعلام في عصرنا فناً وعلماً.

قد يبدو الموضوع صعباً بعض الشيء فهو يتطلب، إضافة إلى السوية المعرفية التي هي شرط لا غنى عنه، دراية بأساليب حديثة في الإعلام، كالصورة وطرق التلاعب فيها، أو الصوت والموسيقا أو الشكل الجميل الخ. وكلما كان المتلقي أرقى معرفياً ، استطاع اكتشاف التحجر أو المبالغة أو الكذب أو عدم الوضوح وعدم الدقة أو عدم احترام عقل المتلقي. ولذلك لابد لمن يعمل بالإعلام أن يدرك الرسالة الواجب تأديتها ثم الأسلوب أو الطريقة، وهذا ما يسمى الحرفية والمهنية، ثم نوعية ومستوى ووعي الفئة أو المجتمع. فمثلاً قد لا يؤدي ألف بيان سياسي أو نشرة أخبار، الدور الذي يمكن أن يؤديه مشهد تمثيلي واحد، أو أغنية ما.

المايسترو أبادو.. «الموسيقا للشعب»

■ قاسيون

فقد عالم الموسيقا يوم الاثنين 1/20 2014 علماً من أعلامه بوفاة المايسترو الإيطالي قائد الأوركسترا «كلوديو أبادو»، عن عمر يناهز الـ80 في منزله في بولونيا بعد أن ظل يعاني لسنوات طويلة من مرض السرطان.

وأبادو أحد أشهر وأهم قادة الفرق السيمفونية في العالم، عرف كيف يعطي مذاقاً خاصاً في طريقته بقيادة الأوركسترا، ووضع اسمه مع كبار فناني هذا النوع، حيث تمثل، حركاته الواثقة والأنيقة، بيديه وجسده، وكذلك تعابير وجهه، امتداد للموسيقا التي تكتب أسرارها عندما يقود العازفين.

قدم الكثير من الإضافات التي وجدت استحساناً من جمهور الموسيقا الكلاسيكية، لعلّ أبرزها ما قام به عام 1972، عندما كان يدير «سكالا دي ميلانو» «معبد الموسيقا الكلاسيكية في العالم» إذ قرر أن يقيم حفلات للطلاب والعمال، وكان ذلك شهادة عن رغبته الدفينة في فتح أبواب الموسيقا الكلاسيكية أمام الناس حتى وإن كانوا «أقل تمتعاً ومعرفة بهذا الفن».

وفي «السكالا» أيضاً «الذي بقي مديرها لغاية 1986»، تبدت رغبته الثانية، إذ استطاع أن يفتح «الريبرتوار» الموسيقي أمام معزوفات «أقل شهرة»، عندما

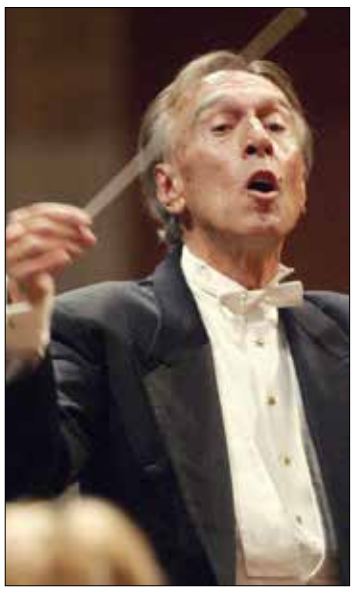

قام بأبحاثه، لينفض الغبار عن عازفين ومقطوعات مدهشة، لم تكن تحظى بأي شهرة، ويعيد تقديمها أمام انبهار الذين استمعوا إليها للمرة الأولى، ولتصبح حاضرة في "ريبرتوارات" الفرق الكلاسيكية الأخرى.

ولد كلاوديو أبادو في عام1933 في ميلانو، وهو ابن عائلة موسيقية، درس في المعهد الموسيقي جوزيبي فيردي في ميلانو: البيانو والتأليف والتوزيع الموسيقي، ثم كيفية إدارة الأوركسترا. حاز في العام 1955 الدبلوم في العزف على البيانو كما الدبلوم في قيادة الفرق السيمفونية. وحصل على الجائزة الأولى في مسابقة "كوسيفيتسكي" وبفضلها استطاع أن يبدأ العمل مع فرقة نيويورك الفلهارمونية.

تابع نجاحه وحصل على جائزة ميتروبولوس من فرقة نيويورك الفلهارمونية، ثم أدار فرقة «كوفنت غاردن» «لندن» و«ميتروبوليتان أوبرا هاوس» «نيويورك»، وتم تعيينه العام 1971 المدير الرئيسي لفرقة فيينا الفلهارمونية وبعدها المدير الموسيقي لأوركسترا لندن السيمفونية.

ترأس «أبادو» لسنوات كثيرة دار «لا سكالا» للأوبرا، وأشرف على كثير من الفرق الموسيقية الكبرى.

كان مقتنعاً أن الموسيقا تساعد على كثير من الأشياء، «ما زلت مؤمناً بقدرة الموسيقا الشفائية»، جملة غالباً ما رددها المايسترو الإيطالي الشهير خلال مسيرته الفنية الحافلة بالإنجازات الكبيرة.

وكان يكرر دوماً في آخر أيامه عندما كان التعب بادياً على وجه: «أتوق لكي نعزف معا ونستمع لبعضنا البعض؛ فالموسيقا تصنع العجائب والمعجزات».

معرض القاهرة الدولي للكتاب.. «الثقافة والهوية»

افتتح معرض القاهرة الدولي للكتاب في دورته الـ 45 تحت شعار «الثقافة والهوية» والذي تقيمه الهيئة المصرية العامة للكتاب، بحضور الرئيس المصري المستشار عدلي منصور، ووزير الثقافة، ورئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب وذلك بأرض المعارض بمدينة نصر، يوم الأربعاء 22 كانون الثاني الجاري، ويستمر حتى 6 شباط المقبل، وكانت شخصية المعرض لهذا العام الأديب الكبير د. طه حسين.

ويتميز البرنامج بالعناوين اللافتة للندوات الفكرية التي يشارك فيها نخبة من كبار المثقفين والكتاب والشعراء منها: «الخطاب الديني والهوية، الفنون والهوية، طه حسين عابراً للثقافات، الحدود المصرية والهوية.. حلايب وشلاتين وسيناء والحدود الغربية، الفقر والهوية، طه حسين رائداً للتنوير، التعليم والهوية، الوجه السياسي لطه حسين، التاريخ والهوية».

بالإضافة إلى أمسيات شعرية ومقهى ثقافي وملتقى للشباب يشتمل على العديد من الندوات المتعلقة بالشباب ودورهم، إلى جانب الموائد المستديرة وملتقى الإبداع ولقاء كاتب وكتاب.

ويُقام مخيم للفنون وندوات فنية تشتمل على تقديم شهادات يومية عن الفن والسياسة يشارك فيها عدد من المفكرين والفنانين يتناول أبرز القضايا على الساحة.

أما نشاط الطفل فيشتمل على عروض فنية ومسابقات ثقافية وورش فنية وورش كولاج وورش للرسم الحر.

يضم المعرض 24 دولة منها 17 دولة عربية و7 دول أجنبية، ويبلغ عدد الناشرين 755 ناشرا منهم 27 ناشرا أجنبيا، 210 ناشرين عرب.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	رئيف بدور	0933586928
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 24/ 01/ 2014» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/ 12/ 2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/ 12/ 2011

باص جنيف يسير على «خط الزمن»

منذ أن بدأ الحديث بصورة جدية عن اقتراب موعد جنيف، وبرزت التساؤلات حول الوفود وكيفية توزيع المقاعد، وما ستكون الأهداف والتوقعات من المؤتمر، حتى ارتفعت موجة من السخرية اللاذعة: حكمت عليه بالفشل قبل حدوثه وحولته موضوعاً للتهكم والضحك.

■ نور أبو فرّاج

كان تنظيم نشاط «باص جينيف 2» على الفيسبوك أول تلك المبادرات، وتنحصر فكرته بتخيّل باص الذاهبين إلى المؤتمر شبيه ب«باص السكانيا» المخصص للرحلات، يضع أصحاب الفكرة شروطاً «مضحكة» للصعود إلى متنه: «راكب ع جنيف.. عل طريق ما منزل ها! المعارضين بيقعدو عل يمين، والمؤيدين ورا. ممنوع شد الشعر أثناء الرحلة ..ممنوع التكلّم مع السائق .. ممنوع استعمال القنابل اليدوية أثناء ممارسة الحوار». ويضيف المشاركون في النشاط قائمة نكاتهم مستخدمين جميع الاستعارات المتعلقة بالحافلات والسفر ويسقطونها على السياسيين المشاركين في المؤتمر. في المحصلة يصوّر هذا النشاط المشاركين المحتملين في المؤتمر أو الداعمين له كحشد أهوج وغير متحضر، سيعود خائباً، أو يستخدم الباص كوسيلة للوصول إلى جنيف للحصول على اللجوء أو التمتع بوجبات الغداء!

في المقابل وعلى صعيد شعبي ملموس– وبالرغم من وجود شرائح من المتشككين أو الرافضين للمؤتمر– يمكن لمن يصيغ السمع لأحاديث الناس في الشارع أن يتلمس وجود اتجاه مختلف تماماً، قد يلاحظ نظرة شديدة الوردية إلى المؤتمر، تكاد تكون غير منطقية، بوصفه عصاً سحرية ستقلب الموازين بين ليلة وضحاها وتعيد المهجرّين إلى منازلهم،توقف المعارك، تتنصر على داعش، وتخفض الأسعار!

بالرغم من أن الاستسلام لحالة السخرية قد يكون مغرياً للبعض، فالنكات لا تنضب!. بالرغم من أن الفكاهة تعكس حالة الخيبة، وفقدان الثقة بالقرارات الدولية وتأثيرها أو بالأطراف التي تدعي تمثيلها الشعب السوري. إلا أن ذلك يعكس أنه من الصعب على بعض شرائح «المثقفين» والطلبة والنشطاء السياسيين الاعتراف بواقع الحال، والنظر إلى جنيف باعتباره الصورة الحقيقية لحجم القوى السياسية الفاعلة والتيارات المتشكلة في البلاد، هي صورة قد تكون مخيّبة للبعض، خاصة أولئك الذين امتلكوا أحلاماً وردية «بالإسقاط» أو «الحسم» في غضون عدة أيام أو حتى ساعات. إلا أنها حقيقية، وتبدو لشرائح واسعة من السوريين المخرج المتاح الوحيد، أو الخطوة الأولى في طريق طويل. إنها لخسارة حقاً أن يكون الانتصار الوحيد للبعض اليوم، تكرار المزاح الممجوج الممل الذي لا يعكس سوى الانكسار والضعف والتعامي عن الواقع.

من الصعب على بعض شرائح «المثقفين» والطلبة والنشطاء السياسيين الاعتراف بواقع الحال والنظر إلى جنيف باعتباره الصورة الحقيقية لحجم القوى السياسية الفاعلة والتيارات المتشكلة في البلاد

إذا ما قيمنا الاتجاهين السابقين معتمدين «خطاً للزمن» سنجد أن جماعة المشاركين في صفحة «باص جنيف» عالقون في حالة التباكي على الماضي والخسارات، أو غارقون في مستنقع الحاضر والألم اليومي، فيما يشخص المترقبون «لجنيف» «بما يمثله من اتجاه نحو تبني الحلول السياسية» أنظارهم نحو المستقبل، نحو الحلول، نحو النتائج، ينشغلون بالغد وإن كانت «نظرتهم الوردية» تلك مادةً للسخرية في نظر البعض. فهم اختاروا طريق الحلول السياسية، وسيصعدون إلى متن هذا الباص ولن يتوانوا عن تبديل هذه الحافلة بأخرى إن خيبت أملهم حتى يصلوا وجهتهم.

لينين وإعلام البترودولار..!

■ قاسيون

عرضت قناة «العربية «الحدث»» مساء الخميس 2014/1/23 برنامجاً «وثائقياً» مدبلجاً إلى اللغة العربية عنوانه «لينين: الأسطورة المحنطة»، كان اللافت الثابت فيه أنه اعتمد الأحداث التاريخية التي مرت بحياة الرجل فقط كجسور تربط كيل البرنامج لمختلف التهم والشتائم والنواقص بحق زعيم تاريخي من وزن فلاديمير ايليتش لينين وقامته، ومن ثورة أكتوبر، ومن منجزات الاتحاد السوفييتي كدولة عظمى في حينه، دون أن تسقط من حسابات البرنامج النيل من ستالين بالطبع، مع التركيز الدائم على بعض عيوب البناء السوفييتي ومقولة عبادة الفرد والتناول الشخصي والأخلاقي وحتى العاطفي للينين..!

ودون الغوص في تفنيد البرنامج وأهدافه والذي جاء عرضه بالتزامن مع الذكرى 90 لوفاة قائد ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى، فإنه إن دل على شيء فإنما يدل على التخوف المستمر من الإعلام الدولي السائد، وإعلام البترودولار الذي يستنسخه، مما يمثله لينين سابقاً وحالياً.. وإذا كان لينين بهذا السوء، فكيف تمكن مع رفاقه البلاشفة وملايين المسحوقين الذي التفوا حولهم من إنجاز ما أنجزوه من إسقاط لنظام قيصري في بلد من مساحة روسيا، يعادل سدس مساحة العالم وسط تأييد شعبي واسع؟ وبالعمق، ألا يعكس تركيز التناول على الجوانب الشخصية للأفراد وتضخيمها فقر المهاجم وقلة حيلته في نقد الخط السياسي والكفاحي للظاهرة المعنية؟؟

قاسيون
2014
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
حزب الإرادة الشعبية
100 ليرة سورية قيمة الاشتراك السنوي
2000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

بالزاوية!

طوني حصني
tony@kassioun.org

هل هو أدب قديم حقاً؟

كان «أرنست همنغواي» الكاتب الأمريكي التقدمي الشهير يحفز الكتاب الشباب والناشئين موصياً إياهم: «لا تتقاعسوا ولا تترددوا للحظة في الكتابة عن آلام الناس، إن آلام المجتمع هي في النهاية منجم الأدب الجيد.. آلام الجنون الشخصي وعوارض الانسحاب والهوس الفردي وكل أنواع الترهات هي ما سوف يجرونكم باستمرار إليه، لن يكون لآلامكم معنى ولن تصيروا كتاباً حقيقيين دون حكايا الناس».

إلى هذه الدرجة من الوضوح والبساطة المبدعة والمبدئية، كانت الرسالة واضحة ومسائل الأدب «الشائكة» محلولة عند صاحب «العجوز والبحر»، وعند جيل وأكثر من الأدباء «التقدميين»، ممن جمعوا في أعمالهم الأدبية الكبيرة بين مختلجاتهم مثلما هي «كمونولوج» وصراع داخلي لدى الأديب «الفرد»، وبين آلام شعوبهم والأسئلة والتحديات التي تواجهها، هي نفسها تلك الحالة التي يوصفها الأديب السوري «حيدر حيدر» في مقالاته اللاذعة «أوراق المنفى »، بأنها ذلك «الصهر، والدمج الحار المتقد للأفكار والمشاعر بين الأديب وبيئته»، لدى حديثه عن أهمية أعمال «دستويفسكي» و«كازانتزاكس».

على أن دعوة أمثال هؤلاء الأدباء وأقرانهم إلى هذا الصهر والانشغال بالشأن الاجتماعي والسياسي، لم تعن يوماً الركون والاستسهال في نتاجاتهم، أو تقديم ما لا يرتقي بأهميته وتأثيره إلى مستوى الآلام والتحديات أو بما ينتقص من قيمة أدبهم حاضراً أو مستقبلاً، تحت ضغط «الشارع» وإلحاحه، كما لم تعن أيضاً «المباشرة» أو «التسطيح» في المواضيع الأدبية كما يروق لكثير من «الحداثويين» أن يصيحوا «على الطالع والنازل» معلنين: نهاية عصر أدب «المجتمع» وبدء عصر مختلف لأدب لا يحتاج إلى الناس ولا يحتاجونه!

لكن و بعيداً عن سجالات «الحداثة» العقيمة وعن التعصب الأعمى لمنتجات الأدب الاجتماعي أو التقدمي أو الملتزم.. «وكل هذه المصطلحات تحتاج إلى إعادة قراءة وضبط»، تنطلق الأسئلة من الحاجة الموضوعية: هل أصبح هذا الأدب قديماً بالفعل؟ هل أشبع الفن أو الأدب «الآخر» حاجات الناس؟ وما الذي تغير بالضبط في الناس وفي حاجاتهم منذ وصية همنغواي؟